الجمهـورية الجزائـرية الديمقـراطية الشعبيــة
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر– بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسـم العلــوم المالية والمحاسبة

Université Mohamed KHIDHER -Biskra
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences Comptabilité

الموضـــــــــــــــــــوع

دور المراجعة التحليلية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

دراسة حالة: مؤسسة صناعة الكوابل –ENICAB– بسكرة

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: محـــــاسبة

إعداد الطالبة:
زعبوبي إخلاص

الأستاذ المشرف:
د/ زاوي صورية

لجنة المناقشة

الرقم	أعضاء اللجنة	الرتبة	الصّـفـة	مؤسسة الانتماء
1	بوعكاز سميرة	أستاذة **محاضرة** ب	رئيسا	**جامعة بسكرة**
2	شويخي إسماعيل	أستاذ **محاضر** ب	مناقشا	**جامعة بسكرة**
3	زاوي صورية	أستاذة محاضرة أ	مشرفا	**جامعة بسكرة**

السنة الجامعية: 2021 /2022

الجمهـورية الجزائـرية الديمقـراطية الشعبيــة
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر– بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلــوم المالية والمحاسبة

Université Mohamed KHIDHER -Biskra
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences Comptabilité

الموضـــــــــــــــــــــــوع

دور المراجعة التحليلية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

دراسة حالة: مؤسسة صناعة الكوابل –ENICAB– بسكرة

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: محـــــاسبة

إعداد الطالبة:
زعبوبي إخلاص

الأستاذة المشرفة:
د/ زاوي صورية

لجنة المناقشة

الرقم	أعضاء اللجنة	الرتبة	الصّـفـة	مؤسسة الانتماء
1	بوعكاز سميرة	أستاذة محاضرة ب	رئيسا	**جامعة بسكرة**
2	شويخي إسماعيل	أستاذ محاضر ب	مناقشا	**جامعة بسكرة**
3	زاوي صورية	أستاذة محاصرة أ	مشرفا	**جامعة بسكرة**

السنة الجامعية: 2021 /2022

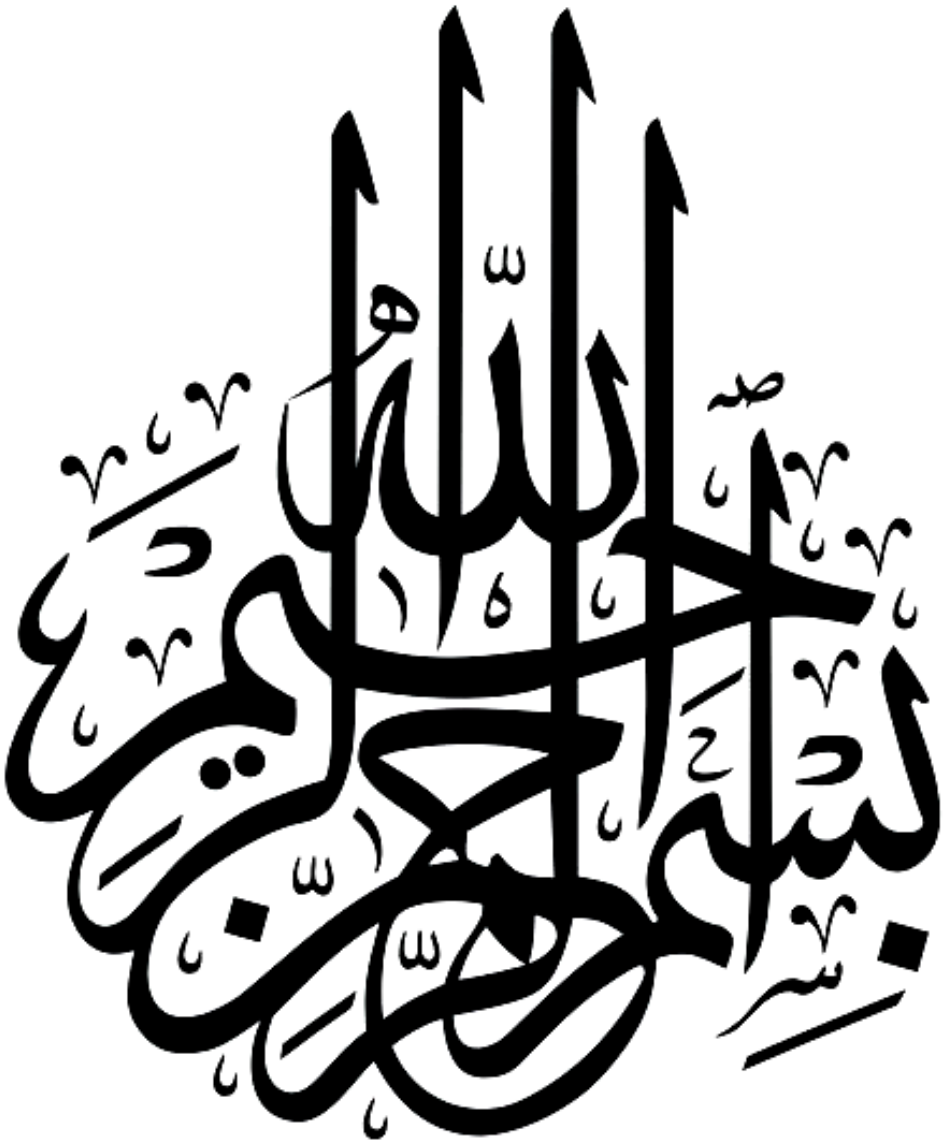
بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

إلى نور يضيء عتمتي عندما تطفئني الأيام والظروف ...

إلى غيمة تظلني وتسقيني دون رغبة بردي لجمالها ...

إلى الأيادي التي تمد لي العون عندما أتعثر، وتدفعني لمقاومة كل هذه الأشياء التي تستدعي السقوط ...

إلى عائلتي

ملخص الدراسة

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على المراجعة التحليلية من خلال دراسة العلاقة بينها وبين تقييم الأداء المالي، وتحديد مدى اعتماد المؤسسات الاقتصادية عليها للمساعدة في تحديد وضعية المؤسسة المالية، من خلال مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية التي تعتبر وسائل فعالة في تحليل الوضعية المالية، وبالتالي معرفة نقاط القوة لدعمها ونقاط الضعف لتفاديها.

ولتحقيق أهداف البحث تم إجراء دراسة ميدانية بمؤسسة صناعة الكوابل –بسكرة- خلال الفترة (2017-2019) حيث تم الاعتماد على ثلاثة أساليب للمراجعة التحليلية تتمثل في نموذج التحليل الأفقي للمقارنة بين نتائج سنوات الدراسة، نموذج مؤشرات التوازن المالي لتحديد المركز المالي، ونموذج النسب المالية لمعرفة الوضعية المالية.

وفي الأخير تم اكتشاف أهمية المراجعة التحليلية في تقييم الأداء المالي وضرورة الاعتماد عليها في إعطاء صورة صادقة ودقيقة حول الوضع المالي للمؤسسة.

الكلمات المفتاحية: المراجعة، المراجعة التحليلية، إجراءات المراجعة التحليلية، الأداء، تقييم الأداء المالي.

Abstract:

This study aims to identify the analytical review by studying the relationship between it and the evaluation of financial performance, and to determine the extent to which economic institutions depend on it to help determine the financial institution's position, through indicators of financial balance and financial ratios that are effective means in analyzing the financial position, and thus knowing the points Strengths to support and weaknesses to avoid.

To achieve the research objectives, a field study was conducted at the Cable Industry Corporation - Biskra - during the period (2017-2019), where three methods of analytical review were relied on, represented in the horizontal analysis model to compare the results of the years of study, the financial balance indicators model to determine the financial position, and the financial ratios model. To know the financial situation.

Finally, it was discovered the importance of the analytical review in evaluating the financial performance and the need to rely on it to give an honest and accurate picture of the financial position of the institution.

Keywords: audit, analytical review, analytical review procedures, performance, evaluation of financial performance.

قائمة الجداول والأشكال

أولا: قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الفرق بين الكفاءة والفعالية	06
02	تاريخ تطور المراجعة	25
03	الفرق بين المراجعة الكاملة والمراجعة الجزئية	32
04	المقارنة بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية	33
05	الميزانية الوظيفية	46
06	نسب التمويل والاستقلالية المالية	50
07	نسب الهيكل التمويلي واليسر المالي	51
08	نسب هيكلة الأصول	51
09	نسب السيولة	52
10	أصول ميزانية مؤسسة (ENICAB) للفترة (2017–2019)	63
11	خصوم ميزانية مؤسسة (ENICAB) للفترة (2017–2019)	64
12	الميزانية الوظيفية المختصرة جانب الأصول لمؤسسة (ENICAB) للفترة (2017–2019)	65
13	الميزانية الوظيفية المختصرة جانب الخصوم لمؤسسة (ENICAB) للفترة (2017–2019)	66
14	تطور رأسمال العامل وأنواعه للفترة (2017–2019)	67
15	تطور احتياجات رأسمال العامل وأنواعه للفترة (2017–2019)	68
16	تطور الخزينة للفترة (2017–2019)	69
17	مؤشرات التوازن المالي للمؤسسة للفترة (2017–2019)	69
18	نسب التمويل والاستقلالية المالية للمؤسسة للفترة (2017–2019)	70
19	نسب الهيكل التمويلي واليسر المالي للمؤسسة للفترة (2017–2019)	71
20	نسب هيكلة الأصول للمؤسسة للفترة (2017–2019)	72
21	أصول ميزانية مؤسسة (ENICAB) للفترة (2017–2019)	73

ثانيا: قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	مراحل تطور مفهوم الأداء	03
02	مصفوفة الكفاءة والفعالية	06
03	معايير الأداء	06
04	تطور المفهوم المالي	09
05	العوامل المؤثرة في الأداء المالي	13
06	خطوات عملية تقييم الأداء المالي	19
07	أساليب تقييم الأداء المالي	20
08	فرضيات المراجعة	28
09	معايير المراجعة	29
10	محددات تطبيق المراجعة التحليلية	40
11	مؤشرات التوازن المالي	47
12	الهيكل التنظيمي لمؤسسة (ENICAB)	59

مقدمة

مع تغير نمط إدارة المؤسسات الاقتصادية من خلال ما يسمى حوكمة الشركات التي أعطت لعملية التسيير شفافية اكبر بإدماج سلطة المساهمين، والعمل على تحقيق أهدافهم بكفاءة وفاعلية، أدى ذلك إلى التوجه نحو تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وفق المنظور المالي، فعند تفوق المؤسسة على غيرها في المجال المال يضمن لها مركزا تنافسيا، مما ينتج عن هذا الأخير القدرة على مواجهة التحديات والصعوبات.

فاغلب المؤسسات الاقتصادية تعتمد في تقييم أدائها المالي على قائمتي المركز المالي(الميزانية) والدخل (جدول حسابات النتائج) مستخدمة في ذلك الأساليب التقليدية، غير أن هذه الأساليب مازالت قيد التطبيق إلا انه تم ظهور أساليب جديدة داعمة لها تتمثل في المراجعة.

فالمراجعة ليست وليدة اليوم أو الأمس القريب فقد عرفها الإنسان بشكل بدائي، منذ بدأ الفرد مزاولة نشاطه لإشباع حاجاته وحاجات غيره.

حيث بدأت المراجعة فردية، أي قيام الفرد بإعادة النظر فيما قام به من عمل سواء بينه وبين نفسه، أو بينه وبين تعاليم الخالق سبحانه وتعالى، أو بينه وبين الآخرين، وذلك لتقييم نتائج عمله وتصرفاته، وتحديد الآثار المترتبة على تلك النتائج للكشف عما وقع فيه من أخطاء.

فمن البديهي أن كل عمل يقوم به أي فرد ينعكس عليه بشكل أو بآخر وقد يصيبه بنفع أو بضرر، فان كان ناتج العمل أحبه واستمر فيه، أما إذا كان ناتج العمل ضار به فانه يسعى إلى معالجته وتصحيحه لمنع حدوثه في المستقبل.

1. **إشكالية الدراسة:** مع ظهور المراجعة التحليلية وارتباطها بشكل واضح بتقييم الأداء المالي من خلال أساليبه، وبناء على ما سبق تم طرح الإشكالية التالية:

هل تساهم المراجعة التحليلية في تقييم الأداء المالي لمؤسسة (ENICAB)–بسكرة–؟

2. **الأسئلة الفرعية:** للإجابةعن الإشكالية قمنا بطرح التساؤلات الفرعية التالية:
   - هل تساهم التوازنات المالية كأسلوب للمراجعة التحليلية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة؟
   - هل تساهم النسب المالية كأسلوب للمراجعة التحليليةفي تقييم الأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة؟
   - هل الأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة جيد؟

3. **الدراسات السابقة:**

*الدراسات المتعلق بالمراجعة التحليلية:

- دراسة (**نيفين عبد الله أبو سمهدانة، 2006**) بعنوان **مجالات مساهمة استخدام المراجعة التحليلية في تخطيط وأداء عملية المراجعة، دراسة تحليلية لأداء مراجعي الحسابات بمكاتب وشركات المراجعة في قطاع غزة – فلسطين، مذكرة ماستر في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية:**

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم اقتراحات لتشجيع مراجع الحسابات القانوني في قطاع غزة على استخدام المراجعة التحليلية عند فحص القوائم المالية، وقد وتوصلت هذه الدراسة إلى تشجيع مراجعي الحسابات في قطاع غزة على استخدام الأساليب الحديثة في عملية المراجعة التحليلية، وذلك لتطوير مهنة المراجعة في قطاع غزة ومنها في فلسطين.

حيث لاحظنا أن هذه الدراسة تتفق مع دراستي في ضرورة استخدام أساليب المراجعة التحليلية الحديثة في كل المؤسسات الاقتصادية سواء في دول نامية أو متطورة، كما تختلف هذه الدراسة عن دراستي في عدم التركيز على الأساليب الحديثة للمراجعة التحليلية والاستغناء عن الأساليب التقليدية، فهذه الأخيرة تبين لنا الصورة المالية للمؤسسة.

- دراسة (**احمد عبد الرحمن المخادمة وحاكم الرشيد، 2007**)، بعنوان **أهمية تطبيق إجراءات المراجعة التحليلية في رفع كفاءة أداء عملية التدقيق، مقالة في المجلة الأردنية في المحاسبة، كلية إدارة الأعمال، جامعة مؤتة، الكرك – الأردن، العدد 04.**

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على بعض العوامل المختارة التي من المتوقع أن تؤثر في كفاءة أداء عملية التدقيق في مكاتب التدقيق الأردنية. والمعوقات التي تحد من تطبيق إجراءات المراجعة التحليلية.استخدمت الدراسة أساليب إحصائية وصفية وتحليلية، وأظهرت نتائجها أن مكاتب التدقيق تعتمد بشكل أساسي على إجراءات المراجعة التحليلية في عملياتها، ووجود علاقة بين المراجعة التحليلية و إجراءاتها وكفاءة عملية التدقيق، أما بالنسبة للمعوقات التي تحد من تطبيق هذه الإجراءات فلم يكن لها أي دلالة إحصائية وتأثير مادي على زيادة كفاءة أداء عملية التدقيق.

حيث لاحظنا أن هذه الدراسة تتفق مع دراستي في إلزامية استخدام أساليب المراجعة التحليلية في كل المؤسسات الاقتصادية سواء في دول نامية أو متطورة، كما تختلف هذه الدراسة عن دراستي في عدم التركيز على الأساليب الإحصائية للمراجعة التحليلية والاستغناء عن الأساليب التقليدية على الرغم من تطورها إلا أنها قد تكون غير دقيقة في بعض الأحيان.

*الدراسات المتعلق بتقييم الأداء المالي:

- دراسة (**بلعيالي السعدي، 2015/2014**)، بعنوان **أهمية المراجعة الداخلية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة شركة التوضيب وفنون الطباعة EMBAG –برج بوعريريج– ، مذكرة ماستر في العلوم المالية والمحاسبية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر – بسكرة.**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهمية المراجعة الداخلية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، ولتحقيق ذلك تم دراسة أهم الجوانب المتعلقة بالمراجعة الداخلية وتقييم الأداء المالي، حيث يمكن القول أن هناك علاقة بين المراجعة الداخلية وتقييم الأداء المالي في المؤسسة محل الدراسة.

حيث لاحظنا أن هذه الدراسة تتفق مع دراستي في أن عملية تقييم الأداء المالي جزء لا يتجزأ من عملية المراجعة في كل المؤسسات الاقتصادية سواء في دول نامية أو متطورة، كما تختلف هذه الدراسة عن دراستي في أسلوب المراجعة المطبق.

- دراسة (**شطيبي رقية، 2011/2010**)، بعنوان **الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ومؤشرات تقييمه، دراسة ميدانية: مؤسسة ملبنة نوميديا –قسنطينة– ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945 – قالمة.**

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور مجموعة من المعايير والمؤشرات التي تم اختيارها لتنفيذ عملية تقييم الأداء المالي وتجسيدها على ارض الواقع من خلال مؤسسة "ملبنة نوميديا –قسنطينة–"، مع العلم أن عملية التقييم تمر بثلاث مراحل: جمع المعطيات والوثائق من هذه المؤسسة، تحليلها.

حيث لاحظنا أن هذه الدراسة تتفق مع دراستي في أن عملية تقييم الأداء المالي جزء لا يتجزأ من عملية المراجعة في كل المؤسسات الاقتصادية سواء في دول نامية أو متطورة، كما تختلف هذه الدراسة عن دراستي في اعتمادها على أساليب تقييم الأداء دون الاستناد على أساليب داعمة لتقييم الأداء المالي.

4. نموذج وفرضيات الدراسة:

1.4.نموذج الدراسة: تقوم هذه الدراسة على النموذج الفرضي التالي :**تغيير لون الشكل اذا لم يعجبك**

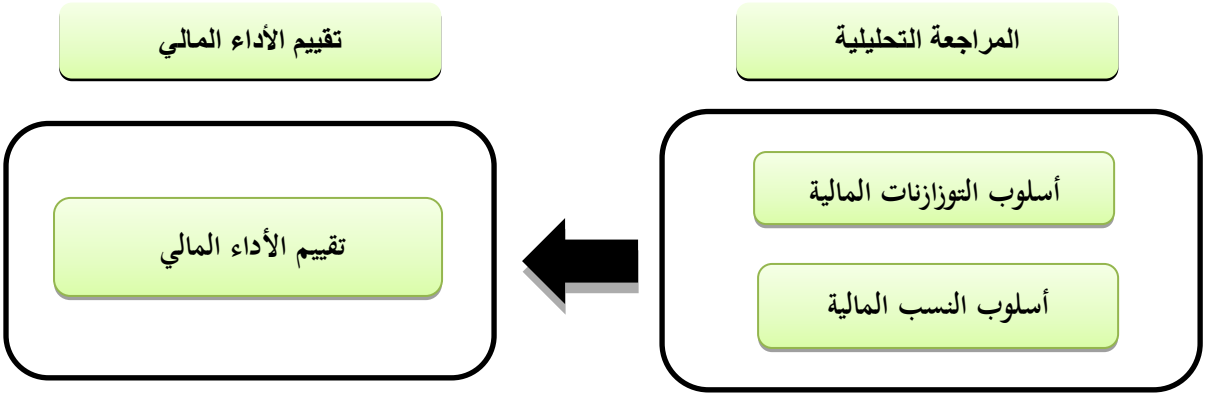

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الدراسات السابقة

2.4.فرضيات الدراسة: للإجابة عن الأسئلة الفرعية قمنا بوضع الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية: تساهم أساليب المراجعة التحليلية في تقييم الأداء المالي لمؤسسة ENICAB بسكرة.

تنبثق من هذه الفرضية الرئيسية **الفرضيات الفرعية** التالية:

- تساهم التوازنات المالية كأسلوب للمراجعة التحليلية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة.
- تساهم النسب المالية كأسلوب للمراجعة التحليلية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة.
- يعد تقييم الأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة جيد.

5-التموضع الإبستمولوجي ومنهجية الدراسة:

5-1التموضع الابستمولوجي:

تم تبني التموضع الإبستمولوجي الوضعي في هذه الدراسة، حيث أن الغرض هو وصف لظواهر البحث وفهم العلاقة السببية بينها، كما أنه تم اعتماد استراتيجية الاستطلاع من خلال اعتماد التحليل الكمي لمعلومات المؤسسة محل الدراسة كأداة أساسية لجمع البيانات الأولية، في الفصل التطبيقي.

2-5 منهجية الدراسة :

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على دراسة الظاهرة في الوقت الحاضر وكما هي في الواقع عن طريق وصف معلومات المؤسسة محل الدراسة والمتعلقة بأهداف الدراسة، ومن ثم الإجابة على الأسئلة المتعلقة بأهداف الدراسة وفحص فرضيات الدراسة ، وهو المنهج المناسب والأفضل لمثل هذه الدراسات ويعرف المنهج الوصفي بأنه أسلوب أو نمط يتم استخدامه لدراسة ووصف الظواهر و المشكلات العملية وصف دقيق للوصول إلى التفسيرات المنطقية المبرهنة بهدف إتاحة الفرصة للباحث لوضع إطارات محددة لمشكلة واستخلاص عدد من الأسباب التي أدت لحدوث الظاهرة أو المشكلة وقد تم استخدام هذا المنهج من أجل جمع أكبر عدد ممكن من المعلومات وتحليلها واستخلاص النتائج منها.

6.تصميم البحث:

1.6.أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى:

-محاولة الاطلاع على ماهية المراجعة التحليلية.

-الرغبة في معرفة وإبراز عملية تقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية وأهميته.

-محاولة معرفة كيف تساهم المراجعة التحليلية في تقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية في الجزائر.

2.6.حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة في :

- **الحدود الموضوعية:** اقتصرت الدراسة على دور المراجعة التحليلية في تقييم الأداء المالي لمؤسسة صناعة الكوابل بسكرة
- **الحدود المكانية:** مؤسسة صناعة الكوابل ENICAB بسكرة.

-الحدود الزماني: الفترة الزمنية التي تمت فيها جمع المعلومات من 2022/01/02 إلى 2022/06/08.

3.6.أسباب اختيار الموضوع: إن اختيار موضوع البحث له أسباب موضوعية وأخرى ذاتية وهي كالتالي:

-الاهتمام المتزايد بموضوع الدراسة من قبل الباحثين في مجال المحاسبة والمالية، كما أن الموضوع يخدم مجال التخصص.

-الميول الشخصية لمواضيع التدقيق والرغبة في الاطلاع على كل ما هو جديد فيما يخص الموضوع.

7.أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في :

-دراسة لموضوع هام وهو المراجعة التحليلية، وأهمية وظيفة المراجعة بالنسبة للمؤسسة.

-أهمية تقييم الأداء المالي للمؤسسة والحكم على مستوى هذا الاداء .

-أهمية نتائج المراجعة التحليلية كأداة جديدة للمؤسسة وحتى للأطراف المتعاملة معها.

5. هيكل الدراسة:

للإجابة على الإشكالية التي تم طرحها وتحقيق أهداف الدراسة تم تقسيم الدراسة إلى:

- **مقدمة:** تضمنت طرح الإشكالية و التساؤلات الفرعية، أهداف وأهمية الدراسة، وتقديم نموذج وفرضيات ومنهجية الدراسة، بالإضافة على عرض الدراسات السابقة المتعلقة بدراسة المتغيرين المراجعة التحليلية و تقييم الأداء المالي.
- **الفصل الأول:** بعنوان **الإطار المفاهيمي لتقيم الأداء المالي**، تضمن ماهية الأداء المالي بالإضافة إلى تقييم الأداء المالي مفهومه، أهميته،أهدافه و مراحله.
- **الفصل الثاني:** بعنوان **مساهمة المراجعة التحليلية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة**، تضمن ماهية المراجعة ، ماهية المراجعة التحليلية ومساهمتها في تقييم الأداء المالي للمؤسسة.
- **الفصل الثالث:** بعنوان **مساهمة المراجعة التحليلية في تقييم الأداء المالي في مؤسسة ENICAB بسكرة** وتضمن التعريف بالمؤسسة محل الدراسة وتوضيح الهيكل التنظيمي لها، بالإضافة إلى محاولة تطبيق الأساليب المراجعة التحليلية في المؤسسة محل الدراسة للوصول إلى تقييم أدائها، وتفسير النتائج المتحصل عليها واختبار صحة الفرضية الرئيسية وكذا الفرضيات الفرعية.
- **الخاتمة:** وتم فيها التوصل إلى النتائج النظرية والميدانية، وتقديم التوصيات والاقتراحات المناسبة.

الفصل الأول:
الاطار النظري لتقييم الأداء المالي

تمهيد:

يعد تقييم الأداء المالي أداة فعالة لمعرفة الوضعية الحقيقية للمؤسسة، إذ يتم من خلاله إبراز نقاط القوة والضعف فيه، فهو عملية ذات أهمية كبيرة في العملية التسييرية، فمهما كان متاحا للمؤسسة من موارد لا يمكنها معرفة مدى استغلالها إلا عن طريق إدارة رشيدة ، ولا تستطيع معرفة ما حققته من نتائج وما صنعته من فرص من اجل تحديد خططها المالية المستقبلية إلا عن طريق تقييم أدائها المالي.

وسنحاول إبراز أهمية تقييم الأداء المالي في هذا الفصل من خلال مبحثين:

المبحث الأول: الأداء المالي

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي

المبحث الأول: ماهية الأداء المالي

يعد الأداء المالي من أهم الموضوعات التي نالت اهتماما كبيرًا من قبل الباحثين والإداريين، فمع تزايد حدة المنافسة وجب على المؤسسات التركيز على الرفع من مستوى أدائها والحرص على تقييمه باستمرار لتتمكن من معرفة نقاط القوة والضعف فيها، وبالتالي تنمي نقاط القوة وتحسن من نقاط الضعف.

المطلب الأول:ماهية الأداء

الفرع الأول: مفهوم الأداء

قبل الشروع في مفهوم الأداء سوف نتعرف على مراحل تطور مفهومه.

أولا: مراحل تطور مفهوم الأداء:يعتبر الأداء من المفاهيم التي تتسم بالديناميكية في محتواها المعرفي، فقد تطور المفهوم منذ بداية ظهوره إلى وقتنا الحالي بفعل المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والتقنية ... وغيرها، إذ ارتبط تطوره بتطور العرض والطلب، الأمر الذي جعله يمر بثلاثة مراحل، وهي:(رزقي، 2018/2017، الصفحات 127-128)

الشكل رقم (01): مراحل تطور مفهوم الأداء

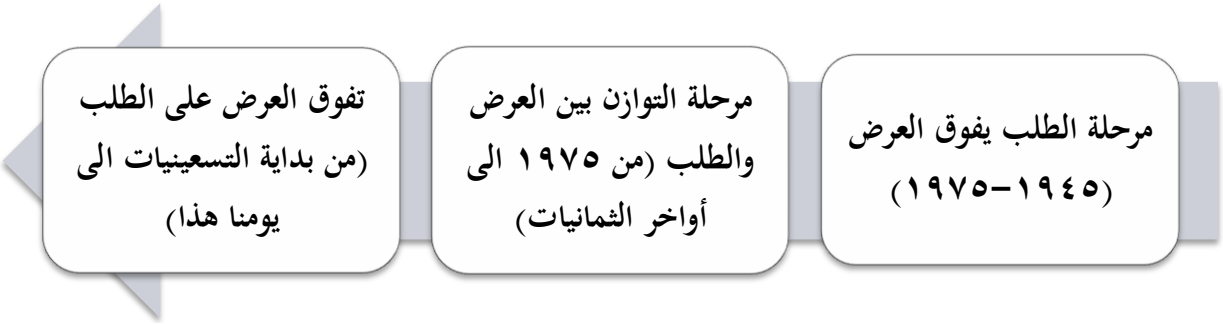

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المرجع(رزقي، 2018/2017، الصفحات 127-128)

- **مرحلة الطلب يفوق العرض (1945-1975)**:وهي المرحلة المعبر عنها من خلال "أنتج ثم أبيع"، فبعد الحرب العالمية الثانية كان نشاط المؤسسة موزعا على وظيفتين أساسيتين هما: الإنتاج والبيع، لذا فقد ارتبط مفهوم الأداء بمفهوم الإنتاجية، كما يتم تقييمه من الناحية المالية فقط عن طريق وسائل حسابية واقتصادية، ومفهوم الأداء الكلي يمثل التجميع البسيط للأداءات الجزئية داخل المؤسسة. فتعلق الحكم على أداء المؤسسات آنذاك بالقدرة على التحكم بالتكاليف.
- **مرحلة التوازن بين العرض والطلب (من 1975 إلى أواخر الثمانيات)**: وهي المرحلة المعبر عنها من خلال "أنتج ما سوف يباع"، فأصبح مفهوم الأداء أكثر تعقيدا، أين أصبحت المؤسسات تبحث عن حماية حصتها في السوق، كما ظهرت مصطلحات جديدة كمصطلح المرونة، بالإضافة إلى تطورات المعلوماتية، التي بسطت من استعمال التقنيات المحاسبية والموازنة التي كانت حكرا على الخبراء، كما أصبح تقييم الأداء عملية مقارنة بين ما هو مخطط إلى ما هو محقق فعلا، وبذلك اتجهت المؤسسات نحو التقنيات الكمية للتسيير، وصارت تنتج لكي تضمن نتيجة إيجابية في نهاية الموازنة الحسابية، وفي هذه المرحلة اخذ المورد البشري دورا مهما كمحدد لأداء المؤسسة.

– **تفوق العرض على الطلب (من بداية التسعينيات إلى يومنا هذا)**: وهي المرحلة المعبر عنها من خلال "أنتج ما هو مباع أصلا"، حيث أصبحت العوامل الخارجية في السوق تجعل التقديرات الموضوعة من طرف المؤسسة ليست لها مصداقية، وتوقع الاستهلاكات من المنتجات عشوائيا تقريبا، وأصبح تقييم إستراتيجية كل إنتاج في مدى القدرة على التحكم في الحجم، الآجال، النوعية، التكلفة، بحيث أصبح الأداء يقاس على نوعية هذا الرباعي. كما ظهرت فلسفات جديدة كالتسيير بالمشاريع كوسائل لتحسين الأداء. كما انه في هذه المرحلة انصب الاهتمام بتحسين الأداء من ناحية الإستراتيجية والمنافسة، وهذا ما أدى إلى ظهور مفهوم جديد يتعلق بإعادة هندسة العمليات، أين يجب التحقق من ملائمة العمليات، قبل البحث عن تعظيم وتحسين التسيير مع زيادة الاهتمام برضا الزبائن والجودة والقيمة ومحاولة تحسين هذه العلاقة، بالإضافة إلى بناء تحالفات إستراتيجية وشبكات أعمال واندماجات، والاهتمام بالتسويق الالكتروني، فأصبح في هذه المرحلة مفهوم الأداء أكثر تعقيدا، يتعلق أكثر بالتقلبات المفاجئة للسوق والمتغيرات المستمرة في البيئة الخارجية.

ثانيا: تعريف الأداء:

يشير الأداء لغة إلى" اللفظة اللاتينية Performare التي تعني إعطاء كلية الشكل لشيء ما، والتي اشتقت منها اللفظة الانجليزية Performance التي تعني انجاز العمل أو "الكيفية التي يبلغ بها التنظيم أهدافه". (مزهوده، 2001، صفحة 86)

أما اصطلاحا فيشير الأداء إلى ذلك" النشاط الشمولي المستمر والذي يعكس نجاح المؤسسة واستمراريتها وقدرتها على التكيف مع البيئة أو فشلها وانكماشها، وفق أسس ومعايير محددة تضعها المؤسسة وفقا لمتطلبات نشاطها، وفي ضوء الأهداف طويلة الأجل. (طالب و المشهداني، 2011م، صفحة 64)

كما يعرف بأنه: "نتائج المخرجات التي يتم الحصول عليها من العمليات والمنتجات،بالإضافة إلى أن الأداء يعطي الفرصة لإجراء التقييم والمقارنة نسبة إلى الغايات والمعايير والنتائج السابقة، والمقارنة أيضا مع المنظمات الأخرى ويمكن التعبير عنه بمؤشرات مالية وغير مالية". (Texas, 2004, p. 15)

أيضا يعرف الأداء بأنه:"القدرة على تحويل المدخلات الخاصة بالمؤسسة مثل المواد الأولية والمواد نصف المصنعة والآلات إلى مخرجات،أي عدد محدود من المنتجات بمواصفات محددة وبأقل تكلفة".(هارون، 2018)

وبصفة عامة يمكن تعريف الأداء بأنه: تعبير عن كيفية توظيف المؤسسة لمواردها المتاحة وفق معايير محددة وبطريقة متوازنة من اجل تحقيق أهدافها قصيرة وطويلة الآجل بغية استمراره.

مما سبق نستنتج أن للأداء أهمية كبيرة، يمكن توضيحها بثلاث أبعاد رئيسية هي:(وائل محمد و طاهر محسن، 2009، صفحة 39)

- **نظريا**: يمثل الأداء مركز الإدارة الإستراتيجية، حيث تحتوي جميع المنطلقات الإدارية على مضامين ودلالات تختص بالأداء سواء بشكل ضمني أو بشكل مباشرة، ويرجع السبب في ذلك إلى أن الأداء يمثل اختبار زمنيا للإستراتيجية المتبعة من قبل الإدارة.
- **تجريبيا**: تظهر أهمية الأداء من خلال استخدام أغلب دراسات وبحوث الإدارة الإستراتيجية للأداء لاختبار الاستراتيجيات المختلفة والعمليات الناتجة عنها.

- **إداريا:** تظهر الأهمية واضحة من خلال حجم الاهتمام الكبير والمميز من قبل إدارات المؤسسات بالأداء ونتائجه، والتحولات التي تجري في هذه المنظمات اعتمادا على نتائج الأداء.

الفرع الثاني: مكونات الأداء ومعايير قياسه

أولا: مكونات الأداء

يتكون مفهوم الأداء من الفعالية والكفاءة، أي أن المؤسسة التي تتميز بأداء أفضل هي التي تجمع بين هذه العوامل وتسيرهما بشكل جيد:(معطالله و دزايت، 2013/2012، الصفحات 04-05)

- **الفعالية:** يشير مصطلح الفعالية بأنه أداة من أدوات مراقبة التسيير في المؤسسة، فهي معيار يعكس درجة تحقيق الأهداف المسطرة، كما ينظر لها على أنها القدرة على تحقيق النشاط المرتقب والوصول إلى النتائج المرتقبة.(سايحي، 2018/2017، صفحة 79)

إذن الفعالية تعبر عن درجة بلوغ المؤسسة لأهدافها المسطرة، من خلال المقارنة بين عنصرين وهما الأهداف المخططة التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها، والأهداف المنجزة فعليا، وتقاس الفعالية بالنسبة التالية:(مهني، 2018/2017، صفحة 77)

$$\text{الفعالية} = \frac{Rm}{Rp}$$

حيث: **Rm**: قيمة المخرجات الفعلية.

Rp: قيمة المخرجات المتوقعة.

- **الكفاءة:** تشير الكفاءة إلى القدرة على القيام بالعمل المطلوب بقليل من الإمكانيات والنشاط الكفء، وهو النشاط الأقل تكلفة. أو هي الاستخدام الأمثل للموارد المؤسساتية بأقل تكلفة ممكنة، فهي إذن الكفاءة تعني كيفية استخدام المؤسسة لمدخلاتها من الموارد مقارنة بمخرجاتها ويتمثل جوهر الكفاءة في تعظيم الناتج وتدنيه التكاليف، وتقاس الكفاءة بالعلاقة التالية:(دزايت و معطالله، 2013/2012، صفحة 04)

$$\text{الكفاءة} = \frac{Rm}{Mr}$$

حيث: **Rm**: المخرجات.

Mr:المدخلات.

- **التمييز بين الكفاءة والفعالية:** هناك ارتباط وثيق بين الكفاءة والفعالية لكن هذا لا يعني أنهما مترادفان، فالمؤسسات يمكن أن تكون فعالة ولكن غير كفؤ إلى حد كبير، كما يمكن أن تتمتع بقدر كبير من الكفاءة وتكون غير فعالة، حيث اعتبرت الفعالية بأنها:"عمل الأشياء الصحيحة"،أما الكفاءة فهي: "عمل الأشياء بشكل جيد"، وبناء على ذلك إذا كانت الفعالية تمثل درجة نجاح المؤسسة في تحقيق أهدافها الإستراتيجية، فان الكفاءة تعتبر أحد العناصر الهامة في تحقيق الفعالية وتعتبر متغير في دالة الفعالية.(هلايلي، 2020/2019، الصفحات 87-88) . ومن اجل توضيح الفرق أكثر بين الكفاءة والفعالية نورد الجدول التالي:

الجدول رقم (01): الفرق بين الكفاءة والفعالية

المفاهيم	الاهتمام	تعالج	التحليل	معايير القياس
الكفاءة	بالوسيلة	الموارد	كيفية الوصول	المدخلات مثل: العمل، المعلومات، المعدات.
الفعالية	بالهدف	النتائج	نقطة الوصول	المخرجات مثل: الأرباح، العائد، رقم الأعمال.

المصدر: (هلايلي، 2020/2019، صفحة 87)

كما يمكن توضيح الأداء أكثر من منظور الكفاءة والفعالية، وذلك بالاعتماد على مصفوفة الأداء من خلال الشكل التالي: (وائل محمد و طاهر محسن، 2009، صفحة 49)

الشكل رقم (02): مصفوفة الكفاءة والفعالية

المصدر:(وائل محمد و طاهر محسن، 2009، صفحة 49)

ثانيا: معايير قياس الأداء

لقياس الأداء لابد من وضع معايير أي الشروط أو المواصفات لخصائص الأداء المقبول، هذا ويمكن تقسيم معايير الأداء إلى عدة أنواع، كما هو موضح في الشكل التالي:(حمدوش و دفوس، 2020/2019، صفحة 48)

الشكل رقم (03): معايير الأداء

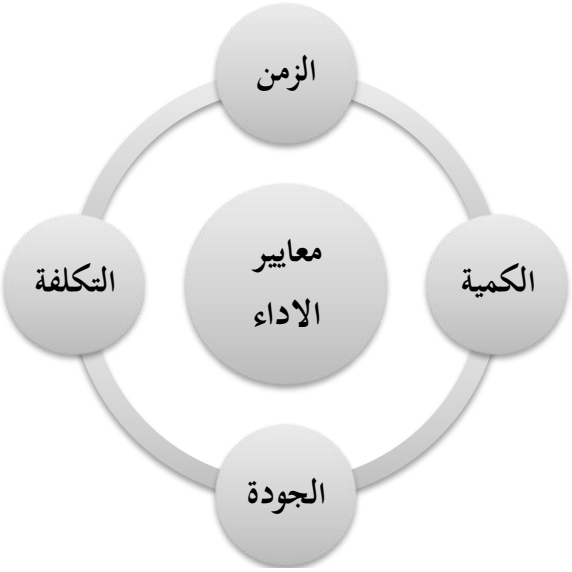

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على (حمدوش و دفوس، 2020/2019، صفحة 48)

نلاحظ من خلال الشكل أن الأداء يمكن قياسه وفقا لعدة معايير، أهمها:

- **الزمن:** وهو عبارة عن تقدير عدد وحدات الزمن لانجاز وحدة عمل واحدة باستخدام جهد معين.
- **الكمية:**أي تحديد كمية معينة من وحدات العمل التي تنتج في وقت معين.
- **الجودة:** عبارة عن وحدات العمل التي يمكن إنتاجها بمستوى معين من حيث الإتقان والتميز في وقت معين.
- **التكلفة:** وهي عدد وحدات العمل التي يمكن إنتاجها بتكلفة معينة في وقت معين.

ويقاس الانحراف في الأداء من خلال تحديد الفجوة بين الأداء الفعلي والمعيار المحدد لهذا الأداء.

الفرع الثالث: أنواع الأداء

يمكن تصنيف الأداء إلى عدة أنواع وفقا لعدة تصنيفات، أهمها:

1. معيار المصدر:وفقا لهذا المعيار يمكن تقسيم أداء المؤسسة إلى: (تالي، 2012/2011، صفحة 05)

- **الأداء الداخلي:** يطلق عليه اسم أداء الوحدة، أي انه ينتج بفضل ما تملكه المؤسسة من الموارد، أي على أساس تركيبة أهمها:

–الأداء البشري: وهو أداء أفراد المؤسسة الذين يمكن اعتبارهم مورد استراتيجي قادر على صنع القيمة وتحقيق الأفضلية التنافسية من خلال تسيير مهاراتهم.

–الأداء التقني: يتمثل في قدرة المؤسسة على استعمال استثماراتها بشكل فعال.

–الأداء المالي: يمكن في فعالية تعبئة واستخدام الوسائل المالية المتاحة.

وعليه فالأداء الداخلي هو الأداء الناتج من موارد المؤسسة الضرورية لسير نشاطها من موارد بشرية، مالية، ومادية.

- **الأداء الخارجي:** هو الأداء الناتج عن تغيرات البيئة المحيطة بالمؤسسة،أي عن المحيط الخارجي لها، وبالتالي فان المؤسسة لا يمكنها التحكم في هذا الأداء، حيث قد يظهر في نتائج جديدة تتحصل عليها المؤسسة مما يوجب عليها قياس وتحليل هذا الأداء لأنه يمكن أن يشكل تهديدا لها فهي لا تتحكم فيه كما هو الحال بالنسبة للأداء الداخلي.

2. معيار الشمولية: حسب هذا المعيار ينقسم الأداء إلى: (مهني، 2018/2017، الصفحات 80-81)

- **الأداء الكلي:** يتحقق من خلال الإنجازات أو النتائج التي تساهم جميع الوظائف أو الأنظمة الفرعية للمؤسسة في تحقيقها، ولا يمكن إرجاع انجاز هذا الأداء إلى مساهمة عنصر دون غيره ،والأداء الكلي يمكن أن يعكس مستوى تحقيق المؤسسة لأهدافها بصفة شاملة.
- **الأداء الجزئي:** هو الذي يتحقق على مستوى الأنظمة الفرعية للمؤسسة،وينقسم بدوره الى عدة أنواع تختلف باختلاف المعيار المعتمد لتقسيم عناصر المؤسسة.

3. المعيار الوظيفي:حسب هذا المعيار يمكن تقسيم أداء المؤسسة إلى:(عشي، 2002/2001، الصفحات 19-21)

- **الأداء التسويقي:** تتلخص وظيفة التسويق في عملية تخطيط، تنفيذ، متابعة، تطوير، تسعير، ترويج، توزيع السلع والخدمات، لخلق التبادل الذي يحقق الإشباع والمنافع لكل من الأفراد والمؤسسات والمجتمع.
- **الأداء الإنتاجي:** يسعى النظام الإنتاجي إلى توفير كم ونوع المنتجات المستهدفة في الوقت المناسب والتكلفة المناسبة.
- **الأداء التمويلي:** يمثل أداء الوظيفة التمويلية على مستوى المؤسسة في الحصول على الأموال المطلوبة بالقدر المناسب والوقت المناسب وتقدير استخدامها بشكل كفء وفعال، وذلك للوصول إلى الأهداف والنتائج المالية المرغوبة.
- **أداء وظيفة المشتريات:** وظيفة المشتريات هي الوظيفة المسؤولة عن انتقاء السلع والخدمات المهمة لتأدية وظائف المؤسسة وتتمثل أهميتها في مختلف مكونات الأداء من التكلفة، الجودة، النوعية، الوقت.
- **أداء الموارد البشرية:** يعبر أداء المورد البشري من العناصر الأساسية للعملية الإنتاجية بعد المواد الأولية، حيث لابد من عمليات فحص وتمحيص للموارد البشرية المستخدمة في العملية الإنتاجية من حيث النوع والكم،لأن مثل هته المتغيرات تكون عبء على الإنتاج والأداء وسبب للانحرافات وارتفاع تكلفة الإنتاج، مما يؤدي إلى عدم تحقيق الأهداف والخطط المرسومة.
- **أداء وظيفة الصيانة:** تعرف الصيانة بأنها إصلاح التلف الناتج عن الاستعمال، وكذا الوقاية من هذا التلف لتجنب وقوعه والمحافظة على القدرة لأداء العمل بشكل اقتصادي.

4. معيار الطبيعة:يمكن تقسيم الأداء حسب هذا المعيار تبعا للأهداف التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها والتي تقسم إلى:(تالي، 2012/2011، الصفحات 10-11)

- **الأداء الاقتصادي:** يتمثل في القيمة المضافة التي تحققها المؤسسة من خلال نشاطها، وهذا الأخير يعتبر الهدف الأساسي للمؤسسات الاقتصادية.
- **الأداء الاجتماعي:** يتمثل في تلك الأهداف الاجتماعية المسطرة للمؤسسة من خلال نشاطها، وهذا الأخير يعتبر الهدف الداخلي أو الخارجي.
- **الأداء الثقافي:** يتمثل في استحداث بعض المؤسسات لثقافات خاصة بها ومحاولة غرسها سواء في محيطها الداخلي للأفراد أو محيطها الخارجي.

الأداء السياسي: تسعى بعض المؤسسات لتسطير الأهداف السياسية كتمويل الحملات الانتخابية من اجل تحقيق بعض الامتيازات والتي تضمن لها البقاء والنمو في نفس الوقت.

المطلب الثاني: ماهية الأداء المالي

الفرع الأول:مفهوم الأداء المالي

أولا:تطور المفهوم المالي

لقد مر الفكر المالي بالعديد من التطورات وذلك راجع للتغير والاختلاف في الظروف الاقتصادية والمالية،مما تغيرت وجهات نظر المتخصصين في هذا الفكر: (عيساوي، 2015/2014، الصفحات 07-08)

- في بداية القرن العشرين اكتسبت الوظيفة المالية شكلها الوصفي، اذ انحصرت مهامها على المعالجات المحاسبية والقانونية لتأسيس المؤسسات والمسائل المتعلقة بحالات الاندماج وإصدار الأوراق المالية، وقد علقت الأحداث الاقتصادية خلال فترة الكساد سنة 1929م، وكان دور هذه الوظيفة هو توفير السيولة اللازمة لتجاوز أزمات التمويل وحالات الإفلاس والتصفيات والاندماجات

  وإعادة التنظيم التي شهدتها فترة الثلاثينات.

بعد الحرب العالمية الثانية وما تبعها من توسع في النشاط الاقتصادي ابتعد التسيير المالي من مضمونه الوصفي ليدخل في النشاط التحليلي بعد أن تركز الاهتمام على تحليل الفرص الاستثمارية وكفاءة استخدام الأصول التي تمتلكها المؤسسات، مما زاد الاهتمام بموضوعات جديدة، مثل: الموازنات، النماذج الرياضية ... الخ، لذلك كان اهتمام هذه المرحلة حول دور واثر الهيكل المالي على قيمة المؤسسة،وتركزت اهتمامات الباحثين حول تكلفة التمويل وكيفية تعظيم ثروة المساهمين، كما أن التطورات التي شهدها الفكر المالي أبرزت العديد من المفاهيم الحديثة منها: الهندسة المالية، القيمة الاقتصادية المضافة، القيمة السوقية المضافة ... الخ. وساعد في ذلك نمو وتطور الأسواق المالية ،وبذلك شكلت قرارات التمويل والاستثمار ومدى انعكاسها على ثروة الملاك اهتمام الفكر المالي المعاصر، وتحولت النظرة نحو حملة الأسهم واثر قرار توزيع الأرباح بجانب الاستثمار والتمويل على القيمة السوقية للمؤسسة،ويمكن توضيح ما سبق في الشكل التالي (النعيمي و التميمي، 2009، صفحة 25)

الشكل رقم (04): تطور المفهوم المالي

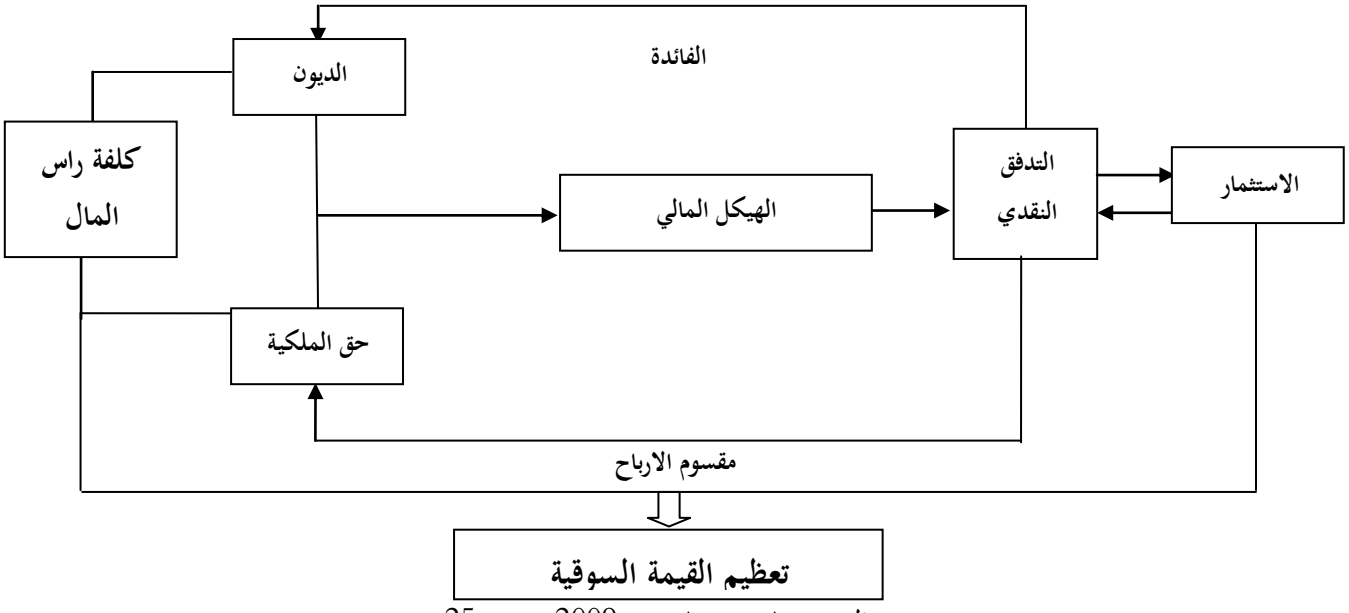

المصدر:(النعيمي و التميمي، 2009، صفحة 25)

ثانيا:تعريف الأداء المالي

يعرف الأداء المالي بأنه: "وصف لوضع المؤسسة الحالي وتحديد دقيق للمجالات التي استخدمتها للوصول الى الأهداف من خلال دراسة المبيعات، الإيرادات، الموجودات، المطلوبات، وصافي الثروة". (Gladstone, 1988, p. 11)

كما يعرف بأنه: "مدى مساهمة الأنشطة في خلق القيمة أو الفعالية في استخدام الموارد المالية المتاحة، من خلال بلوغ الأهداف المالية بأقل التكاليف المالية".(حمدوش و دفوس، 2020/2019، صفحة 53)

أيضا يعرف تقييم الأداء المالي بأنه: "التأكد من كفاية استخدام الموارد المتاحة أفضل استخدام لتحقيق الأهداف المخططة من خلال دراسة مدى جودة الأداء، واتخاذ القرارات التصحيحية لإعادة توجيه مسارات الأنشطة بالمؤسسة بما يحقق الأهداف المرجوة منها". (محمود و فراج، 1997، صفحة 78)

وبصفة عامة يمكن تعريف الأداء المالي بأنه النشاط المسؤول عن الجانب المالي في المؤسسة، وعملياتها المالية، والذي يصف النتائج المالية التي حققتها المؤسسة خلال فترة زمنية معينة.

الفرع الثاني:أهمية الأداء المالي وأهدافه

أولا: أهمية الأداء المالي

تظهر أهمية الأداء المالي للمؤسسة من خلال ما يحتاجه المديرون من قياس الأداء لتبيان مستواه بمرور الوقت والمساعدة في التنبؤ باستمرار عن الحالة المستقبلية للمؤسسة.

ويمكن تحديد أهمية الأداء المالي للمؤسسة فى العديد من النقاط، أهمها: (ناظم، 2009، صفحة 140)

- المساعدة في متابعة ومعرفة النتائج المالية لنشاط المؤسسة وطبيعة تلك النتائج سواء كانت إيجابية أم سلبية.
- تعتمد الرؤية المستقبلية للمؤسسة على العوائد المتوقع تحقيقها من أداءها المستقبلي، وهذا يعني أهمية الاهتمام بالأداء المالي وطرائق قياسه.
- يقدم الأداء المالي مفهوما وأدوات قياس رئيسية ومهمة في تنفيذ الإجراءات وصياغة الخطط التي تدعم عمليات ترشيد استخدام الموارد وتحقيق الفاعلية في إنجاز الأهداف.
- يسهم قياس الأداء المالي في تحديد مواقع القوة والضعف التي تعاني منها المؤسسة، وهذا يساعد كثيرا على اتخاذ الإجراءات التصحيحية لمعالجة هذه الانحرافات.
- يساعد في معرفة درجة النمو التي تحققها المؤسسة باتجاه إنجاز أهدافها بنوعيها القصيرة والبعيدة الأمد.
- إن استخدام التعددية في المقاييس المالية يعطي صورة واضحة عن الحالة المالية للمؤسسة مقارنة بنتائج الأداء المالي للسنوات السابقة للمؤسسة نفسها أو مع مؤسسات عاملة في القطاع نفسه "المنافسين."
- يعد الأداء المالي الأداة المهمة للكشف عن الميزة التنافسية التي يمكن أن تعمل على أساسها المؤسسة.

كما أن الأداء المالي مقياسا ومؤشر للجودة، لأنه يساعد في تشخيص مواقع الخلل التي تعاني منها الجودة وطبيعة الاستخدامات المالية لها.

ثانيا: أهداف الأداء المالي

يمكن ذكر أهم الأهداف التي تسعى المؤسسة الى تحقيقها من خلال الأداء المالي في:(عشي، 2002/2001، الصفحات 35-37)

- **تحقيق الأرباح**:إن قدرة المؤسسة على توليد الأرباح تشير إلى الإدارة الفعالة والرشيدة لها، فعليها توفير الحد الأدنى من الربح الذي يغطي احتياجاتها ،ويضمن المكافأة العادلة لكل الأطراف المشاركة.
- **التوازن المالي**: يعتبر التوازن المالي هدفا ماليا تسعى الوظيفة المالية لبلوغه، لأنه يمس بالاستقرار المالي للمؤسسة فالعجز المالي يسلبها استقلالها تحت تأثير اللجوء إلى الاقتراض.
- **تحقيق المردودية**: تعتبر من الأهداف الأساسية التي ترسمها المؤسسة وتوجه الموارد لتحقيقها، وكمفهوم عام يدل على قدرة الوسائل (الرأس المال الاقتصادي والرأس المال المالي) على تحقيق النتيجة.
- **السيولة واليسر المالي**: تهدف أي مؤسسة اقتصادية إلى توفير السيولة الكافية واللازمة لتسديد الالتزامات قصيرة الأجل في موعد استحقاقها، لان عدم الوفاء بالالتزامات له تأثير مباشر على الأوضاع الحالية والمستقبلية للمؤسسة، كما تهدف هذه الأخيرة إلى بلوغ مستوى اليسر المالي، فالمؤسسة التي تدير السيولة واليسر المالي بشكل فعال بإمكانها أن تؤمن التحصيل والدفع والاستثمار وكذا توزيع الأرباح والاحتفاظ بها.

الفرع الثالث: معايير الأداء المالي والعوامل المؤثرة فيه

أولا: معايير الأداء المالي

إن التوصل إلى رقم معين للأداء المالي لا يعني شيئا للمحللين الماليين ما لم تتم مقارنته بغيره من الأرقام لمعرفة الموقف المالي للمؤسسة. وهناك عدة معايير للمقارنة، أهمها:(طالب و المشهداني، 2011م، الصفحات 73-75)

- **المعايير التاريخية**:تعتمد هذه المعايير على أداء المؤسسة للسنوات السابقة، وأهمية هذا المعيار تستمد من فائدته في إعطاء فكرة عن الاتجاه العام للمؤسسة والكشف عن مواضع الضعف والقوة وبيان وضعه المالي الحالي مقارنة بالسنوات السابقة، وذلك بغرض الرقابة على السنة الماضية وتقييم الأداء من قبل الإدارة العليا، ولكن يعاب على هذا المعيار عدم قدرته على المقارنة بين وضع المؤسسة المالي وأوضاع المؤسسات الأخرى، ويؤخذ عليه أيضا عدم دقته لاسيما في حالة توسع المؤسسة أو إدخال خدمات جديدة أو مبتكرة.
- **المعايير القطاعية (الصناعية)**: تشير هذه المعايير إلى معدل أداء مجموعة من المؤسسات الاقتصادية في القطاع الواحد، أي مقارنة النسب المالية للمؤسسة بالنسب المالية للمؤسسات المساوية لها في الحجم وفي طبيعة تقديم الخدمة، ويستفاد وبدرجة كبيرة من هذه المعايير في عملية التحليل المالي لأنها مستمدة القطاع ذاته، إلا انه يعاب على هذا المعيار عدم الدقة بسبب التفاوت من حيث الحجم وطبيعة الأنشطة خاصة وان الكثير من المؤسسات أخذت بمبدأ التنوع في تقديم الخدمة للتقليل من المخاطر المحتملة.

- **المعايير المطلقة:** وهي اقل واضعف من المعايير الأخرى من حيث الأهمية، وتشير تلك المعايير إلى وجود خاصية متواصلة تأخذ شكل قيمة ثابتة لنسبة معينة مشتركة بين جميع المؤسسات وتقاس بها التقلبات الواقعية، ورغم اتفاق الكثير من الماليين على عدم قبول المعايير المطلقة في التحليل المالي إلا أن هناك بعض النسب المالية مثل: (نسبة التداول = $\frac{1}{2}$) التي ما تزال تستخدم كمعيار مطلق.
- **المعايير المستهدفة:** هذه المعايير تعتمد نتائج الماضي مقارنة بالسياسات والاستراتيجيات والموازنات، كذلك الخطط التي تقوم المؤسسات بإعدادها، أي مقارنة المعايير التخطيطية بالمعايير المحققة فعالا لفترة زمنية ماضية، ويستفاد من هذه المعايير في تحديد الانحرافات من اجل أن تستطيع المؤسسة بعد ذلك اتخاذ الإجراءات التصحيحية لها.

ثانيا: العوامل المؤثرة في الأداء المالي

يتأثر الأداء المالي للمؤسسة بعدة عوامل، أهمها:

1. **العوامل الداخلية:** تتمثل أهم العوامل الداخلية في الأداء المالي في:(ازمور و كريم، 2018/2017، صفحة 41)

- **الهيكل التنظيمي:** يؤثر على الأداء المالي من خلال تقسيم المهام والمسؤوليات المتعلقة بالوظيفة المالية، ومن تم تحديد الأنشطة وتخصيص الموارد اللازمة لها، فضلا عن تأثير طبيعة الهيكل التنظيمي على اتخاذ القرارات المالية ومدى وملائمتها للأهداف المالية المسطرة.
- **المناخ التنظيمي:** يقصد به مدى وضوح التنظيم في المؤسسة، وإدراك العاملين علاقة أهداف المؤسسة وعملياتها وأنشطتها بالأداء المالي حيث إذا كان المناخ التنظيمي مستقرا فإنه يَضْمَنُ سلامة الأداء المالي بصورة إيجابية كذلك جودة المعلومات المالية وسهولة سريانها وهذا ما يضفي الصورة الجيدة للنشاط المالي والأداء المالي.
- **التكنولوجيا:** يقصد بها الأساليب والمهارات الحديثة التي نخدم الأهداف المرجوة، لذا وجب على المؤسسة أن تولي اهتمامها الكبير بالتكنولوجيا المستخدمة، والتي يجب أن تنسجم مع الأهداف الرئيسية لها، وذلك عن طريق التكيف والاستيعاب لمستجداتها بهدف الملائمة بين التقنية والأداء المالي.
- **حجم المؤسسة:** قد يؤثر حجم المؤسسة على الأداء المالي بشكل سلبي، فكبر حجم المؤسسة يشكل فائقا للأداء المالي، لأن في هذه الحالة تصبح الإدارة أكثر تعقيدا وتشابكا، وقد يؤثر إيجابيا من ناحية أن كبر حجم المؤسسة يتطلب عدد كبير من المحللين الماليين مما يساهم في رفع جودة الأداء المالي لها.

2. **العوامل الخارجية:** يؤثر في الأداء المالي مجموعة من العوامل الخارجية أي خارجة عن نطاق تحكم المؤسسة كالأوضاع الاقتصادية والسياسات الاقتصادية...الخ، وتتمثل أهم العوامل الخارجية المؤثرة في الأداء المالي في:(حمدوش و دفوس، 2020/2019، صفحة 56)

- **السوق:** يوجد العديد من الأشكال التي يمكن أن تأخذها أسواق السلع، حيث يعتمد ذلك على هيكل السوق والسلوك الذي تقوم المؤسسة بإتباعه من أجل تحقيق هدفها الأساسي وهو تعظيم الأرباح، ويؤثر السوق في الأداء المالي من ناحية قانوني العرض والطلب، فإن تميز السوق بالانتعاش وكثرة الطلب سيؤثر إيجابا على الأداء المالي، أما في الحالة العكسية فيؤثر سلبا في الأداء المالي.

- **المنافسة:** تعتبر المنافسة سلاح ذو حدين بالنسبة للأداء المالي في المؤسسة، فقد تعتبر المحفز لتعزيزه عندما تواجه المؤسسة تداعيات المنافسة فتحاول جاهدة لتحسين صورتها ووضعها المالي لتواكب هذه التداعيات، أما في الحالة العكسية إن لم تكن قادرة على مواجهة هذه التداعيات فإن ذلك سيؤدي إلى تدهور الأداء المالي.
- **الأوضاع الاقتصادية:** إن الأوضاع الاقتصادية العامة قد تؤثر على الأداء المالي للمؤسسة سواء بطريقة سلبية أو ايجابية، فنجده مثلا في الأزمات الاقتصادية، أو حالات التضخم تؤثر بالسلب على الأداء المالي، أما في حالة ارتفاع الطلب الكلي أو دعم الدولة لإنتاج ما قد يؤثر بإيجابية عليه.

ويمكن تلخيص العوامل المؤثرة في الأداء المالي السابقة في الشكل التالي:

الشكل رقم (05): العوامل المؤثرة في الاداء المالي

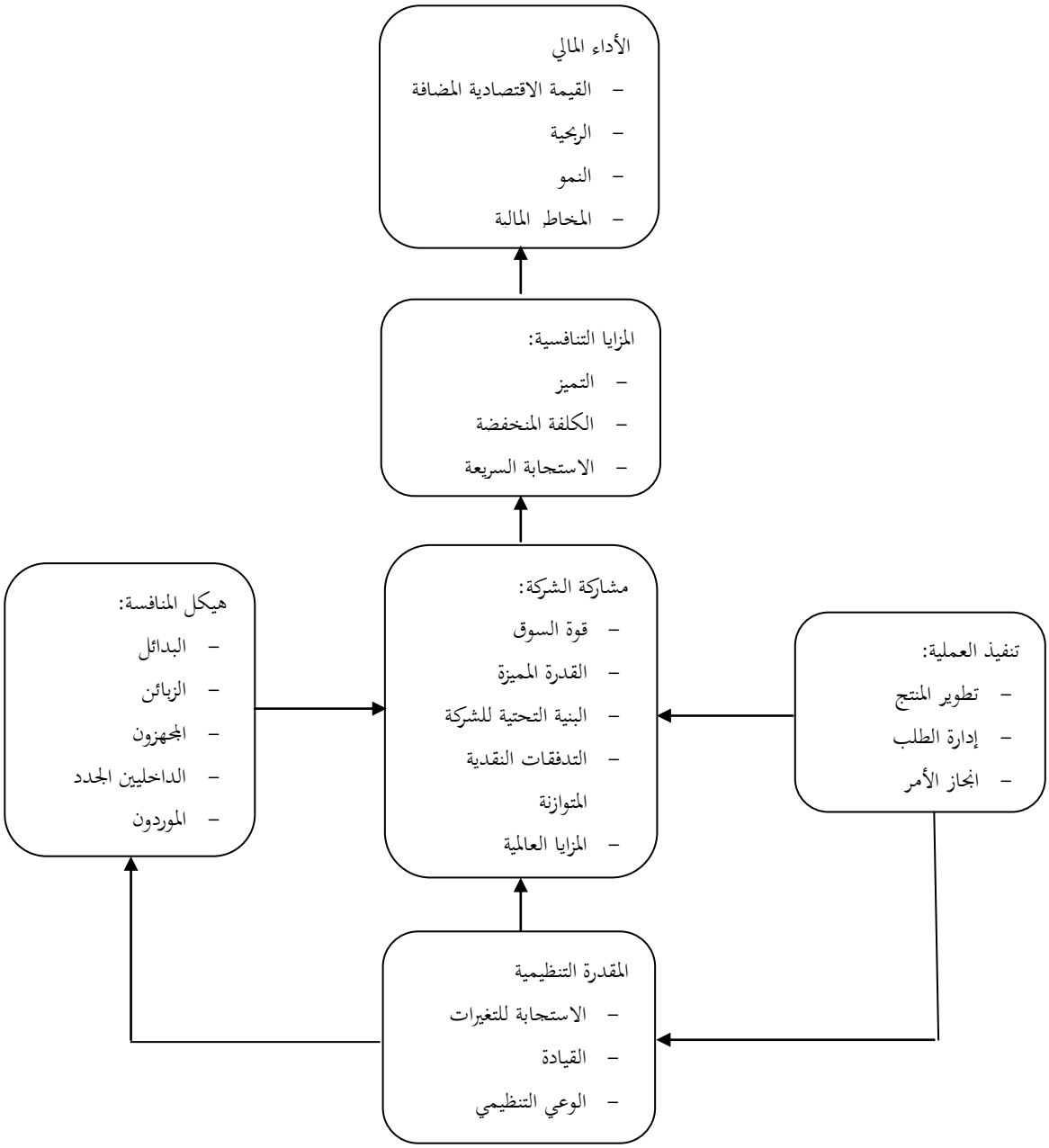

المصدر:(حمدوش و دفوس، 2020/2019، صفحة 57)

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي

تعد عملية تقييم الأداء المالي من أهم العمليات التي تساعد المؤسسة في التعرف على كفاءة وفعالية أدائها المالي، والكشف عن الانحراف وتصحيحه، مما يساعد في تحسنه وتطويره، وبالتالي بقاء ونمو المؤسسة.

المطلب الأول: ماهية تقييم الأداء المالي

الفرع الأول: مفهوم تقييم الأداء المالي

أولا: تعريف تقييم الأداء المالي

يعرف تقييم الأداء المالي بأنه: "تقديم حكم ذو قيمة على إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية المتاحة لإدارة المؤسسة عن طريق الاستجابة لإشباع رغبات أطرافها المختلفة". (السعيد، 2000م، صفحة 38)

كما يعرف بأنه: "قياس أداء أنشطة المؤسسة مجتمعة بالاستناد على النتائج التي حققتها في نهاية الفترة المحاسبية، التي عادة ما تكون سنة تقويمية واحدة،بالإضافة إلى معرفة الأسباب التي أدت إلى تلك النتائج واقتراح الحلول اللازمة للتغلب على أسباب النتائج السلبية، بهدف الوصول إلى أداء جيد في المستقبل". (الكرخي، 2007م، صفحة 31)

وينظر إليه بأنه: "مقارنة الأداء الفعلي بمؤشرات سبق وان تم تحديدها من قبل إدارة المؤسسة، بهدف اكتشاف الانحرافات، ومن ثم العمل على تصحيحها، وعادة ما تحصل المقارنة بين النتائج المتحققة فعلا والمستهدفة خلال فترة زمنية معينة". (طالب و المشهداني، 2011م، صفحة 75)

أيضا يمكن تعريفه بأنه: "تشخيص الصحة المالية للمؤسسة لمعرفة قدرتها على إنشاء القيمة ومجابهة المستقبل من خلال الاعتماد على الميزانيات وجدول حسابات النتائج والجداول الملحقة، مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف الاقتصادية التي تنتمي إليها المؤسسة". (ازمور و كريم، 2018/2017، صفحة 36)

وبصفة عامة، يمكن تعريف عملية تقييم الأداء المالي بأنها: العملية التي ترمي إلى التعرف على مدى قدرة وكفاءة المؤسسة من إدارة نشاطها المالي، خلال فترة زمنية محددة ومدى مهارتها في تحويل المدخلات أو الموارد إلى مخرجات بالنوعية والكمية والجودة المطلوبة، فهو أداة تساعد في معرفة الوضع المالي للمؤسسة، كونه يساهم في تحديد مستوى انجازها وكيفية استغلالها لمواردها المتاحة، وبالتالي تحديد نقاط القوة والضعف فيه.

مما سبق نستنتج ان تقييم الأداء المالي للمؤسسة يتصف بعدة خصائص، أهمها:(هلايلي، 2020/2019، صفحة 110)

- يعتبر وظيفة من الوظائف الإدارية ولا يمكن أن تكون منفردة بذاتها، فهي مرتبطة بالوظائف الإدارية الأخرى.
- عملية تقييم الأداء المالي تتعلق بالمستقبل.
- تتصف عملية تقييم الأداء المالي بالمرونة، أي أن تكون المؤشرات المستخدمة مناسبة لنشاط المؤسسة، مع مراعاة مبدأ التكلفة والعائد، بمعنى يجب أن يحقق تقييم الأداء المالي عائد اكبر من التكلفة
- تعتبر عملية مستمرة وتشكل كل مراكز المسؤولية في المؤسسة وكل أوجه النشاط.
- تكون مرتبطة بأهداف المؤسسة، ويتم استخدامها بصورة منتظمة ومستمرة، مع مراعاة أن تكون واضحة وموضوعية وشفافة.

ثانيا: الأطراف المستفيدة من تقييم الأداء المالي

هناك العديد من الأطراف المستفيدة من تقييم الأداء المالي للمؤسسة، أهمها (زاية، 2018/2017، صفحة 85)

- **الإدارة:** من الطبيعي أن يرغب المديرون بمقارنة أداءهم خلال السنوات الماضية مع أهداف الربحية والسوق المختارة مع أداء منافسيهم، إذ تقوم بتحديد الأهداف من خلال الحصة السوقية والنمو في قيمة المبيعات أو الوحدات والعائد على الاستثمار، ويهتم بهذه المعلومات بشكل كبير المدراء ضمن المستوى الإداري حيث يملكون مصادر عديدة للحصول على هذه المعلومات وبشكل خاص من تقارير المؤسسة المالية السنوية (الميزانية العامة وحساب الأرباح والخسائر).
- **حملة الأسهم العادية:**وهم يقسمون إلى ثلاث فئات:
  - حملة الأسهم الذين يملكون وجهة نظر قصيرة الأمد، وهم يتطلعون إلى تعظيم الإيراد الحالي وتوزعيه عليهم.
  - حملة الأسهم الذين يملكون وجهة نظر طويلة الأمد، وهم يهتمون باحتجاز الربح لتحقيق النمو المستقبلي في الإيرادات وتعظيم رأس المال.
  - حملة الأسهم الذين يمتلكون وجهة نظر مستقبلية، وهم يختبرون قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح، العوائد والمخاطر للبدائل الاستثمارية.
- **حملة الأسهم الممتازة:** وهم يتطلعون إلى استقرار الأرباح بمستوى معين بحيث يوفر تغطية ملائمة لتوزيع الأرباح.
- **حملة السندات:** مثل الأفراد، المصارف أو المؤسسات المالية الذين يركزون على مستوى الأرباح الحالية والمستقبلية، توزيع الأرباح، اقتراض المؤسسة وتقييمها للموجودات لتغطية ديونهم.
- **الدائنون:** وخاصة أصحاب الديون قصيرة الأجل، والذين ينحصر اهتمامهم بمقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتهم الجارية وقصيرة الأجل حين يحين موعد سدادها .
- **مانحي الائتمان والمصرفيون:** وهم يتحققون من التغيرات الرئيسية التي تطرأ على ممتلكات المؤسسة، أي أنهم يتأكدون من مدى كفاية الموجودات المتاحة في توفير الضمانات لمطالبهم على المؤسسة.
- **المحللون الماليون، الاستثماريون، المضاربون في سوق بورصة الأسهم:** وهؤلاء جميعا ينصب اهتمامهم على مقارنة تقييم أسهم المؤسسة بموجب كشف المركز المالي مع تقييمها في سوق الأوراق المالية.
- **اتحادات التجارة:** وهم يقارنون بين اتجاهات أرباح الإداريين وحملة الأسهم وبين ما يتقاضاه أعضاء النقابة من أجور.

الفرع الثاني: أهمية تقييم الأداء المالي وأهدافه

أولا: أهمية تقييم الأداء المالي

تبرز أهمية تقييم الأداء المالي للمؤسسات في عدة نقاط، أهمها: (طالب و المشهداني، 2011م، صفحة 76)

- يقدم صورة شاملة لمختلف المستويات الإدارية على أداء المؤسسة، وتعزيز دورها والياتها في الاقتصاد الوطني.
- يساعد لاسيما على المستوى المالي في التأكد من توفر السيولة وقياس مستوى الربحية في ظل قرارات الاستثمار والتمويل وما يصاحبهما من مخاطر.
- حث الإدارة على التخطيط المستقبلي واتخاذ القرارات.
- معالجة أي خلل في عمل الإدارة بشكل سريع.
- تبرير الحاجة إلى الموارد بناء على أسس علمية وموضوعية.
- تعزيز مبدأ المسائلة بالاستناد إلى أدلة موضوعية.
- يساعد على الإفصاح على درجة الملائمة والانسجام بين الأهداف والاستراتيجيات المعتمدة وعلاقتها بالبيئة التنافسية للمؤسسة.
- يعمل على إيجاد نوع من المنافسة بين الأقسام المختلفة في المؤسسة، مما يساعد في تحسين مستوى الأداء فيه.
- يقدم إيضاحا للعاملين في كيفية أداء المهام الوظيفية، ويعمل على توجيه الجهود لتحقيق الأداء الناجح الذي يمكن قياسه والحكم عليه.

ثانيا: أهداف تقييم الأداء المالي

تستهدف عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة تحقيق عدة أهداف، أهمها: (الكرخي، 2007م، صفحة 32)

- الوقوف على مستوى انجاز المؤسسة مقارنة بالأهداف المدرجة في خطتها الإنتاجية.
- الكشف عن مواصلة الخلل والضعف في نشاط المؤسسة وإجراء تحليل شامل لها وبيان مسبباتها، وذلك بهدف وضع الحلول اللازمة لها وتصحيحها وإرشاد المنفذين إلى وسائل تلافيها مستقبلا.
- تحديد مسؤولية كل مركز أو قسم في المؤسسة عن مواطن الخلل والضعف في النشاط الذي يضطلع به، وذلك من خلال قياس إنتاجية كل قسم من أقسام العملية الإنتاجية وتحديد انجازاته سلبا أو إيجابا،الأمر الذي من شانه خلق منافسة بين الأقسام باتجاه رفع مستوى أداء المؤسسة.
- الوقوف على مدى كفاءة استخدام الموارد المتاحة بطريقة رشيدة تحقق عائد اكبر بتكاليف اقل ونوعية جيدة.
- تسهيل تحقيق تقييم شامل للأداء على مستوى الاقتصاد الوطني، وذلك بالاعتماد على نتائج التقييم الأدائي لكل مؤسسة.
- تصحيح الموازنات التخطيطية ووضع مؤشراتها في المسار الصحيح بما يوازن بين الطموح والإمكانيات المتاحة، حيث تشكل نتائج تقييم الأداء قاعدة معلوماتية كبيرة في رسم السياسات والخطط العلمية البعيدة عن المزاجية والتقديرات غير الواقعية.

المطلب الثاني: عملية تقييم الأداء المالي

الفرع الأول:القواعد الأساسية لتقييم الأداء المالي وخطواته

أولا: القواعد الأساسية لتقييم الأداء المالي

إن عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة لا تتم بصفة عشوائية بل تستند على عدة قواعد وخطوات، تتمثل أهمها في:(الكرخي، 2007م، الصفحات 37-38)

- **تحديد الأهداف:** إن إجراء تقييم الأداء لأي مؤسسة يقتضي التعرف على الأهداف التي تريد تحقيقها والتي يتعين تحديدها بشكل واضح ودقيق، مستعينين بالأرقام والنسب والتوصيف الملائم كالربحية والقيمة المضافة المطلوب تحقيقها وحجم ونوع السلع والخدمات التي تنتجها وغير ذلك، فالمؤسسة لا يتوقف دورها في رسم السياسات على الهدف العام لنشاطها بل يجب أن تتوسع لتشمل جميع الأهداف التفصيلية لها.
- **وضع الخطة التفصيلية:** بعد استكمال تحديد الأهداف المالية للمؤسسة لابد من وضع خطة تفصيلية متكاملة لإنجاز تلك الأهداف، توضح فيها الموارد المالية المتاحة وتحديد مصادرها وكيفية الحصول عليها والأساليب الفنية والإدارية والتنظيمية التي تتبعها في إدارة واستخدام هذه الموارد، وقد يتطلب ذلك وضع خطط مساندة للخطة الرئيسية لتحقيق الهدف كل منها تمثل هدف فرعي على أن يجري إعدادها في ضوء الأهداف العامة مع مراعاة درجة عالية من التنسيق والتكامل بينها، كما ينبغي أن تكون خطة العمل سواء على مستوى المؤسسة أو هياكلها المختلفة منسجمة مع الهيكل التنظيمي ومع الأهداف المرسومة.
- **تحديد مراكز المسؤولية:** إن عملية تقييم الأداء لا تتم إلا من خلال تحديد مراكز المسؤولية في أي نشاط، حيث بواسطة هذه المحددات تتضح معالم السلطة والمسؤولية لكل مركز مختص بأداء عمل معين وله سلطة اتخاذ القرارات التي من شأنها إدارة جزء من نشاط المؤسسة وتحديد النتائج التي سوف تحصل عليها، وعلى هذا الأساس يجب أن تحدد مسبقا مسؤولية كل مركز من العملية الإنتاجية لأجل الوقوف على مستوى الأداء في كل مركز ومعرفة الانحرافات التي وقعت خلال عملية التنفيذ، سواء كانت في مركز معين أو مراكز عدة.
- **تنفيذ الخطة المالية:** مهما تكون الخطة محكمة فهي عبارة عن التوقع بالمستقبل، والتوقع لايعني التنفيذ الحرفي لما هو موجود، إنما قد يكون الانحراف سلبيا أو إيجابيا، ففي الحالتين لا بد أن تقوم الإدارة المالية باتخاذ التدابير اللازمة لمعالجته، أي أن تتوفر مرونة كاملة في الخطط تسمح بالتعديل حسب تغير الظروف، سواء كانت داخلية أو خارجية، لأجل تحويل الانحراف إلى عامل نجاح في تحقيق الهدف.

ثانيا: خطوات تقييم الأداء المالي

تمر عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة بخطوات عديدة، أهمها: (بوعزيز، 2019/2018، الصفحات 39-40)

- **جمع البيانات والمعلومات الإحصائية:** حيث تتطلب عملية تقييم الأداء توفير البيانات والمعلومات والتقارير والمؤشرات اللازمة لحساب النسب والمعايير المطلوبة عن نشاط المؤسسة والتي يمكن الحصول عليها من حسابات الإنتاج والإرباح والخسائر والميزانية العمومية والمعلومات المتوفرة عن الطاقات الإنتاجية ورأس المال وعدد العاملين وأجورهم ... وغير ذلك. إن جميع هذه المعلومات تخدم عادة عملية التقييم خلال السنة المعنية، إضافة إلى المعلومات المتعلقة بالسنوات السابقة – والبيانات عن أنشطة المؤسسات المتشابهة في القطاع نفسه أو في الاقتصاد الوطني أو مع بعض المؤسسات في الخارج لأهميتها في إجراء المقارنات.
- **تحليل ودراسة البيانات والمعلومات الإحصائية:** للوقوف على مدى دقتها وصلاحياتها لحساب المعايير والنسب والمؤشرات اللازمة لعملية تقييم الأداء المالي، حيث يتعين توفير مستوى من الموثوقية والاعتمادية في هذه البيانات، وقد يتم الاستعانة ببعض الطرق الإحصائية المعروفة لتحديد مدى الموثوقية بهذه البيانات.
- **إجراء عملية التقييم:** باستخدام المعايير والنسب الملائمة للنشاط الذي تمارسه المؤسسة على أن تشمل عملية التقييم النشاط العام لها، أي جميع أنشطة مراكز المسؤولية فيها بهدف التوصل إلى حكم موضوعي ودقيق يمكن الاعتماد عليه.
- **اتخاذ القرار المناسب عن نتائج التقييم:** في كون نشاط المؤسسة المنفذ كان ضمن الأهداف المخططة وان الانحرافات التي حصلت في النشاط قد حصرت جميعها وان أسبابها قد حددت وان الحلول اللازمة لمعالجة هذه الانحرافات قد اتخذت وان الخطط قد وضعت للسير بنشاط المؤسسة نحو الأفضل في المستقبل.
- **تحديد المسؤوليات ومتابعة العمليات التصحيحية للانحرافات:** التي حدثت في الخطة الإنتاجية وتغذية نظام الحوافز بنتائج التقييم، وتزويد الإدارات التخطيطية والجهات المسؤولة عن المتابعة بالمعلومات والبيانات التي تمخضت عن عملية التقييم للاستفادة منها في رسم الخطط القادمة وزيادة فعالية المتابعة والرقابة.

ويمكن تلخيص الخطوات السابقة في الشكل التالي:

الشكل رقم (06): خطوات عملية تقييم الأداء المالي

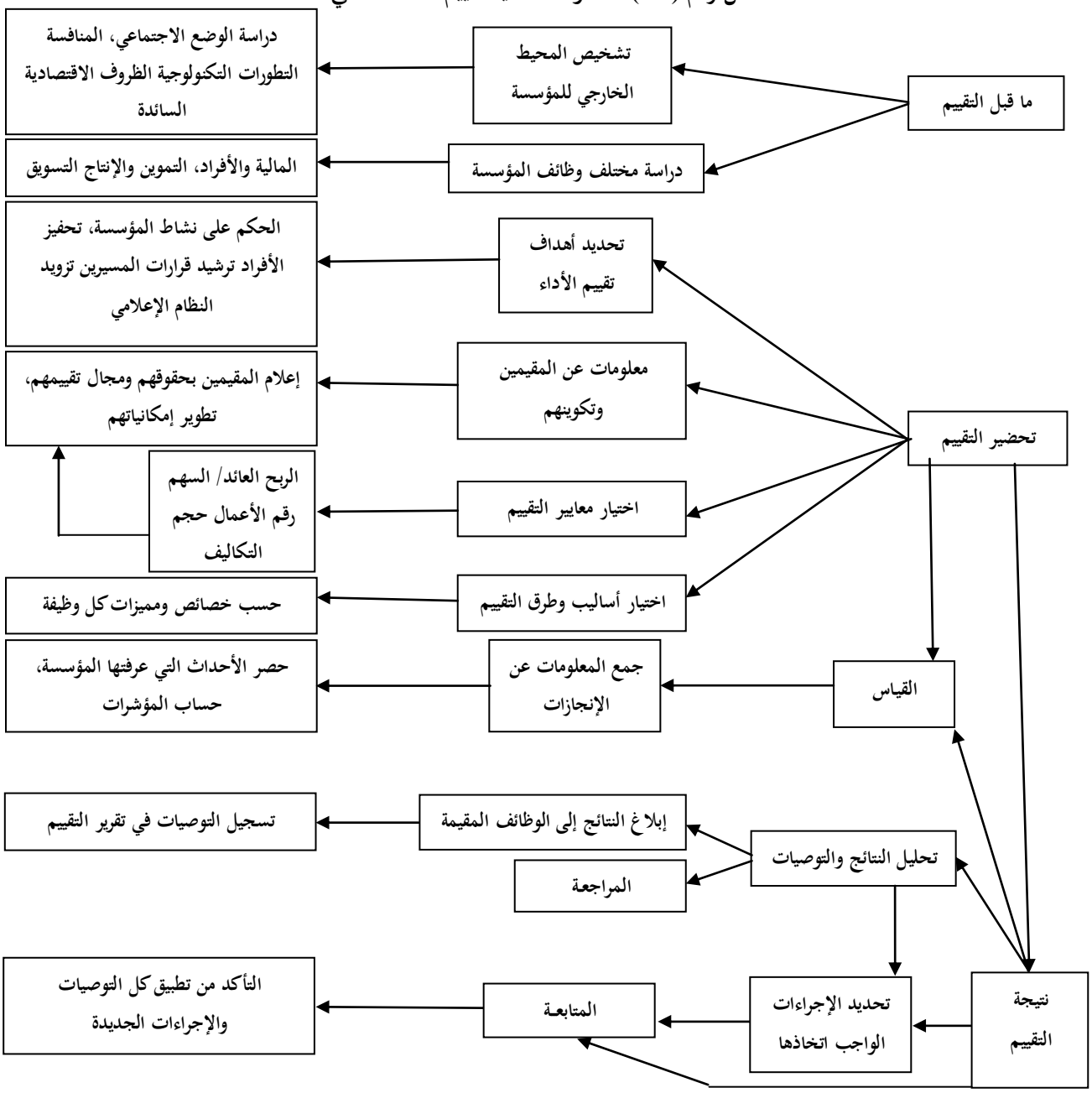

المصدر:(مزهوده، 2001، صفحة 97)

الفرع الثاني: أساليب تقييم الأداء المالي

يوجد عدة طرق متبعة لتقييم الأداء المالي، منها ما هو قائم على أسلوب المقارنة التاريخية، وأخرى على أساس مقارنة نشاط مركز أداء بآخر، والأسلوب الذي يستند إلى المعايير والموازنات التخطيطية. وفي العادة يتم اختيار طريقة أو أكثر من هذه الطرق يتم تطبيقها في المؤسسة. كما هو موضح في الشكل التالي: (مسعد و الخطيب، 2009، الصفحات 210-212)

الشكل رقم (07): أساليب تقييم الأداء المالي

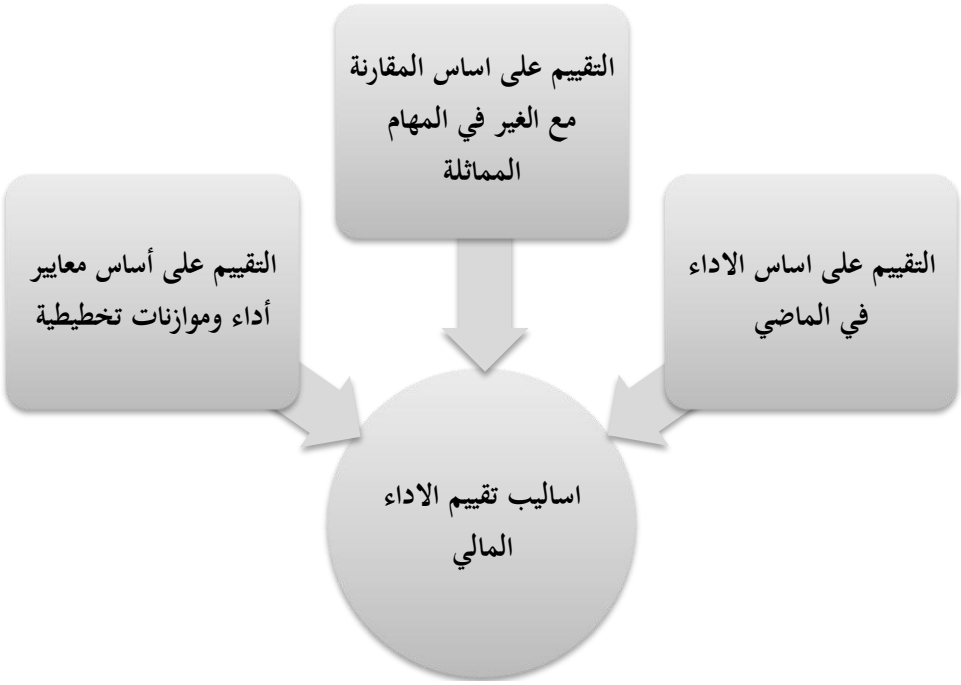

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على (مسعد و الخطيب، 2009، الصفحات 210-212)

- **التقييم على أساس الأداء في الماضي:** يتم تقييم الأداء المالي في هذه الطريقة على أساس مقارنة الأداء الحاضر بالأداء في الفترات السابقة، ولكن لا يمكن الاعتماد عليها بمفردها لتقييم الأداء وذلك للأسباب التالي:
  - قد يكون نتائج الأداء في الماضي المقارن عليه قد احتوت على سلبيات أو انحرافات لم تعالج.
  - قد تكون ظروف الأداء في الماضي تمت بناء على أراء شخصية وقد يتغير القائمون بالتخطيط والتنفيذ.
  - من المسلم به أن البيانات التاريخية توضح ماكان عليه الأداء وليس ما يجب أن يكون عليه الأداء.
  - صعوبة معرفة مدى التحسين في الأداء وان كان مقبولا أو غير مقبول.
- **التقييم على أساس المقارنة مع الغير في المهام المماثلة:** يقوم تقييم الأداء في هذه الطريقة على أساس مقارنة أداء مراكز معينة بأداء مراكز أخرى في ظروف متشابهة أو مماثلة. ولكن قد يستحيل تطبيقها للصعوبات الكثيرة التي تعترضها من حيث ما يتعلق بالمتغيرات والعوامل التي تؤثر في أداء كل مركز عن الآخر. وحتى إذا تشابهت وتماثلت أعمال المراكز، فان تحديد المتغيرات يحتاج إلى دراسات وتحليلات مجهدة ومضيعة للوقت ومن ثم زيادة التكاليف المنفقة على عمليات التحليل.
- **التقييم على أساس معايير أداء وموازنات تخطيطية:**يتم تقييم الأداء في هذه الطريقة من خلال توافر نظام للمعايير ومعدلات أداء، ومقارنة الأداء الفعلي المنفذ في ضوء ما تحتويه الموازنات التخطيطية المعدة مقدما، ورغم أنها من الطرق والأنظمة المستخدمة في محاسبة التكاليف إلا أنها لم تتبعها معظم المؤسسات.

خلاصة الفصل الأول:

حاولنا من خلال هذا الفصل تبيان الإطار النظري للأداء المالي من خلال تسليط الضوء أولا: على قمنا في هذا الفصل بإلقاء الضوء على تقييم الأداء المالي، من خلال إبراز مفهوم الأداء بصفة عامة ومكوناته ومعايير قياسه، وأنواعه، ثم إبراز مفهوم الأداء المالي، أهميته وأهدافه، والعوامل المؤثرة فيه. إلى جانب محاولة التعمق في تقييم الأداء المالي للمؤسسة من خلال التعرف على مفهومه، أهميته وأهدافه، قواعده الأساسية وخطواته، والتي يمكن أن تساهم في رفع كفاءة وفاعلية الممارسة العلمية لعملية التقييم المالي للمؤسسة لتواكب التطور العلمي.

الفصل الثاني:

مساهمة المراجعة التحليلية في تقييم الاداء المالي للمؤسسة

تمهيد

نتيجة لتطور مهنة التدقيق أو المراجعة ظهرت عدة أساليب حديثة كتحليل النسب ودراسة الاتجاهات فضلا عن أساليب أخرى، كتحليل الانحدار وتحليل السلاسل الزمنية، تعرف هذه العملية بالمراجعة التحليلية، إذ يعد استخدام هذه الأساليب تطورا نوعيا لمهنة التدقيق.

تقوم المراجعة التحليلية على دراسة وتحليل الأرقام التي تتضمنها الحسابات المختلفة والنظرة الفاحصة لكل ما تحتويه من دلالات، ويتم التوقف عند الأمور الشاذة وغير العادية التي قد تظهرها السجلات وفحصها فحصا دقيقا و بالشكل الذي يسمح بإبداء رأي سليم حول القوائم المالية، مما يساعد على الحكم على الأداء المالي للمؤسسة.

ونظرا لتعدد الأساليب المراجعة التحليلية سنركز في هذه الدراسة على أسلوب التوازنات المالية والنسب المالية ودورها في تقييم الأداء المالي للمؤسسة.

وسنحاول إبراز مساهمة المراجعة التحليلية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة في هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: المراجعة

المبحث الثاني: المراجعة التحليلية

المبحث الثالث: استخدام المراجعة التحليلية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة

المبحث الأول: المراجعة

مع تطور حجم المؤسسات وانتشار نطاقها، زادت الحاجة إلى أساليب التحقق من الالتزامات بتنفيذ سياسات المراجعة، التي تكفل الحماية لأصول المؤسسة وضمان دقة البيانات، وحماية حقوق الأطراف المستفيدة من هذه البيانات والمعلومات.

المطلب الأول: ماهية المراجعة

الفرع الأول: مفهوم المراجعة

أولا: تعريف المراجعة

يرجع مصدر كلمة مراجعة إلى كلمة راجع، ويقال: مراجعة الحساب،أي: مراقبته والتدقيق فيه، أي فحص الحسابات والتدقيق لمعرفة مدى صحتها، واصلها: "AUDIT" مشتقة من التعبير اللاتيني "AUDEI" ويعني الاستماع، لأنه في العهود القديمة كان المراجع يستمع إلى ما يجري من قيود لإثبات العمليات المالية الخاصة بالنشاط الحكومي.(براهيمي، 2015-2016، صفحة 03)

أما اصطلاحا فقد عرفت منظمة العمل الفرنسي المراجعة على أنها: "طريقة منهجية مقدمة بشكل منسق من طرف مهني يستعمل مجموعة من تقنيات المعلومات والتقييم بغية إصدار حكم معلل ومستقل، استنادا على معايير التقييم، وتقدير مصداقية وفعالية النظام والإجراءات المعلقة بالتنظيم."(محمد و مسعود، 2003، صفحة 10)

أما جمعية المحاسبة الأمريكية (AAA) فقد عرفت المراجعة بأنها: "عملية منظمة ومنهجية لجمع وتقييم الأدلة والقرائن، بطريقة موضوعية، والتي تتعلق بنتائج الأنشطة والأحداث الاقتصادية، وذلك لتحديد مدى التطابق والتوافق بين هذه النتائج والمعايير المقررة، وتوصيل نتائج المراجعة للإطراف المعنية."(السيد و نصر، 2007، صفحة 12)

كما تعرف بأنها: "اختبار تقني صارم وبَنَّاء من طرف مهني مؤهل ومستقل، بغية إعطاء رأي معلل على نوعية ومصداقية المعلومات المالية المقدمة من طرف المؤسسة، وعلى مدى احترام الواجبات في إعداد هذه المعلومات في كل الظروف، وعلى مدى احترام القواعد والقوانين والمبادئ المحاسبية المعمول بها، في الصورة الصادقة على الموجودات وفي الوضعية المالية ونتائج المؤسسة". (Lionnel & Gerard, 1992, p. 21)

أيضا تعرف المراجعة بأنها: "الفحص المنظم للبيانات المحاسبية المسجلة بالدفاتر والسجلات والقوائم المالية للمؤسسة بغرض إبداء رأي حيادي عن مدى صحة أو دقة تلك البيانات، ومدى إمكانية الاعتماد على دلالتها عن المركز المالي للمؤسسة ونتائج أعمالها وتدفقاتها النقدية".(امين ا.، 2010-2011، صفحة 27)

وبصفة عامة يمكن تعريف المراجعة بأنها: عملية منظمة لجمع وتقييم أدلة الإثبات – بشكل موضوعي – تتعلق بتأكيدات خاصة بتصرفات المؤسسة، بهدف توفير تأكيد على وجود درجة تطابق بين تلك التأكيدات مع المعايير المقررة وتبليغ تلك النتائج إلى المستخدمين المعنيين.

من خلال ما سبق نستنتج أن المراجعة تعتمد على العناصر التالية: (محمد و مسعود، 2003، الصفحات 11-12)

- **الفحص:** يقصد به فحص البيانات والسجلات المحاسبية للتأكد من صحة وسلامة العمليات التي تم تسجيلها وتحليلها وتبويبها، أي فحص القياس المحاسبي وهو القياس الكمي والنقدي للأحداث الاقتصادية الخاصة بنشاط المؤسسة.

- **التحقيق:** يقصد به الحكم على صلاحية القوائم المالية الختامية كأداة للتعبير السليم لنتيجة أعمال المؤسسة، وعلى مدى تمثيل المركز المالي للوضعية الحقيقية للمؤسسة في فترة زمنية معينة.
- **التقرير:** يقصد به بلورة نتائج الفحص والتحقيق في شكل تقرير يقدم إلى الأطراف المعنية داخل المؤسسة أو خارجها.

ثانيا: نشأة المراجعة

إن المتتبع لأثر المراجعة عبر التاريخ يدرك بان هذه الأخيرة جاءت نتيجة الحاجة الماسة لها بغية بسط الرقابة من طرف رؤساء القبائل أو الجماعات أو أصحاب المال والحكومات على الذين يقومون بعملية التحصيل، الدفع والاحتفاظ بالمواد في المخزونات نيابة عنهم، لذا فان المراجعة ترجع إلى حكومات قدماء المصريين واليونان الذين استخدموا المراجعين بغية التأكد من صحة الحسابات العامة، وكان المراجع وقتها يعتمد على القيود المثبتة بالدفاتر والسجلات للوقوف على مدى سلامتها من كل التلاعبات والأخطاء، بالتالي صحتها.

إن التطورات المتلاحقة للمراجعة كانت رهينة الأهداف المتوخاة منها من جهة، ومن جهة أخرى كانت نتيجة البحث المستمر لتطوير هذه الأخيرة من الجانب النظري بغية جعلها تتماشى والتغيرات الكبيرة التي عرفتها حركة التجارة العالمية والاقتصاد العالمي بشكل عام، والتي شهدتها المؤسسة على وجه الخصوص. (صديقي و التهامي، 2003، الصفحات 06-08)

ولتوضيح مختلف المراحل التاريخية للمراجعة نورد الجدول التالي:

الجدول رقم (02): تاريخ تطور المراجعة

المدة	الأمر بالمراجعة	المراجع	أهداف المراجعة
من 2000 قبل المسيح إلى 1700 ميلادي.	الملك، إمبراطور، الكنيسة، الحكومة.	رجل دين، كاتب.	معاقبة السارق على اختلاس الأموال، حماية الأموال.
من 1700م إلى 1850م	الحكومة، المحاكم التجارية والمساهمين.	المحاسب.	منع الغش، ومعاقبة فاعليه، حماية الأصول.
من 1850م إلى 1900م	الحكومة والمساهمين.	شخص مهني في المحاسبة أو قانوني.	تجنب الغش وتأكيد مصداقية الميزانية.
من 1900م إلى 1940م	الحكومة والمساهمين.	شخص مهني في المراجعة أو قانوني.	تجنب الغش والأخطاء، الشهادة على مصداقية القوائم المالية التاريخية.
من 1940م إلى 1970م	الحكومة، البنوك والمساهمين.	شخص مختص في المراجعة والمحاسبة.	الشهادة على صدق وسلامة انتظام القوائم المالية التاريخية.
من 1970م إلى 1990م	الحكومة، هيئات أخرى والمساهمين.	شخص مهني في المراجعة والمحاسبة والاستشارة.	الشهادة على نظام الرقابة الداخلية واحترام المعايير المحاسبية والخاصة بالمراجعة.
من 1990 إلى يومنا هذا	الحكومة، هيئات أخرى ومساهمين.	شخص مهني في المراجعة والمحاسبة والاستشارة.	الشهادة على الصورة الصادقة للحسابات ونوعية نظام الرقابة الداخلية في ضل احترام المعايير ضد الغش العالمي.

المصدر: (صديقي و التهامي، 2003، الصفحات 07-08)

الفرع الثاني: أهداف المراجعة وفروضها

أولا: أهداف المراجعة

انطلاقا من التطور التاريخي للمراجعة يظهر جليا تطور أهداف هذه الأخيرة من حقبة زمنية إلى أخرى نتيجة للتطور الذي عرفته المؤسسة من جهة ونتيجة لتعدد الأطراف المستعملة للمعلومات المحاسبية من جهة أخرى، وتتمثل أهداف المراجعة في: (سلمي و فتاح، 2020/2019، الصفحات 07-08)

- **الوجود والتحقق**: يسعى مراجع الحسابات في المؤسسة إلى التأكد من أن جميع الأصول والخصوم وجميع العناصر الواردة في الميزانية وفي القوائم المالية الختامية موجودة فعلا.
- **الملكية والمديونية**: تعمل المراجعة في هذا البند إلى إتمام البند السابق من خلال التأكد من أن كل عناصر الأصول هي ملك للمؤسسة والخصوم التزام عليها. فالوحدات المتواجدة في المخزونات أو الحقوق هي حق شرعي لها والديون هي مستحقة فعلا لأطراف أخرى.
- **الشمولية أو الكمال**: بغية الوصول إلى الشمولية ينبغي التأكد من دقة وصحة البيانات المحاسبية المثبتة بالدفاتر والسجلات من جهة ومن جهة أخرى العمل على تجهيز هذه البيانات بشكل يسمح من توفير معلومات شاملة ومعبرة عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة، والذي يمثل من بين أهم أهداف المراجعة لإعطاء المصداقية لمخرجات نظام المعلومات المحاسبية.
- **التقييم والتخصيص**: تهدف المراجعة من خلال هذا البند إلى ضرورة تقييم الأحداث المحاسبية وفقا للطرق المحاسبية المعمول بها كطرق اهتلاك الاستثمارات أو إطفاء المصاريف الإعدادية وتقييم المخزونات، تم تخصيص هذه العمليات في الحسابات المعنية، وبانسجام مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما.
- **العرض والإفصاح**: تسعى الأطراف الطالبة للمعلومات المحاسبية إلى الحصول على معلومات ذات مصداقية ومعبرة عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة من خلال إفصاح هذه الأخيرة على المعلومات، التي أعدت وفقا لمعايير المحاسبة المهنية، وتجهيزها بشكل سليم يتماشى مع المبادئ المحاسبية. إن هذه المعلومات تعتبر قابلة للفحص من طرف المراجع ليثبت صحة الخطوات التي تمت داخل النظام المولد لها من جهة، ومن جهة أخرى ليتأكد من مصداقيتها من خلال التمثيل الحقيقي لوضع معين داخل المؤسسة.
- **إبداء رأي فني**: يسعى المراجع من خلال عملية المراجعة إلى إبداء رأي فني محايد حول المعلومات المحاسبية الناتجة عن النظام المولد لها، لذلك ينبغي على هذا الأخير، وفي إطار ما تمليه المراجعة القيام بالفحص والتحقق من العناصر الآتية:
  - التحقق من الإجراءات والطرق المطبقة.
  - مراقبة عناصر الأصول.
  - مراقبة عناصر الخصوم.
  - التأكد من التسجيل السليم للعمليات.
  - التأكد من التسجيل السليم لكل الأعباء والنواتج التي تخص السنوات السابقة.
  - محاولة كشف أنواع الغش، التلاعب والأخطاء.

- تقييم الأداء داخل النظام والمؤسسة ككل.
- تقييم الأهداف والخطط.
- تقييم الهيكل التنظيمي.

ونتيجة لما سبق فان المراجع يستطيع أن يبدي رأي فني محايد حول مدى الالتزام بتطبيق المبادئ المحاسبية وعن صدق ومصداقية وصراحة المعلومات الناتجة.

ثانيا: فروض المراجعة

تقوم المراجعة على جملة من الفروض يتخذ منها إطار نظري يمكن الرجوع إليه في عمليات المراجعة المختلفة، لذلك سنورد أهم الفروض لها في الأتي: (شدري، 2018/2017، الصفحات 13-15)

- **قابلية البيانات للفحص:** تتمحور المراجعة على فحص البيانات والمستندات المحاسبية بغية الحكم على المعلومات المحاسبية الناتجة عن النظام المولد لها. ينبع هذا الفرض من المعايير المستخدمة لتقييم البيانات المحاسبية من جهة ومصداقية المعلومات المقدمة من جهة أخرى. تتمثل هذه المعايير في العناصر الآتية:
  - ملائمة المعلومات.
  - قابلية الفحص.
  - عدم التحيز في التسجيل.
  - قابلية القياس الكمي.

- **عدم وجود تعارض حتمي بين مصلحة المراجع والإدارة:** يقوم هذا على التبادل في المنافع بين المراجع والإدارة، من خلال إمداد هذه الأخيرة بمعلومات تمت مراجعتها من طرف المراجع بغية اتخاذ على أساسها قرارات صائبة، والعكس كذلك بالنسبة للمراجع بِمَدِهِ بمعلومات يستطيع أن يبدي على أساسها رأي فني محايد صائب على واقع وحقيقة تمثيل المعلومات المحاسبية للمؤسسة.
- **خلو القوائم المالية وأية معلومات تقدم للفحص من أية أخطاء تواطئية:** يثير هذا الفرض مسؤولية المراجع عن اكتشاف الأخطاء الواضحة عن طريق بذل العناية المهنية اللازمة، وعدم مسؤوليته عن اكتشاف الأخطاء والتلاعبات التي تم التواطؤ فيها خاصة عند تقيده بمعايير المراجعة المتفق عليها.
- **وجود نظام سليم للرقابة الداخلية:** إن وجود نظام سليم وقوي للرقابة الداخلية داخل المؤسسة يمكن من التقليل من حوادث الأخطاء والتلاعبات، كما يجعل المراجعة اقتصادية وعملية بتبنيها الاختيارية بدلا عن التفصيلية.
- **التطبيق المناسب للمبادئ المحاسبية:** يقوم هذا الفرض على أن المعلومات المحاسبية قد تم إعدادها وفقا للمبادئ المحاسبية المتفق عليها، إذ يعتبر الالتزام بها مؤشرا حقيقيا للحكم على صلاحية القوائم المالية الختامية، وعن مدى تمثيل نتيجة نشاط المؤسسة الى المركز المالي والحقيقي لها.
- **العناصر والمفردات التي كانت صحيحة في الماضي سوف تكون كذلك في المستقبل:** يعتبر هذا الفرض أن العمليات التي قامت بها المؤسسة في الماضي تمت وفق إجراءات سليمة، وضمن نظام سليم للرقابة الداخلية ستكون كذلك في المستقبل، والعكس صحيح، لذا من الضروري على المراجع في الحالة العكسية بذل المزيد من العناية المهنية لكشف مواطن الضعف في الإجراءات ونظام الرقابة الداخلية المفروض.

- **مراقب الحسابات يزاول عمله كمراجع فقط:** يقوم المراجع في هذا البند بعمله كمراجع للحسابات، وذلك وفقا ما توضحه الاتفاقية المبرمة بينه وبين المؤسسة، على أن لا تخل هذه الاتفاقية بمعايير المراجعة وعلى رأسها استقلالية المراجع في عمله.

ويمكن تلخيص الفروض السابقة في الشكل التالي:

الشكل رقم (08): فرضيات المراجعة

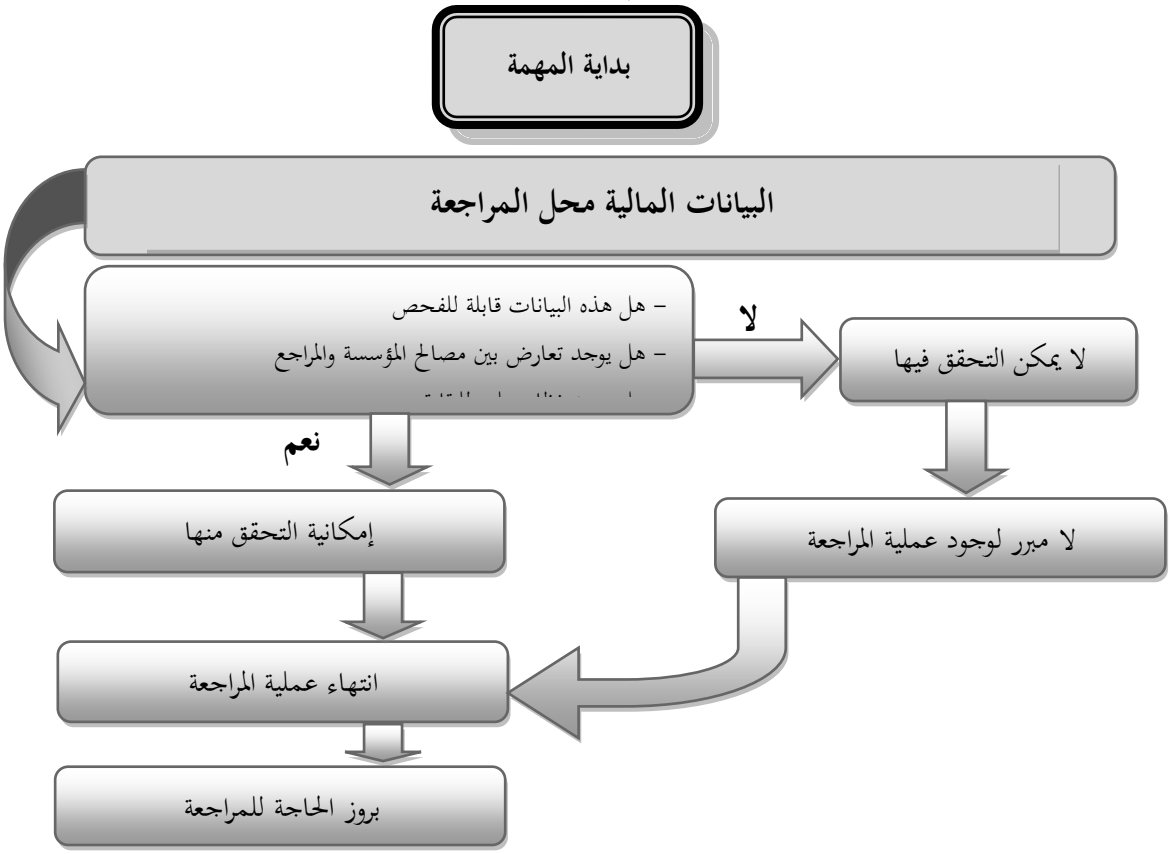

المصدر:(براهيمي، 2015-2016، صفحة 14)

المطلب الثاني: مقومات المراجعة

الفرع الأول: طرق ومعايير المراجعة

أولا: طرق المراجعة

يستعمل المراجع عدة طرق لأداء عمله منها: (براهيمي، 2015-2016، صفحة 12)

- **الملاحظة:** تستخدم خاصة عند القيام بعمليات الجرد لأصول المؤسسة المختلفة.
- **التفتيش:** يطبق في مراجعة الاستثمارات والتأكد من وجودها الفعلي.
- **التثبيت:**يستخدم للتأكد من أرصدة الحسابات ومبالغ العمليات من أطراف خارج المؤسسة.
- **المقارنة:** تطبق على أرصدة الحسابات والبيانات الجارية مقارنتها على بيانات شبيهة بفترات سابقة.
- **التحليل:** تطبق على البيانات والحسابات الجارية لتقرير مدى الاعتماد عليها وصلاحية نشرها كمعلومات عن المؤسسة المعنية.
- **الاحتساب:** تطبق خاصة على المخزون كاحتساب مخزون آخر مدة وأرصدة العملاء.
- **الاستفسار:** يلجأ المراجع إلى هذه الطريقة للتأكد من خلال استجواب المراجع الداخلي أو المحاسب.

ثانيا: معايير المراجعة

تعرف المعايير على أنها "المقاييس التي يستطيع المراجع في ضوئها أن يقيم العمل الذي قام به، وان يتعرف على ما إذا كان قد قام بالواجبات التي التزم بها كعضو ينتسب إلى مهنة المحاسبة وبنفس المستوى المتعارف عليه". (صديقي و التهامي، 2003، صفحة 37). ويمكن أن تقسم معايير المراجعة إلى عدة معايير كما هي موضحة في الشكل التالي:

الشكل رقم (09): معايير المراجعة

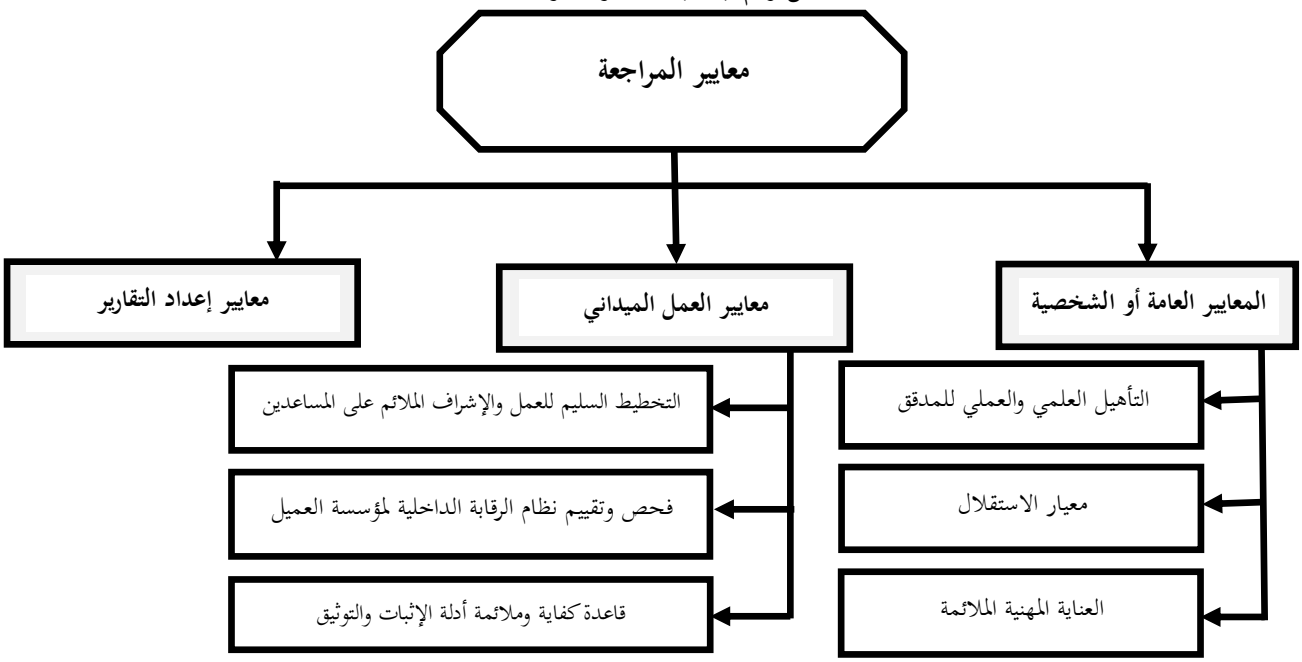

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على (رفاعه، 2017، الصفحات 140-143)

من خلال الشكل نلاحظ أن معايير المراجعة تنقسم إلى:(رفاعه، 2017، الصفحات 140-143)

1. **المعايير العامة أو الشخصية**: تحتوي هذه المعايير على الصفات الشخصية لمدقق الحسابات ويتكون من ثلاث معايير:(سلمي و فتاح، 2020/2019، صفحة 12)

- **التأهيل العلمي والعملي للمدقق**: يتطلب المعيار توفر ما يلي لدى مدقق الحسابات:
  - التأهيل العلمي والدراسي.
  - الخبرة المهنية.
  - الربط بين التأهيل العلمي والعملي ومتطلبات الأداء المهني.
  - القدرة على استمرار التعلم أثناء الممارسة مع تلقي التدريبات الكافية.
- **معيار الاستقلال**: ضرورة توفر استقلالية وحيادية المدقق في إبداء رأيه ويجدر التفرقة بين نوعين من الاستقلال فالأول يخص الاستقلال المهني وهو ضروري لممارسة المهنة، وتحكمه معايير ذاتية مما يؤدي إلى التحرر من الرقابة أو السلطة العليا إذ يعتمد على نفسه ولا يكون تابعا لعملية إبداء الرأي، والثاني خاص باستقلال التدقيق فهو مرتبط بعملية إبداء الرأي في القوائم المالية ويعني ذلك التزام المدقق بموضوعية وعدم التحيز عند إبداء رأيه.

- **معيار العناية المهنية الملائمة:** تتعلق هذه القاعدة بما يقوم به المدقق، وتتوقف على درجة ودقة القيام بمهامه، ويسترشد المدقق في تحديد مستوى العناية المهنية الملائمة بدراسة مسؤولياته القانونية والمهنية، هذه العناية تتطلب فحص انتقادي لكل مستوى من مستويات الإشراف على العمل الذي يتم وتتطلب أداء مهني يتفق مع حجم وضخامة وتعقيدات عملية التدقيق إلى استخدام العينات والخيارات فان كل بند يتم اختياره للاختبار يجب أن يتم فحصه بعناية مهنية مناسبة.

2. **معايير العمل الميداني:** هي المعايير التي تخص العمل الميداني والمعايير المطبقة والمعتمدة ميدانيا أثناء عملية التدقيق وتنقسم إلى ثلاثة معايير:(رفاعه، 2017، الصفحات 141-142)

- **معيار التخطيط السليم للعمل والإشراف الملائم على المساعدين:** يتطلب هذا المعيار اختيار المساعدين المؤهلين، لتنفيذ عملية التدقيق وفقا لخطة ملائمة، فمسؤولية القيام بقدر كاف من التخطيط المسبق تقع على المدقق ومساعديه وذلك لتوفير أساس سليم لعملية التدقيق الفعالة، إذ يجب إعداد برنامج تدقيق لكل عملية للتأكد من تحديد خطوات العمل اللازمة بصورة منتظمة مفهومة من قبل جميع مستويات هيئة التدقيق.
- **معيار فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية لمؤسسة العميل:** إن ضعف أو قوة نظام الرقابة الداخلية لا يحدد فقط طبيعة أدلة التدقيق وإنما يحدد مدى الفحص المطلوب لتلك الأدلة، والوقت المناسب للقيام بإجراءات التدقيق والإجراءات التي ينبغي التركيز عليها بدرجة كافية أكثر من غيرها، ويمر تقييم الرقابة الداخلية بالخطوات الآتية وهي:

- **فهم بيئة الرقابة الداخلية:** يتحقق عن طريق المتابعة والملاحظة والاطلاع واستخدام قائمة الاستقصاء النموذجية لتحديد الكيفية التي يعمل بها نظام الرقابة الداخلية.
- **تحديد الكيفية التي يسير عليها نظام الرقابة الداخلية:** فقد يكون موجود نظريا ولكنه غير مطبق واقعيا، ويمكن ذلك بتتبع وفحص العينات الإحصائية، والتأكد من:
  - ✓ مدى ملائمة ودقة الإجراءات الموضوعة والمستخدمة بالمقارنة بالنموذج الأمثل لتلك الإجراءات.
  - ✓ وجود هيكل تنظيمي سليم خاص بتوزيع المسؤوليات والصلاحيات بين مجموعة الأفراد بالمؤسسة.
  - ✓ وجود نظام محاسبي سليم لتجميع البيانات وعرض التقارير والقوائم المالية.
  - ✓ وجود مجموعة من الأفراد المؤهلين بصورة علمية وعملية للقيام بواجباتهم ومسؤولياتهم فيما يتعلق بنظام الرقابة الداخلية والمساهمة في تحقيق أهدافها.

- **معيار كفاية وملائمة أدلة الإثبات والتوثيق:** ضرورة حصول المدقق على قدر كاف من أدلة وقرائن الإثبات الملائمة لِتُكَوِنَ أساسا سليما يرتكز عليها عند التعبير عن التقارير المالية، وذلك عن طريق الفحص المستندي والتدقيق الحسابي والانتقادي والملاحظة والاستفسارات والمصادقات. ويجب على المدقق توثيق عمله دوما بملفات عمل يتم مسكها بغرض تدعيم النتائج المتوصل إليها، هذه الملفات تسمح بتنظيم أفضل للمهمة وتعطي دلائل على اتخاذ الاحتياطات والاحترازات الضرورية قبل الوصول إلى النتائج والأحكام النهائية.

3. **معايير إعداد التقارير**: هي المعايير أو القواعد التي يجب أن يتبعها المدقق عند إعداد تقرير المدقق، وتتضمن النقاط الأساسية التي يجب أن يتضمنها التقرير، ويمكن تلخيص هذه القواعد بالاتي:(هويدي، فاضل، و عبد اللاوي، 2018/2017، صفحة 16)

- يجب أن يبين تقرير المدقق ويشير بشكل واضح مدى اتفاق التقارير المالية للعميل مع المبادئ المحاسبية المقرر تطبيقها سواء كانت معايير المحاسبة الدولية أم الأمريكية أم المعايير المحلية.
- يجب أن يبين التقرير مدى الثبات في استمرارية استخدام وتطبيق نفس المعايير والسياسات المحاسبية من سنة إلى أخرى، وفي حال وجود اختلاف يجب على مدقق الحسابات الإشارة إلى ذلك في تقريره وتحديد مدى تأثير ذلك على المركز المالي ونتائج أعمال المؤسسة.
- يجب أن يبين التقرير فيما إذا كانت التقارير المالية تحتوي على الافصاحات الضرورية والكافية، كما يجب أن يشير في تقريره إلى الجوانب التي يرى أن الإفصاح حولها غير كافي.
- يجب أن يحتوي تقرير المدقق على رأيه بشكل واضح في التقارير المالية مأخوذة كوحدة واحدة وذلك استنادا إلى أعمال التدقيق الذي قام بها، وفي حال انه لا يستطيع إبداء رأيه في هذه التقارير، يجب عليه أن يذكر أسباب عدم إبداء الرأي، والأسباب المهنية التي أدت إلى ذلك.

الفرع الثاني: أنواع المراجعة

توجد أنواع متعددة من المراجعة يمكن تبويبها من زوايا أو وجهات نظر متعددة، أهمها:

1. من زاوية حدود عملية المراجعة:هناك نوعان هما:(الجيران، 2011، الصفحات 23-24)

- **المراجعة الكاملة**: هي التي يقوم فيها مراقب الحسابات، وذلك بمراجعة جميع عمليات المؤسسة، وبالتالي فانه يقوم بفحص جميع المستندات والدفاتر والسجلات والقوائم المالية التي تعدها، يهدف إعداد التقرير الذي يتضمن رأيه عن القوائم المالية للمؤسسة وما إذا كانت تعبر بوضوح في كل جوانبها المهمة أو تعطي صورة صادقة وعادلة عن نتيجة نشاطها خلال فترة معينة، وفي هذا النوع من المراجعة لا توجد أي قيود أو حدود على عملية المراجعة، كما لا يمكن الحد من سلطات مراقب الحسابات الذي له الحق في الاطلاع على جميع المستندات والدفاتر والسجلات والقوائم المالية.
- **المراجعة الجزئية**: المراجعة الجزئية عبارة عن عملية مراجعة محدودة وموجهة لغرض معين، وبالتالي فان نطاق الفحص يكون محدودا طبقا للأهداف التي تحددها إدارة المؤسسة، وذلك كما في حال تكليف مراقب الحسابات بمراجعة فرع من فروع المؤسسة أو قسم من أقسامها خلال فترة محددة بهدف اكتشاف حالات الأخطاء والغش،وفي تلك المراجعة يتضمن تقرير المراجع الإجراءات التي تم تنفيذها والنتائج التي توصل إليها ورأيه عن الجزئية التي يتضمنها نطاق الفحص، أي أن مسؤولية مراقب الحسابات في تلك المراجعة تكون محدودة طبقا لنطاق المراجعة، ويجب عليه أن يحصل على اتفاق كتابي يتضمن نطاق المراجعة الجزئية أي المهمة المنوط به تنفيذها حتى لا يتعرض للمساءلة عن أمور أو عمليات لم يكلف بها.

اما الفرق بين المراجعة الكاملة والمراجعة الجزئية فيمكن تلخيصه في الجدول التالي:

الجدول رقم (03):الفرق بين المراجعة الكاملة والمراجعة الجزئية

المراجعة الكاملة	المراجعة الجزئية
- يتم فيها مراجعة كل عمليات المؤسسة عن طريق الاختبارات أو العينات	- هي عبارة عن عمليات مراجعة محدودة أي لجزء من العمليات وليس كل العمليات.
- لا يمكن الحد من سلطات مراقب الحسابات بخصوص حق الاطلاع على جميع المستندات والدفاتر والسجلات والقوائم المالية للمنشأة في أي وقت يختاره.	- لمراقب الحسابات حق الاطلاع على كل المعلومات المتعلقة بالجزئية محل الفحص.
- تهدف إلىإعداد التقرير الذي يتضمن رأي مراقب الحسابات عن القوائم المالية للمنشاة.	- تهدف إلىإعداد التقارير عن العمل الذي قام به المراجع والنتائج التي توصل إليهاورأيه عن الجزئية محل الفحص.
- مسؤولية المراجع غير محدودة.	- مسؤولية المراجع محدودة وتقتصر على ما يدخل ضمن نطاق الجزئية محل الفحص.

المصدر:(الجيران، 2011، الصفحات 25-26)

2. من زاوية الإلزام بالمراجعة:هناك نوعان من المراجعة هما:(هويدي، فاضل، و عبد اللاوي، 2018/2017، صفحة 18)

- **المراجعة الإلزامية:** هي المراجعة التي تتم تطبيقا لنصوص قانونية معينة، أي يوجد عنصر اللزام فيما يتعلق بتنفيذها.
- **المراجعة الاختيارية:** هي المراجعة التي تتم بناء على طلب أو رغبة صاحب أو أصحاب المؤسسة، أي لا يوجد عنصر الإلزام أو الإجبار فيما يتعلق بتنفيذها.

3. من زاوية الهيئة أو الجهة التي تقوم بالمراجعة:هناك نوعان هما:(الجيران، 2011، الصفحات 27-28)

- **المراجعة الداخلية:** هي المراجعة التي تتم بواسطة مراجعين يعملون بالمؤسسة، وبالتالي فهم تابعون للإدارة ويمارسون عملية المراجعة لخدمة الإدارة بصفة أساسية، وذلك بهدف رفع كفاءة الأداء وتحقيق الكفاية الإنتاجية القصوى ومحاولة اكتشاف حالات الأخطاء والغش، والتأكد من دقة البيانات والمعلومات المحاسبية التي تقدم للإدارة لاتخاذ القرارات في مختلف المجالات، ونظرا لان المراجع الداخلي موظف فانه لا يتمتع بدرجة كبيرة من الاستقلال ويمكن تدعيم استقلاله عن طريق تشكيل لجان المراجعة.
- **المراجعة الخارجية:** هي المراجعة التي تتم بواسطة هيئة أو جهة خارجية، سواء كانت تتم بواسطة مراقبي حسابات مهنيين مستقبلين تماما عن إدارة المؤسسة أو بواسطة جهة حكومية، ويمارس المراجعين الخارجيين أعمالهم بصفتهم وكلاء عن ملاك المؤسسة أو أصحاب المصلحة مثل الدولة. فالهدف الأساسي للمراجعة الخارجية يتمثل في إعداد التقرير الذي يتضمن رأي مراقب الحسابات على القوائم المالية التي أعدتها إدارة المؤسسة.

أما الفرق بين المراجعة الداخلية والخارجية فيمكن تلخيصه في الجدول التالي:

الجدول رقم (04):المقارنة بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية

وجه المقارنة	المراجعة الداخلية	المراجعة الخارجية
الهدف من المراجعة	تهدف بصفة أساسية إلى خدمة إدارة المؤسسة، ورفع كفاءة الأداء الإداري وتحقيق الكفاية الإنتاجية القصوى ومحاولة اكتشاف حالات الأخطاء والغش.	تهدف بصفة أساسية إلى إعداد التقرير الذي يتضمن رأي مراقب الحسابات على القوائم المالية للمؤسسة.
درجة الاستقلال التي يتمتع بها المراجع	المراجع الداخلي موظف في المؤسسة وبالتالي لا يتمتع بدرجة كبيرة من الاستقلال، ويمكن تدعيم استقلاله عن طريق تشكيل لجان المراجعة.	مراقب الحسابات أو المراجع الخارجي مستقل تماما عن إدارة المؤسسة بصفته وكيل عن الملاك.
نطاق عمل المراجع	يتم إجراء مراجعة تفصيلية لجميع عمليات المؤسسة خلال الفترة المالية أو المحاسبية.	يتم إجراء عملية المراجعة لجميع عمليات المؤسسة عن طريق الاختبارات أو العينات.
الجهات المستفيدة من المراجعة	تهدف أساسا إلى خدمة إدارة المؤسسة، وبالتالي تقدم إليها تقارير المراجعة الداخلية.	تهدف إلى خدمة جميع الجهات التي تعتمد على تقرير مراقب الحسابات على القوائم المالية للمؤسسة، سواء كانت داخلية (إدارة المنشاة) أو خارجية (الجهات الحكومية، العملاء، الموردين، المستثمرين)
مجال الاهتمام	التأكد من الالتزام بالسياسات الدارية المرسومة وفحص النظم المحاسبية المطبقة.	فحص وتحقيق عناصر القوائم المالية للمؤسسة.

المصدر:(الجيران، 2011، صفحة 28)

4. من زاوية توقيت إتمام المراجعة:هناك نوعان من المراجعة هما:(سلمي و فتاح، 2020/2019، صفحة 10)

- **المراجعة المستمرة:** تتم أول بأول خلال الفترة المالية أو المحاسبية حيث يقوم مراقب الحسابات أو مساعديه بزيارة المؤسسة بصفة دورية أو مستمرة لمراجعة العمليات التي تم تنفيذها وتسجيلها بالدفاتر والسجلات، بالإضافة إلى مراجعة القوائم المالية في نهاية الفترة المالية أو المحاسبية.
- **المراجعة النهائية:** هي التي تبدأ بعد انتهاء الفترة المالية أو المحاسبية وإعداد القوائم المالية للمؤسسة، أي بعد ترصيد الحسابات بدفتر أو دفاتر الأستاذ وإقفال الدفاتر، وبالتالي فانه لا يمكن إجراء تعديلات في أرصدة الحسابات أو في الدفاتر بواسطة العاملين بالمؤسسة،أين قد تم ترصيد الحسابات وإقفال الدفاتر.

5. من زاوية مجال المراجعة:يقصد بمجال المراجعة العمليات التي ينصب عليها الفحص بواسطة مراقب الحسابات أو مساعديه، وبالتالي فانه توجد أنواع متعددة من المراجعة منها:(الجيران، 2011، الصفحات 31-32)

- **مراجعة الحسابات (المراجعة المالية):** هي تلك المراجعة التي ينصب الفحص على المستندات والدفاتر والسجلات والقوائم المالية التي تعدها إدارة المؤسسة في نهاية الفترة المالية أو المحاسبية، وذلك بهدف إعداد التقرير الذي يتضمن رأي مراقب الحسابات عن تلك القوائم المالية.
- **المراجعة الإدارية:** توجد مسميات متعددة للمراجعة الإدارية منها: مراجعة الكفاءة، مراجعة الفعالية، مراجعة الأداء، المراجعة التشغيلية، ... الخ، وهي بصفة عامة تهتم بتقييم الكفاءة والفعالية للأداء الإداري في مختلف المؤسسات حتى يمكن تحقيق الأهداف المنشودة.

- **المراجعة البيئية**: عبارة عن فحص منظم، موضوعي، ودوري للأداء البيئي، بواسطة أفراد متخصصين من داخل أو خارج المؤسسة، للتأكد من الالتزام بالقوانين والسياسات الإدارية البيئية، وتقييم فعالية البرامج الإدارية البيئية، وتوصيل النتائج التي تم التوصل إليها إلى الأطراف المهتمة بها.

المبحث الثاني: المراجعة التحليلية

لكي يتمكن المحاسب أو المراجع من إبداء رأيه الفني المحايد حول المعلومات التي تحتويها القوائم المالية، فإنه يقوم بتصميم اختبارات تساعده على توفير القناعة المعقولة عن مدى عدالة تعبير القوائم المالية عن المركز المالي ونتيجة النشاط والتدفقات المالية.

المطلب الأول: ماهية المراجعة التحليلية

الفرع الأول: مفهوم المراجعة التحليلية

أولا: تعريف المراجعة التحليلية

تعرف المراجعة التحليلية في أدبيات المحاسبة المعاصرة بمصطلحات مختلفة منها:(احمد و حاكم، 2007، صفحة 486)

- **المراجعة القياسية**:انطلاقا من المقاييس العامة التي يعتمد عليها المدقق لتوقع حالة المؤسسة محل التدقيق، حيث يضع برنامج التدقيق استنادا لذلك.
- **مراجعة الكفاءة**:نظرا لاهتمامها بتحديد مستوى كفاية المؤسسة بالمقارنة مع المؤسسات الأخرى، أو تقييم وضعها من خلال نشاطها السابق، إضافة إلى قيامها بتقييم أداء المؤسسة ومستوياتها الإدارية المختلفة.

وهناك عدة مصطلحات للمراجعة التحليلية منها: الفحص التحليلي، الاستعراض التحليلي... ، ويقصد بها: "مجموعة الإجراءات الإضافية التي يقوم بها مراجع الحسابات للحصول على درجة ثقة من خلال توفير أدلة إثبات مكملة للأدلة التي حصل عليها المراجع من الإجراءات الأخرى. (د.على، 2013، صفحة 314)

فالمراجعة التحليلية: "فحص انتقادي للعلاقات القائمة بين أرصدة القوائم المالية وذلك بغرض التأكد من اتساق الأرصدة مع بعضها واتساقها مع الاتجاهات الاقتصادية السائدة، وأيضا اتساقها مع معرفة المراجع وخبرته وحكمه الشخصي، وهي توفر للمراجع إثباتا في مجالات كانت نتائج اختباراتها غير مقنعة.(د. لخضر و د. لحسن، 2017، صفحة 125)

وقد أشار المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA في بيان معيار المراجعة (SAS23) الصادر سنة 1978 إلى مفهوم للإجراءات التحليلية على أنها "الدراسة والمقارنة بين البيانات المسجلة في الدفاتر والسجلات المحاسبية والبيانات قد تكون من القيم المالية والكميات المادية والمؤشرات والمعدلات، فضلا على أنها تمثل الاختبارات الجوهرية التي يستخدمها المدقق عبر فحص وتقييم العلاقات بين البيانات المالية وغير المالية، ومقارنة هذه العلاقات للوصل إلى الانحرافات الجوهرية ومعرفة أسبابها وفقا للتجربة والخبرة المهنية للمدقق". (القرا، 2008)

كما أشار الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC سنة 1983، عندما قام بإصدار معيار المراجعة الدولي ISA12 إلى أن: "الإجراءات التحليلية تشمل دراسة النسب والاتجاهات المهمة والبحث في التغيرات والعناصر غير العادية. وقد أكد هذا المعيار على أهمية استخدام المراجعة التحليلية في عملية مراجعة الحسابات." (د. سهام و د. علي، 2017، صفحة 15)

وفي عام 1988 صدر معيار المراجعة SAS56وعرف الإجراءات التحليلية (الاختبارات التحليلية) بأنها "تقييم للمعلومات المالية عن طريق دراسة العلاقات المعقولة بين البيانات المالية وغير المالية، ويتم من خلالها مقارنة القيم المسجلة بالدفاتر مع توقعات المراجع". (السيد و نصر، 2007، الصفحات 125-126)

كما عرفها معيار المراجعة الدولي رقم .520ISA.NO الصادر سنة 1988 بأنها تعني "تحليل النسب والمؤشرات المهمة وبحث التقلبات و العلاقات التي تكون متعارضة مع المعلومات الأخرى ذات العلاقة، أو تلك التي تنحرف عن المبالغ المتنبأ بها. كما تتضمن المراجعة التحليلية دراسة العلاقات بين عناصر المعلومات المالية والمعلومات غير المالية ذات العلاقة." (د. سعودي، 2017/2016، صفحة 43)

وبصفة عامة تعرف إجراءات المراجعة التحليلية بأنها:أساليب تساعد المراجع في إبداء الرأي المستند على أدلة قوية ومساعدته على ترشيد حكمه وتقدير الشخصي على بعض الأمور التي لم يصل فيها إلى درجة إقناع عالية من خلال إجراءات المراجعة التفصيلية.

ثانيا: نشأة المراجعة التحليلية

المراجعة التحليلية ليست وليدة اليوم وليست بالجديدة ولكن الجديد فيها هو التطور في أساليبها ومفهومها، حيث كان يطلق عليها قديما بالمراجعة الانتقادية أي إلقاء نظرة خاطفة وسريعة على المستندات والسجلات وهذا لا يستطيع القيام به إلا المراجع ذو الخبرة العالية، لأنه من خلال خبرته يستطيع التعرف على الأمور الشاذة وغير العادية، فيقوم بالتركيز عليها وفحصها فحصا وافيا حتى يزيل الشك الذي يتبادر إلى ذهنه، حيث إن معايير المراجعة ومنها معيار بذل العناية المهنية المناسبة الذي يتطلب منه عند وجود شك إن يقوم بتوسيع مجال فحصه حتى يصل إلى مرحلة الإقناع، فالمراجعة الانتقادية المعمول بها سابقا عادة ما يقوم المراجع بها خلال المرحلة ألنهائيه لعملية المراجعة ويقوم بها على عينة حكمية يختارها المراجع بناء على حكمته وخبرته الشخصية والهدف منها هو تخفيض مخاطر المراجعة بقدر الإمكان وعليه فان المراجعة الإنتقادية تعتبر مكملة للمراجعة الاختيارية.

ثم تطورت أساليب المراجعة التحليلية، وأصبح المراجع يقوم بإجراء بعض المقارنات من خلال استخدام النسب المالية البسيطة مثل نسب الربحية والنشاط، وكذلك من خلال استخدام أساليب التحليل الأفقي للقوائم المالية، لاكتشاف بعض الفروق الجوهرية والتي على أساسها يقوم بتوسيع مجال فحصه، ثم تطورت هذه الأساليب وأصبح المراجع مطالباً بإبداء الرأي حتى على مدى قدرة المؤسسة على الاستمرار، الأمر الذي أدى به إلى تطوير أساليب المراجعة التحليلية وأصبحت بعض أساليبها تستخدم كمرشد للحكم والتقدير الشخصي بالإضافة إلى أنها توفر أدلة موضوعية.

ومن أجل ذلك أصبحت تستخدم أساليب كمية أكثر تعقيدا بل بعضها يحتاج إلى وسائل الكترونية من أجل الوصول إلى نتيجة ما، مثل أسلوب تحليل الانحدار البسيط والمتعدد وكذلك تحليل السلاسل الزمنية وغيرها من الأساليب الأخرى المتقدمة، ونتج عن هذا التطور أن النظرة الخاطفة والفاحصة ولانتقاديه غير مجدية وغير كافيه، الأمر الذي حتم على المراجع استخدام جميع أساليب المراجعة التحليلية البسيطة والمتوسطة والمتقدمة، وفي جميع مراحل المراجعة من مرحلة التخطيط لعملية المراجعة إلى مرحلة التنفيذ ثم المرحلة النهائية لعملية المراجعة.

ففي سنة 1988 أصدر المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين التوصية رقم 56 بعنوان الإجراءات التحليلية والتي بناء عليها أصبح على المراجع ضرورة استخدامها في مرحلتي التخطيط و المرحلة النهائية لعملية المراجعة، وفي سنة 1998 أصدر الاتحاد الدولي للمحاسبين المعيار رقم 520 والذي يتضمن ضرورة تطبيق المراجع للإجراءات التحليلية في جميع مراحل المراجعة،

وذلك لأنها تساعده على التخطيط لعملية المراجعة وتحديد طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات المراجعة وكذلك تخفيض مخاطر الاكتشاف. (موسى، 2013، الصفحات 312-314)

ثالثا:أسباب الاهتمام بالمراجعة التحليلية

هناك العديد من الأسباب التي تشجع على استخدام إجراءات المراجعة التحليلية،أهمها:(تميم، 2014)

- **التعرف على طبيعة المؤسسة:** إن إجراءات المراجعة التحليلية تمكن المراجع من التعرف على تلك العوامل الخارجية التي تقع خارج سيطرة الإدارة ، لكنها تؤثر في أداء المؤسسة، فيتمكن من معرفة تأثير تلك المتغيرات وتفسير ذلك التأثير.
- **المساعدة في تقدير قُدرة المؤسسة على الاستمرار:** عندما يقوم المراجع بتقدير مخاطر المراجعة فانه يقوم بدراسة وتقييم قُدرة المؤسسة على الاستمرار – على الأقل سنة –، فعندما يجد المراجع أن نسبة الديون طويلة الأجل إلى حقوق الملكية مُرتفعة ، مع انخفاض نسبة السيولة كل ذلك يُبيّن وجود شك كبير بشأن قُدرة المؤسسة على الاستمرار.
- **المساعدة في اكتشاف التقلبات غير العادية:** إن مقارنة المعلومات المالية بالمناظرة لها عن سنة سابقة تساعد المراجع في اكتشاف التقلبات غير العادية – إن وجدت –.
- **خفض تكلفة أداء عملية المراجعة:** يسعى معظم المراجعون إلى إحلال إجراءات المراجعة التحليلية محل الاختبارات التفصيلية ، حيث تتسم إجراءات المراجعة التحليلية بانخفاض تكلفتها مقارنة باختبارات التحليلات الأخرى.
- **تخفيض اختبارات المراجعة التفصيلية:** إذا اكتشف المراجع عدم وجود تقلبات غير عادية بالبيانات المالية عن طريق استخدام إجراءات المراجعة التحليلية ، يقوم بتخفيض إجراءات المراجعة التفصيلية وذلك عن طريق حذف بعضها أو تأجيلها لما بعد تاريخ إعداد الميزانية العمومية.
- **تخفيض مخاطر الاكتشاف:** ترجع مخاطر الاكتشاف إلى صعوبة اختيار عينة ممثلة تمثيلاً صادقاً للمجتمع الذي سحبت منه ، ويساهم الفحص التحليلي في تخفيض تلك المخاطر إلى حدها الأدنى عن طريق ترشيد حجم العينة ، بمعنى اختيار البنود التي تظهر بها تقلبات جوهرية فقط ، وبالتالي تركيز الجهد على تلك النقاط التي تحتاج إلى توسع في مستوى الاختبارات التفصيلية والتي تحتوي درجة عالية لاحتمال وجود أخطاء بها.
- **تأكيد نتائج المراجعة المحققة بإجراءات أخرى:**تقدم المراجعة التحليلية دليل إثبات إضافي يساعد على تأكيد النتائج التي تم التوصل إليها باستخدام إجراءات المراجعة الآخرى.

الفرع الثاني: أهداف المراجعة التحليلية وأهميتها

أولا: أهداف المراجعة التحليلية

للمراجعة التحليلية عدة أهداف، تتمثل أهمها في:(عيساوي، اهمية تقييم الاداء المالي بواسطة المراجعة التحليلية في المؤسسة الاقتصادية، 2015/2014، الصفحات 34-35)

- مساعدة المراجع من تخطيط طبيعة، توقيت ومدى إجراءات المراجعة الأخرى المستخدمة في عملية المراجعة.
- يمكن استخدامها كمعاينة شاملة مثل استعراض القوائم المالية في المراحل النهائية للتدقيق.
- تساعد في تقليل الوقت والجهد اللازم لعملية المراجعة، فعلى سبيل المثال يؤدي اعتماد المراجع على إجراءات المراجعة التحليلية إلى تخفيض حجم عينة المراجعة، وكذلك تساعد الإجراءات التحليلية في تخفيض اختيارات التدقيق الأخرى.
- تمكن المراجع من فهم نشاط المؤسسة وتكوين فكرة مناسبة عنه من خلال مقارنة النسب المالية للمؤسسة مع المؤسسات الأخرى في نفس النسبة الصناعية.
- المساعدة في اكتشاف البنود غير العادية وغير المتوقعة، مما يتطلب المزيد من العناية وتحليل الأرصدة، وذلك من خلال اختبارات التفاصيل أو من خلال استخدام إجراءات المراجعة التحليلية الإضافية.
- تساعد إجراءات المراجعة التحليلية المتقدمة في التنبؤ ببعض أرصدة الحسابات وذلك بمقارنتها مع الأرصدة الفعلية.
- يعتبر استخدام النسب المالية احد إجراءات المراجعة التحليلية واحد المؤشرات الهامة في الحكم على قدرة المؤسسة على الاستمرار أو وجود شك حول الاستمرارية، الأمر الذي يتطلب المزيد من الفحص والإيضاحات من إدارة المؤسسة.
- إجراءات واختبارات جوهرية للحصول على أدلة الإثبات والقرائن المتعلقة بمعقولية أرصدة الحسابات أو تصنيفات العملية المالية.
- المساعدة في اكتشاف أية تغيرات في الطرق والبيانات المحاسبية التي تؤثر على القوائم المالية، وكذلك اكتشاف التقلبات الجوهرية أو العلاقات غير العادية في البيانات المحاسبية، وبطبيعة الحال فان هذه الفوائد هي ليست كل ما يمكن أن يحصل عليها المراجع من استخدامه المراجعة التحليلية.

ثانيا: أهمية المراجعة التحليلية

ترجع أهمية المراجعة التحليلية إلى أهميتها لعدة أطراف مستفيدة من نتائجها وهم كالتالي:(ابو سمهدانة، 2006، الصفحات 27-28)

- **المراجعة التحليلية و مراجعي الحسابات:** يقوم مراجع الحسابات بإعادة النظر في حسابات المؤسسة بهدف إبداء الرأي في عدالة القوائم المالية، وباستخدام المراجعة التحليلية يمكن لمراجع الحسابات أن يحدد اتجاهات عملية المراجعة عند تصميمه لبرنامج المراجعة، وذلك بالاعتماد على القيم المتوقعة التي يمكن الحصول عليها ومقارنتها مع القيم الفعلية في القوائم المالية، وباستخدام أدوات التحليل المالي كالنسب المالية المعروفة.
- **المراجعة التحليلية ومستخدمي القوائم المالية:** إن مراجع الحسابات مطالب من المجتمع المالي المؤلف من المساهمين والمستثمرين وحتى الجهات الإدارية العليا بضرورة القيام بإجراءات المراجعة التحليلية.

- **المراجعة التحليلية وإدارة المؤسسة:** إن مهمة الإدارة في تسيير ورقابة النشاط الاقتصادي للمؤسسة ازدادت تعقيدا نتيجة لعوامل كثيرة مما أدى إلى زيادة أهمية المراجعة التحليلية.
- **المراجعة التحليلية وأصحاب المهنة:** إن المراجعة التحليلية من وجهة نظر أصحاب المهنة هي إيجاد بعض المؤشرات التي يمكن أن تدل على وجود بعض الثغرات والقصور في أنظمة الرقابة الداخلية، مما يساعد في وضع برنامج المراجعة بشكل مناسب.
- **المراجعة التحليلية وأجهزة الرقابة العليا الحكومية:** إن القيام بالمراجعة التحليلية وتقييم الكفاءة والفاعلية هي أكثر في القطاع الحكومي بجانبه الإداري والاقتصادي من القطاع الخاص.

المطلب الثاني: عملية المراجعة التحليلية

الفرع الأول: أنواع المراجعة التحليلية وتوقيتها

أولا: أنواع المراجعة التحليلية

تتنوع الإجراءات التحليلية حسب أنواع البيانات التي يقوم المدقق بمقارنتها، وهنا يتمثل الجانب الأهم في استخدام الإجراءات التحليلية في اختيار النوع الأكثر ملائمة منها، اهم هذه الإجراءات التحليلية: (براهيمي، 2015-2016، صفحة 22)

1. **مقارنة بيانات العميل مع بيانات النشاط الذي يعمل فيه:** يساعد هذا النوع من الإجراءات التحليلية في توفير معلومات مفيدة عن الأداء الخاص بالمؤسسة محل التدقيق، وذلك عن طريق مقارنة الفرق بين طبيعة المعلومات المالية للمؤسسة مع البيانات التي تمثل إجماليات النشاط للمؤسسات الأخرى التي تزاول نفس النشاط الذي تعمل فيه المؤسسة، كما أن هذه المقارنة تساعد المدقق في تفهم أعمال المؤسسة بالإضافة إلى أنها تقدم مؤشراً عند احتمال حدوث فشل مالي إن وجد. ولكن يوجد عيب في هذا النوع من الإجراءات التحليلية ويكمن في أن بيانات النشاط التي يتم مقارنتها مع البيانات الخاصة بالمؤسسة عبارة عن متوسطات عامة بالإضافة إلى اختلاف الطرق المحاسبية التي تتبعها المؤسسات في نفس النشاط، والذي بدوره قد يؤثر على دقة النتائج وبالتالي يؤثر على مدى الاعتماد عليها.
2. **مقارنة بيانات العميل مع ما يقابلها من بيانات في الفترة السابقة:** في هذا النوع من الإجراءات التحليلية يقوم المدقق بمقارنة النسب والمؤشرات المالية للمؤسسة محل التدقيق للسنوات السابقة مع النسب والمؤشرات المالية للمؤسسة للسنة المالية الجارية، وإذا لوحظ ارتفاع أو انخفاض ملحوظ في أحد هذه النسب والمؤشرات فعليه أن يتنبأ بالأسباب التي قد تؤدي إلى ذلك الارتفاع أو الانخفاض حسب خبرته، ومن ثم يحدد أدلة الإثبات التي يجب عليه أن يجمعها للتأكد من تلك الاحتمالات.

وتتنوع الإجراءات التحليلية التي يقوم فيها المدقق بمقارنة بيانات الجهة محل التدقيق مع ما يقابلها في فترة أو فترات سابقة، ومن الأمثلة على ذلك:

- **مقارنة رصيد السنة الحالية مع ما يقابلها في السنة السابقة:** يقوم المدقق بإدراج أرصدة ميزان المراجعة التي تم تسويتها في العام الماضي في عمود منفصل بورقة عمل وأرصدة ميزان المراجعة الخاصة بالسنة الحالية في عمود آخر، وهنا يمكن للمدقق أن يقارن بسهولة أرصدة السنة الحالية مع أرصدة السنوات السابقة في بداية عملية التدقيق، وذلك لتحديد الأرصدة التي يجب أن يعطيها اهتمام أكبر بسبب وجود تغيرات كبيرة فيها.

- **مقارنة تفصيل إجمالي رصيد مع ما يقابلها في السنة السابقة:** يمكن للمدقق هنا أن يقارن إجمالي الرصيد وفقاً لفترة زمنية أو في فترة ما من الزمن، فيمكن أن تقارن الإجماليات الشهرية في السنة الحالية والسنة السابقة أو مقارنة إجمالي رصيد في نهاية الفترة الحالية مع نهاية الفترة السابقة، وهنا يمكن لمدقق أن تحديد الأرصدة التي تتطلب فحص إضافي.
- **حسابات النسب المئوية والنسب المالية للعلاقات ومقارنتها مع السنوات السابقة:** وهذا النوع أفضل من النوعين السابق ذكرهما، ويرجع ذلك لوجود عيب في مقارنة الإجماليات أو التفاصيل مع ما يقابلها في السنوات السابقة، حيث لا يتم أخذ النمو أو النقص في نشاط عمل المؤسسة بالاعتبار، فعن طريق حساب النسبة المالية ومقارنتها مع السنوات السابقة يمكن التغلب على ذلك العيب، وبذلك يستطيع المدقق أن يتوصل إلى نتائج أدق عند عمل المقارنات في الإجراءات التحليلية.

3. **مقارنة بيانات العميل مع توقعات العميل:** يطبق هذا النوع من الإجراءات التحليلية غالباً عند التدقيق على الوحدات الحكومية، حيث تقوم معظم الجهات بإعداد موازنات تقديرية عن الفترات المحاسبية ثم مقارنتها مع البيانات الفعلية، ووجود فروق بين البيانات الفعلية والتقديرية يدل على وجود تغيرات تتطلب من المدقق البحث عن أسبابها والاقتناع بها، ويجب على المدقق أن يتأكد من مدى بذل العناية من قبل الجهة محل التدقيق في إعداد هذه الموازنات التقديرية، وكذلك التأكد من احتمال تعديل الجهة للبيانات المذكورة في الموازنات التقديرية والتي تؤثر على واقعية هذه الموازنات، والذي بدوره يؤثر على نتائج الإجراءات التحليلية ومدى الاعتماد عليها.
4. **مقارنة بيانات العميل مع توقعات المدقق:** يقوم المدقق في هذا النوع من الإجراءات التحليلية بعمليات حسابية للتوصل إلى قيم متوقعة لبعض الأرصدة في القوائم المالية، وعادة ما تكون بناءً على بعض الاتجاهات التاريخية لتلك الأرصدة، ثم يقوم بمقارنة نتائج هذه الإجراءات التحليلية مع بيانات المؤسسة، ومن ثم يمكن أن يحدد الأرصدة التي تتطلب من المدقق فحصها وجمع أدلة الإثبات الخاصة بها.
5. **مقارنة بيانات العميل مع توقعات باستخدام بيانات غير مالية:** ويستخدم هذا النوع للتأكد من أرصدة بعض الحسابات أو لتقدير بعض الأرصدة مثل تكلفة الإنتاج للنفط والتي تتمثل بـ (تكلفة إنتاج البرميل × كمية الإنتاج)، ولا يمكن للمدقق أن يعتمد على هذا النوع من الإجراءات التحليلية إلا إذا كان متأكد من دقة البيانات غير المالية.

ثانيا: توقيت استخدام المراجعة التحليلية

يمكن أن تستخدم الإجراءات التحليلية في واحدة أو أكثر من المراحل التالية: (بدران، الصفحات 17-18)

- في مرحلة التخطيط للمراجعة.
- بالتزامن مع إجراءات المراجعة الأخرى.
- في نهاية عملية المراجعة.

يفضل استخدام الإجراءات التحليلية في مرحلة التخطيط لعملية المراجعة، ويرجع السبب إلى أن استخدامها في هذا التوقيت يساعد المحاسب أو المراجع على فهم طبيعة نشاط المؤسسة، وفي تحديد المجالات التي يحتمل أن تكمن فيها أخطار، وهذا بدوره يساعد المحاسب في تحديد طبيعة وتوقيت ومدى الاختبارات والفحص التي سيقوم بأدائها، إلا أن في بعض الأحيان يتم استخدام الإجراءات التحليلية بالتزامن مع اختبارات المراجعة الأخرى، ومثال ذلك انه عند التحقق من صحة رصيد حساب التأمين المدفوع مقدماً والذي يظهر في قائمة المركز المالي كأصل فانه يمكن عمل مقارنة لكل بوليصة تأمين لهذا العام بمثيلتها للعام السابق.

وقد يستخدم المحاسب الإجراءات التحليلية في نهاية عملية المراجعة لتكوين رأيه النهائي فيما يتعلق باتفاق المعلومات المالية بصورتها الكلية مع ما يعرفه عن نشاط المؤسسة التي يقوم بمراجعة قوائمها المالية، وعن أحوال الصناعة التي تعمل بها، وكذلك فإن النتائج التي يتم التوصل إليها من واقع هذه الإجراءات تعزز الفحص الفردي لعناصر المعلومات المالية، كما أنها تساعد في تحديد المجالات التي تتطلب إجراءات إضافية، وأخيراً التأكد من عدم وجود صعوبات مالية قد تواجهها المؤسسة في المستقبل.

الفرع الثاني: محددات تطبيق المراجعة التحليلية

تعتبر المحددات العوائق التي تحد من استخدام إجراءات المراجعة التحليلية،والتي يمكن توضيحها في الشكل التالي: (براهيمي، 2015-2016، الصفحات 23-24)

الشكل رقم (10): محددات تطبيق المراجعة التحليلية

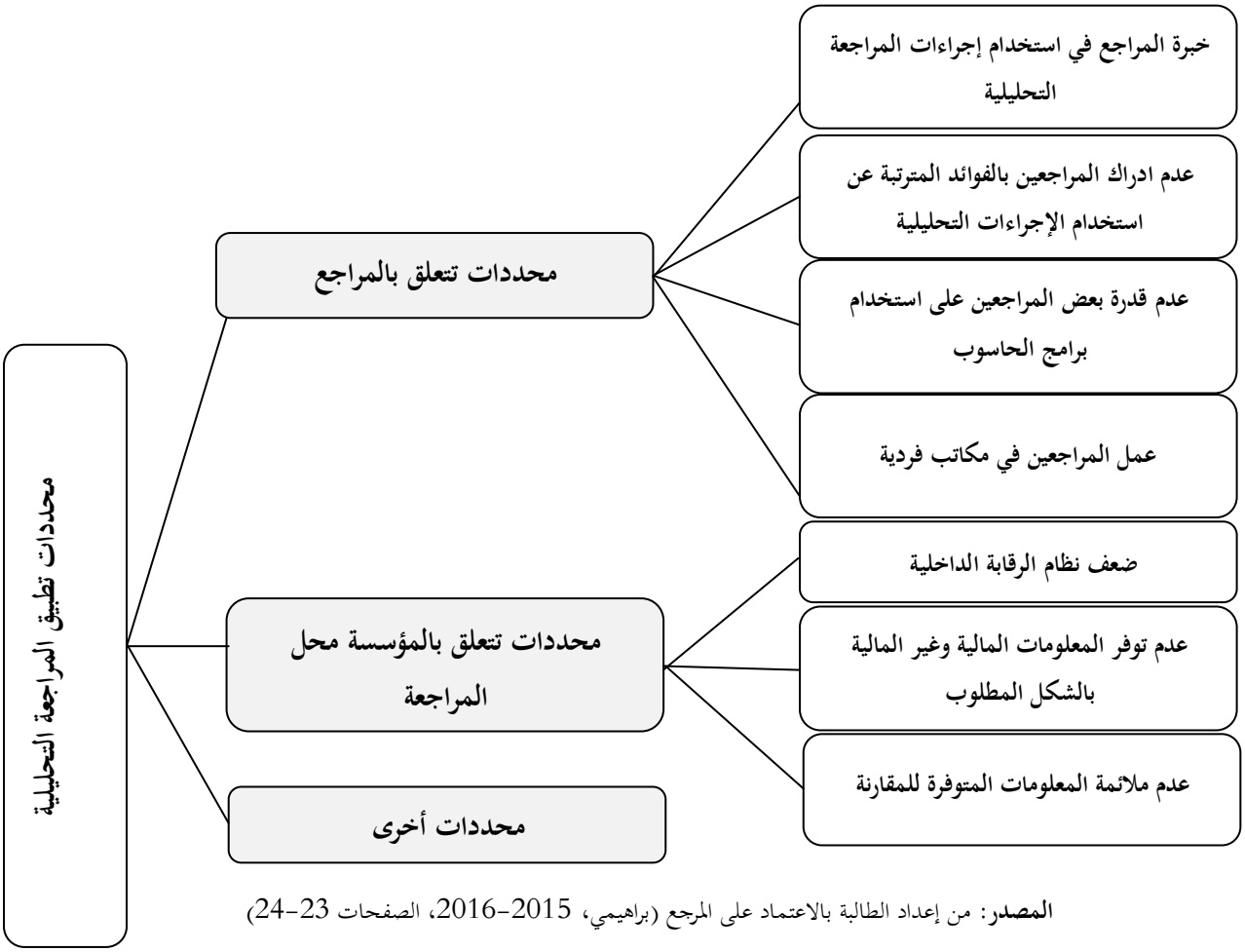

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المرجع (براهيمي، 2015-2016، الصفحات 23-24)

1. **محددات تتعلق بالمراجع**:هناك عدة محددات تحول بين أداء المراجع لمهمته على أكمل وجه، حيث تتعلق بالمراجع بحد ذاته ويمكن إيجازها في:

- **خبرة المراجع في استخدام إجراءات المراجعة التحليلية**:إذ أن المراجع المتمرس ذو الخبرة في استخدام إجراءات المراجعة التحليلية لن يواجه أية مشاكل عند تطبيقها، إذ يمكن أن يشكل هذا الأمر عائقا من عوائق استخدام الإجراءات التحليلية بالشكل الأمثل.
- **عدم إدراك المراجعين بالفوائد المترتبة عن استخدام الإجراءات التحليلية**: إذأن هذه الأخيرة لا تبرز القيمة المضافة عند الاستخدام.
- **عدم قدرة بعض المراجعين على استخدام برامج الحاسوب**: والتي تساعد على تطبيق إجراءات المراجعة التحليلية بيسر وسهولة.
- **عمل المراجعين في مكاتب فردية**: إذ أن أهم العوامل التي تعيق من استخدام إجراءات المراجعة التحليلية بالشكل المطلوب هو عمل المراجعين في مكاتب فردية، لان هذا الأمر يحول دون تبادل الخبرة بين المراجعين.

2. **محددات تتعلق بالمؤسسة محل المراجعة**:أما بالنسبة للعوامل التي تحد من استخدام إجراءات المراجعة التحليلية والتي تتعلق بالمؤسسة محل المراجعة يمكن إيجازها في:

- **ضعف نظام الرقابة الداخلية**: يعد واحدا من الأسباب الهامة التي تحول دول استخدام إجراءات المراجعة التحليلية بالشكل المطلوب.
- **عدم توفر المعلومات المالية وغير المالية بالشكل المطلوب**:إن استخدام إجراءات المراجعة التحليلية بحاجة إلى الكثير من المعلومات، وعدم توفرها في المؤسسات يشكل عائقا يحول دون تطبيق هذه الإجراءات.
- **عدم ملائمة المعلومات المتوفرة للمقارنة**: حيث أن معظم المؤسسات لا تقوم بإعداد الميزانيات التقديرية للمقارنة.

3. **محددات أخرى**:بعد تقديم المحددات التي تخص المراجع والمؤسسة، هناك محددات أخرى تحول دون الوصول إلى النتيجة المرجوة من المراجعة التحليلية، تتمثل في:

- تشكل التكلفة العالية أو صعوبة الحصول على المعلومات خاصة من المصادر الخارجية عائقا كبيرا أمام مراجع الحسابات.
- عدم وجود معايير للصناعة: حيث يقوم المراجع باستخراج النسب المالية كأحد أنواع المراجعة التحليلية لا يقوم بذلك كهدف بحد ذاته وإنما لمقارنتها مع النسب المعيارية للصناعة التي تنتمي إليها المؤسسة، لكن غياب هذه النسب يجعل من استخراج النسب المالية للمؤسسة غير نافعة،الأمر الذي يحد من استخدام احد أنواع المراجعة التحليلية.
- عدم وجود نصوص أو تعليمات تلزم مراجع الحسابات باستخدام الإجراءات التحليلية.
- التقلبات المستمرة في الأسعار.

المبحث الثالث: استخدام المراجعة التحليلية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة

تعتبر أساليب المراجعة التحليلية من أهم الأساليب الحديثة التي تم الاعتماد عليها في تقييم الأداء المالي للمؤسسات، حيث سنسلط الضوء على الأساليب المشتركة بينهما، وهي: مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية، أو كما تعرف بالأساليب الكمية البسيطة.

المطلب الأول: مصادر معلومات المراجعة التحليلية والعوامل المؤثرة فيها

الفرع الأول: مصادر معلومات المراجعة التحليلية لتقييم الأداء المالي

تعتبر عملية جمع المعلومات أول مرحلة من مراحل عملية تقييم الأداء ، و يشترط في المعلومات أن تتميز بالمصداقية و الموثوقية و أن تكون في الوقت المناسب ، و لقد تعددت مصادر المعلومات التي يعتمد عليها، و تنقسم هذه المصادر إلى مصادر داخلية و أخرى خارجية ، عامة و قطاعية و أخرى خاصة بالمؤسسة.

1. **المصادر الخارجية** : تتحصل المؤسسة على هذا النوع من المعلومات من محيطها الخارجي ، و يمكن تصنيفها إلى نوعين من المعلومات:(معطالله و دزايت، 2013/2012، الصفحات 15-18)

- **المعلومات العامة:** تتعلق هذه المعلومات بالحالة الاقتصادية حيث تبين الوضعية العامة للاقتصاد في فترة زمنية معينة ، وسبب اهتمام المؤسسة بهذا النوع من المعلومات هو تأثير نتائجها بطبيعة الحالة الاقتصادية للمحيط كالتضخم و التدهور الاقتصادي ...الخ، كما تساعد هذه المعلومات على تفسير نتائجها و الوقوف على حقيقتها.
- **المعلومات القطاعية:** فهذا النوع من المعلومات تتحصل عليه المؤسسة من إحدى الأطراف التالية : تقارير المنظمات الاقتصادية و الدولية، النشرات الاقتصادية، المجالات المتخصصة بهدف إجراء مختلف الدراسات المالية و الاقتصادية، حيث يتم تجميع المعلومات وتحليلها واستخراج نسب قطاعية بناءا عليها يتم إجراء المقارنة.

2. **المصادر الداخلية**:تتمثل هذه المعلومات في مخرجات النظام المحاسبي، أهمها:(بلغالي، 2017/2016، الصفحات 04-05)

- **الميزانية**:هي تصوير الوضع المالي أو الحالة المالية للمؤسسة وذلك في لحظة زمنية معينة، وهي جدول يظهر في جانبه الأيمن مجموعة الأصول وجانبه الأيسر الخصوم التي تمتلكها المؤسسة بحيث تحافظ على تساوي الطرفين.
- **جدول حسابات النتائج:** وهو بيان ملخص للأعباء والمنتوجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية، ولا يأخذ في الحسبان تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب، ويبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية (ربح أو خسارة).
- **جدول تدفقات الخزينة:** يعتبر لوحة قيادة أمام قمة الإدارة المالية بحيث تتخذ على ضوئها القرارات الهامة والإستراتيجية كتغير النشاط أو توسيعه أو الانسحاب منه.
- **الملاحق**:وهي وثائق تحتوي على تفاصيل ضرورية ومعلومات مكملة لتلك الموجودة في الميزانية وجدول حسابات النتائج حيث يشترط في الملاحق أن تقدم توضيحات عن العناصر الضرورية وذلك احتراما لمبدأ الصورة الوفية.

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في المراجعة التحليلية

يستند تطبيق المراجعة التحليلية على التوقع بأن العلاقة بين المعلومات الموجودة تسير على نفس الاتجاه في حالة غياب ظروف تدل على العكس، إن وجود هذه العلاقات يوفر أدلة إثبات على اكتمال ودقة وصحة المعلومات الناتجة من النظام المحاسبي. ومع ذلك فان الثقة بنتائج المراجعة التحليلية سوف يعتمد على تقدير المدقق للمخاطر التي تكمن في ان المراجعة التحليلية قد تحدد العلاقات كما هي متوقعة،

ومن العوامل المهمة التي تؤثر على مدى اعتماد المدقق على نتائج المراجعة التحليلية هي: (كردودي، 2015/2014، صفحة 28)

- **الهدف من المراجعة التحليلية:** يكمن الدور الكبير للمراجعة التحليلية في تحديد طبيعة وتوقيت إجراءات المراجعة الأخرى، في حين أن الإجراءات التي يتم تطبيقها في مرحلة المراجعة النهائية تساعد في تأييد الأدلة وتعزيز النتائج التي تم التوصل إليها من المصادر الأخرى.
- **الأهمية النسبية للبند مقارنة بالقوائم المالية ككل:** إذا كانت الأهمية النسبية للبند عالية فلا بد من الاعتماد على أمور أخرى من اجل الخروج بنتيجة عن البند موضع التدقيق.
- **نتائج إجراءات المراجعة الأخرى الموجهة مباشرة لنفس أهداف التدقيق:** أي الأخذ بعين الاعتبار نتائج الإجراءات الأخرى المطبقة على نفس البند أو النشاط ومعرفة مدى انسجامها مع نتائج الإجراءات التحليلية.
- **دقة التنبؤ بالنتائج المتوقعة من تطبيق المراجعة التحليلية:** وهذا يعني مدى التوافق بين نتائج المراجعة التحليلية والنتائج المتوقعة من هذه الإجراءات، وهذا قد يعتمد على طبيعة البند موضع التدقيق.
- **تدقيق المخاطر الملازمة ومخاطر الرقابة:** حيث كلما زادت تقديرات هذه المخاطر تقل درجة الاعتماد على المراجعة التحليلية.
- **معرفة المراجع لطبيعة عمل العميل والظروف المحيطة به:** فقد لا يعتمد المدقق على نتائج المراجعة التحليلية في بعض الحالات، وذلك في ضوء معرفته لطبيعة عمل العميل والظروف المحيطة به، فمعرفة المدقق بذلك قد تجعل من الاعتماد على المراجعة التحليلية تتم بشكل قليل.

المطلب الثاني: استخدام إجراءات المراجعة التحليلية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة

الفرع الأول: إجراءات المراجعة التحليلية

يمكن تبويبها إلى ثلاثة مستويات رئيسية وهي:

1- إجراءات المراجعة التحليلية غير الكمية: وفقا لهذه الإجراءات يستخدم مدقق القوائم المالية نظرته الفاحصة المبنية على خبرته الشخصية، للحكم على معقولية أدلة الإثبات التي حصل عليها من خلال اطلاعه على طبيعة عمليات المؤسسة تحت التدقيق، والتأثيرات المختلفة للأوضاع الاقتصادية، وأوضاع الصناعة التي تنتمي إليها المؤسسة، ويمتاز هذا النوع من الأساليب بانخفاض تكلفته وسهولة تطبيقه على المؤسسات الاقتصادية، بالإضافة إلى عدم اعتماده على المعلومات الكمية، ويشمل على ما يلي:

–الاستفسار:عبارة عن مجموعة من الأسئلة الموجهة إلى شخص لديه معلومات حول طبيعة عمل المؤسسة تشمل النواحي المالية والمحاسبية والتدقيق، ويستخدم هذا الإجراء عادة في كل خطوة من خطوات عملية التدقيق بدءا من التخطيط التمهيدي لعملية التدقيق وصولا إلى الاختبارات النهائية لأرصدة الحسابات، كما ان الاستفسار يتطلب من المدقق عدم تقبل الإجابات سواء كانت شفهية أو مكتوبة إلا بعد التأكد من أنها حقيقية.

–التوقعات من نتائج التدقيق السابقة: إن بعض أوراق العمل للسنة الماضية قد تكون مفيدة وتساعد في تعريف بعض المسائل المحاسبية والتدقيق المهمة للسنة الحالية، والتي تساعد المدقق في تحديد المواقع التي يمكن أن تسبب صعوبات وعراقيل لعملية التدقيق الحالية، ومن هذه الصعوبات:

- مقدار الوقت المطلوب لكل جانب من جوانب عملية التدقيق.
- الأخطار التي اكتشفت خلال عملية التدقيق.

ففي حالة عدم الاهتمام بها من قبل المدقق في الفترة السابقة، يجب التركيز عليها في التدقيق للفترة الحالية، ومن المصادر التي توفر للمدقق معلومات عن نتائج التدقيق السابقة ما يلي:

–مراجعة أوراق عمل التدقيق للسنة السابقة ومراجعة أي ملخصات لنتائج التدقيق السابقة.

–مراجعة مكونات رسالة الإدارة الموجهة من المدقق الى الإدارة السابق ورد الإدارة عليها.

–مقابلة المدقق السابق في حالة تدقيق حسابات المؤسسة لأول مرة ومناقشة الأمر التي يعتقد أنها تؤثر على عملية التدقيق الحالية

–مراجعة المعلومات الخارجية (غير الكمية):يجب على المدقق أن يحصل على معرفة كافية للأمور الاقتصادية التي تتعلق بطبيعة عمل المؤسسة موضوع التدقيق، وعلى أي متطلبات قانونية وتنظيمية، وذلك ليقوم بالتدقيق بشكل فعال، ويتم الحصول على هذه المعرفة بطرق عدة منها:

- الاطلاع على المنشورات المختلفة والتي من ضمنها أدلة التدقيق والمحاسبة والسجلات والدوريات الأخرى المتعلقة بالصناعة.
- مراجعة التقارير السنوية وما صدر من السوق المالي عن العميل والشركات الأخرى في الصناعة نفسها.
- مراجعة أي تقارير عن شركات مالية أو شركات وساطة أو أي شركات أخرى حول الشركة أو الصناعة.

–مراجعة المعلومات الداخلية (غير الكمية):يجب على المدقق أن يتعرف على الصفات أو الخصائص المميزة للعميل بما في ذلك تغيرات برزت في السنوات السابقة، ومن الوسائل التي تساعد في ذلك:

- مراجعة النظام الداخلي للمؤسسة، وعقد التأسيس، وكذلك مراجعة محاضر مجلس الإدارة ووقائع اجتماع الهيئة العامة.
- الاطلاع على ملفات الموظفين، وملفات المراسلات بالإضافة الى سجلات الإنتاج.
- التعرف على السياسات المتبعة في تسويق المنتجات وتوزيعها.
- الاطلاع على العقود المهمة والتي لها تأثير على عملية التدقيق.

2- إجراءات المراجعة التحليلية الكمية البسيطة: يتم في هذا الأسلوب معالجة المعلومات الكمية بطرق مبسطة وسهلة للحصول على دلائل ذات معنى في عملية التدقيق، وذلك باستخدام التحليل المالي ضمن الأساليب الفنية لرئيسية لتنفيذ المراجعة التحليلية على القوائم المالية والختامية للمؤسسة بغرض الكشف على العلاقات المتداخلة بين عناصرها والتغيرات التي تلحقها على مدى زمني معين وحجم هذه التغيرات ومسبباتها، ويشمل هذا النوع من الإجراءات التحليل الأفقي، التحليل الرأسي، تحليل النسب المالية، تحليل انحرافات الموازنة، ....الخ. مثل:

-**تحليل انحرافات الموازنة:** هو مقارنة النتائج الفعلية مع الموازنات التقديرية لمعرفة مدى الانحرافات والاستفسار عنها، حيث تشمل على ما يلي:

- مقارنة الموازنة التقديرية بالنتائج الفعلية للسنة الماضية.
- مقارنة الموازنة التقديرية بالنتائج الفعلية للسنة الحالية.
- تحليل الانحرافات الرئيسية للموازنة التقديرية.

-الاختبار التنبؤي: هو توقع معلومات مالية من خلال الاطلاع على معلومات غير مالية مثل التنبؤ بتكلفة المبيعات بالرجوع الى كمية البضاعة المشحونة ومعدل تكاليف الوحدة.

3- إجراءات المراجعة التحليلية الكمية المتطورة: يقوم المدقق بمراجعة القوائم المالية وتحليلها باستخدام الأساليب الإحصائية من اجل اكتشاف موضع الانحرافات ومقدارها وأسبابها.

-تحليل الانحدار: في هذا النوع يمكن للمدقق أن يتوقع البيانات المالية والتشغيلية بمساعدة البيانات الاقتصادية والبيئية، حيث يستخدم هذا الأسلوب في تحديد رقمي واضح لتوقعات المدققين، مع إيجاد مقياس للثقة والدقة.

-تحليل السلاسل الزمنية: يلجأ المدقق إلى هذا النموذج في حالت غياب العلاقة السببية بين المتغيرات وصعوبة قياس بعضها الآخر، وإذا لم تتوفر المعطيات الكافية حول المتغيرات المستقلة، كونها تحتاج مجموعة كبيرة من المشاهدات، وإذا كان النموذج الاقتصادي يرفض القياس الإحصائي وللتنبؤ، كون هذه النماذج بسيطة التركيب وسهلة التفسير، وفي حالة ضعف النماذج الانحدارية إحصائيا وتنبؤيا من خلال مؤشرات النموذج: معامل الارتباط والتحديد، الأخطاء الرياضية للمعلمات المقدرة، ...

-نموذج التخطيط المالي: يقوم المدقق من خلال هذا الأسلوب باختيار احد بنود القوائم المالية باعتبارها المتغير الرئيسي حيث يستخدم التنبؤ ببقية البنود، وبعد انتهاء كافة التنبؤات يقوم بإعداد قائمة الدخل التقديرية وقائمة المركز المالي التقديرية ومقارنتها مع القوائم الفعلية لتحديد مدى معقولية الظاهرة في هذه القوائم.

-نموذج التدفق النقدي: يقوم المدقق في هذا الأسلوب بالتنبؤ بالقيم الحقيقية للبنود المرتبطة بالنشاط العادي للمؤسسة، باستثناء القيم الحقيقية للمصروفات والإيرادات غير العادية والأصول القابضة والقروض طويلة الأجل، لذلك تعد قوائم مالية تقديرية للدخل المركزي المالي.

الفرع الثاني: استخدام التوازنات المالية كأسلوب للمراجعة التحليلية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة

تهدف مؤشرات التوازن المالي إلى تحديد وضعية التوازن المالي للمؤسسة أو تحديد وضعية الهيكل المالي أو هيكل التمويل في المؤسسة،مع العلم أن حساب هذه المؤشرات يتم بالاعتماد على معطيات ميزانية المؤسسة ، وذلك بعد تحويلها إلى ميزانية وظيفية.

1. مفهوم الميزانية الوظيفية:

تعرف الميزانية الوظيفية بأنها: جدول يقوم على أساس إحصاء للموارد والاستخدامات في المؤسسة وفق مساهمتها في مختلف الدورات الاقتصادية، حيث تعبر خزينة المؤسسة في لحظة ما عن صافي الموارد والاستخدامات المتراكمة. (بلغالي، 2017/2016، صفحة 07)

تتجزأ الميزانية الوظيفية إلى أربع مستويات هي:(بن ساسي و قريشي يوسف، 2006، الصفحات 80-81)

- **مستوى الموارد الدائمة والاستخدامات المستقرة:**تتشكل الموارد من مصادر التمويل المتوسطة و طويلة المدى مثل الأموال الخاصة والديون المتوسطة والطويلة الأجل والإهتلاكات والمؤونات والنتائج المتراكمة و الاحتياطات أما الاستخدامات المستقرة فتتشكل من الاستثمارات بمختلف أنواعها وكل العناصر ذات الطبيعة المستقرة.
- **مستوى استخدامات الاستغلال وموارد الاستغلال:** وتتمثل في احتياجات دورة الاستغلال المتمثلة في المخزون، العملاء وموارد تمويلها المتمثلة في المورد.
- **مستوى استخدامات خارج الاستغلال وموارد خارج الاستغلال:**وهي كل الاحتياجات والموارد التي لا ترتبط مباشرة بالنشاط الأساسي للمؤسسة وتلك التدفقات المالية ذات الطبيعة الاستثنائية.
- **مستوى الخزينة:**وتتضمن خزينة الأصول المتاحات، أما خزينة الخصوم في الاعتمادات البنكية الجارية.

وتظهر الميزانية الوظيفية في الجدول التالي:

الجدول رقم (05):الميزانية الوظيفية

الأصول E	الخصوم R
الاستخدامات المستقرة E_S	**الموارد الدائمة R_d**
الأصول غير المتداولة	**الأموال الخاصة** رؤوس الأموال الخاصة **الديون المالية** الخصوم غير الجارية مجموع الاهتلاكات و المؤونات
الاستخدامات المتداولة	**الموارد المتداولة**
استخدامات الاستغلال E_{ex} المخزونات حقوق العملاء وملحقاتها	**موارد الاستغلال R_{ex}** مستحقات المورد وملحقاته
استخدامات خارج الاستغلال E_{hex} حقوق أخرى	**موارد خارج الاستغلال R_{hex}** موارد أخرى
استخدامات خزينة E_t	**موارد الخزينة R_t**

المتاحات	اعتمادات بنكية
مجموع الاستخدامات	**مجموع الموارد**

المصدر:(بن ساسي و قريشي يوسف، 2006، صفحة 81)

بعد إن تطرقنا إلى تعريف الميزانية الوظيفية وكيفية إعدادها، سوف نتطرق إلى مؤشرات التوازن المالي والتي تنقسم إلى ثلاثة مؤشرات، كما هي موضحة في الشكل التالي:

الشكل رقم (11): مؤشرات التوازن المالي

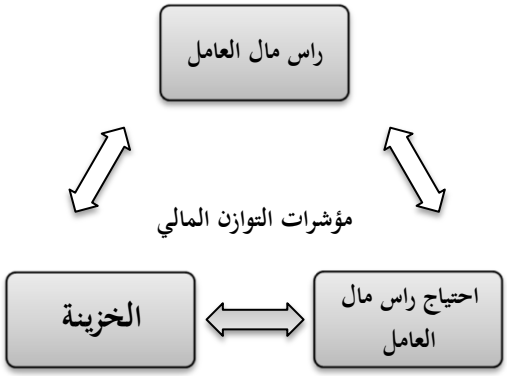

المصدر: من إعداد الطالبة

2. رأس المال العامل:رأس مال العامل الدائم أو الصافي عبارة عن الفائض من الأموال الدائمة على الأصول المتداولة (أي الباقي بعد تغطية الأصول) وهو من شروط التوازن المالي لان وجود رأس المال العامل سالب يعبر عن فقدان التوازن للمؤسسة. (شيحة، 2010، صفحة 70).

ويتم حسابه كما يلي: (لسلوس، 2012، صفحة 33)

رأس مال العامل = الموارد الدائمة – الاستخدامات المستقرة.

وله عدة أشكال أخرى نذكرها:(شيحة، 2010، الصفحات 73-74)

- **رأس مال العامل الخاص** : وهو جزء من إجمالي رأس مال العامل الممول من طرف رؤوس الأموال الخاصة. ويتم حسابه:

رأسمال العامل الخاص = الأموال الخاصة – الاستخدامات المستقرة.

- **رأس مـال العامـل الإجمـالي** : مجموعـة الأمـوال المتداولـة الـتي تـدخل في الـدورة الماليـة أي مـا يمكـن تحويلـه إلى نقدية دون المساس بهيكل المؤسسة ويحسب:

رأس مال العامل الجمالي=مجموع الاستخدامات المتداولة.

الهدف من دراسة رأس مال العامل الإجمالي هو البحث عن قيمة المبالغ التي مولت بها المؤسسة أصولها المتداولة ويحدد لنا طبيعة نشاط المؤسسة.

- **رأس مال العامل الأجنبي (الخارجي)** : جزء من رأس مال العامل الإجمالي الذي تموله رؤوس الأموال الخاصة ويحسب:(حمزة، 2004، صفحة 235)

رأسمال العامل الأجنبي = رأسمال العامل الإجمالي – رأسمال العامل الخاص.

- **حالات رأس مال العامل**:يأخذ رأسمال العامل ثلاث حالات تتمثل في: (Jacky & Michel, 1992, p. 247)

✓ **رأس مال العامل موجب**: يمكن في هذه الحالة الموارد الدائمة أكثر من الأصول الثابتة وهذا يعني إن الموارد الدائمة تغطي احتياجات المؤسسة الطويلة الأجل، فالتوازن المالي في هذه الحالة محقق من طرف المؤسسة نظرا للفائض الموجود في الموارد الذي يسمح بتمويل الاحتياجات الأخرى القصيرة الأجل.

✓ **رأس مال العامل المعدوم**: في هذه الحالة تكون الموارد الدائمة تساوي الأصول الثابتة وهذا يعني أن الموارد الدائمة تغطي احتياجات المؤسسة طويلة الأجل، فالتوازن محقق في هذه الحالة ولكن لا يحقق أي فائض في الموارد الطويلة المدى.

✓ **رأسمال العامل سالب**: في هذه الحالة الموارد الدائمة اقل من الأصول الثابتة هذا يعني أن الموارد الدائمة لا تغطي احتياجات طويلة الأجل فالتوازن المالي هنا غير محقق.

3.احتياج رأس مال العامل: ينشا احتياج رأس مال العامل في المؤسسة بسبب وجود تأخير زمني بين درجة سيولة الأصول المتداولة (المخزونات والحقوق) وأجال سداد الديون قصيرة الأجل هذا التأخر الزمني ينتج بسبب تباطؤ سرعة عن احتياج المخزونات والحقوق إلى سيولة نقدية بسبب عوامل متعددة وبصفة عامة يتم الحديث عن احتياج رأس مال العامل عندما لا يتم تغطية الاستخدامات المتداولة بموارد متداولة. (لسلوس، 2012، صفحة 33)

يتم حساب احتياج رأس مال العامل على النحو التالي:(شيحة، 2010، صفحة 75)

احتياجات رأسمال العامل = الاستخدامات المتداولة ما عدا استخدامات خزينة – الموارد المتداولة ما عدا موارد خزينة.

احتياجات رأسمال العامل = (استخدامات الاستغلال + استخدامات خارج الاستغلال) – (موارد الاستغلال + موارد خارج الاستغلال).

وينقسم إلى نوعين:(بلغالي، 2017/2016، صفحة 09)

- **احتياج رأس مال العامل الاستغلالي**: وهو احتياج ينشا ضمن عمليات دورة الاستغلال في المؤسسة ويتم حسابه بالاعتماد على مكونات دورة استغلال المؤسسة كما يلي :

احتياج رأسمال العامل الاستغلالي = استخدامات الاستغلال – موارد الاستغلال.

- **احتياج رأس مال العامل خارج الاستغلال**:وهو احتياج ليس له علاقة بدورة الاستغلال ويحسب كما يلي :

احتياج رأسمال العامل خارج الاستغلال = استخدامات خارج الاستغلال – موارد خارج الاستغلال

ملاحظة: احتياج رأسمال العامل = احتياج رأسمال العامل الاستغلالي + احتياج رأسمال العامل خارج الاستغلال

4.الخزينة: يبين الواقع الاقتصادي على أن معظم المؤسسات الاقتصادية تحتفظ بجزء من أموالها في شكل سيولة نقدية جاهزة يمكن استخدامها في أية لحظة لمواجهة التزامات متوقعة وغير متوقعة.

لذا يمكن تعريف الخزينة على أنها مجموع الأموال التي تكون في حوزة المؤسسة على شكل سيولة نقدية والتي يمكن استعمالها في أية لحظة.

وتحسب بإحدى الطرق التالي:(لسلوس، 2012، صفحة 35)

الخزينة = استخدامات الخزينة – موارد الخزينة.

أو:

الخزينة= رأس مال العامل – احتياج رأس مال العامل.

تأخذ خزينة المؤسسة الحالات التالية: (تالي، 2012/2011، صفحة 44)

- ✓ **الخزينة سالبة:** في هذه الحالة يكون رأس مال العامل اصغر من احتياج رأس مال العامل وهي أسوء وضعية لان المؤسسة تصبح عاجزة عن الوفاء بالتزاماتها والديون قصيرة الأجل وهي وضعية قد تؤدي إلى إفلاس المؤسسة في حال استمرارها لمدة زمنية طويلة.
- ✓ **الخزينة موجبة:** وهذه الحالة يكون رأس مال العامل اكبر من احتياج رأس مال عامل وهي وضعية حسنة ومقبولة. إلا أنها ليست الوضعية المثلى لأنها تدل على وجود أموال معطلة يمكن استغلالها.
- ✓ **الخزينة معدومة:** في هذا الحالة يكون رأس مال العامل مساويا لاحتياج رأس مال عامل وهذه الوضعية تعد الأحسن لأي مؤسسة لأنها تدل على عدم وجود عجز في السيولة النقدية وفي نفس الوقت عدم وجود أموال معطلة في الخزينة.

الفرع الثالث: استخدام النسب المالية كأسلوب للمراجعة التحليلية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة

تعرف النسب المالية بأنها علاقة تربط بين بندين أو أكثر من بنود القوائم المالية، وقد تتواجد البنود التي تدخل في اشتقاق النسبة المالية على القائمة المالية، نفسها كما قد تتواجد هذه البنود على قائمتين متتاليتين.(كردودي و بن قدور، 2017، صفحة 60)

1. نسب التمويل والاستقلالية المالية: تعبر هذه المجموعة من النسب عن الهيكل التمويلي للمؤسسة ومكوناته ومدى اعتمادها على المصادر المختلفة للتمويل سواء الداخلية أو الخارجية ومن أهم هذه النسب نجد:

الجدول رقم (06): نسب التمويل والاستقلالية المالية

النسب	التعريف	القانون
1. **نسبة التمويل الدائم**	تعبر هذه النسبة عن مدى تغطية الموارد الدائمة للاستخدامات المستقرة وحتى تكون هذه النسبة كمؤشر ايجابي للمؤسسة يجب أن تكون قيمتها تساوي 1 على الأقل، مما يدل على أن رأسمال العامل يساوي 0.	نسبة التمويل الدائم = الموارد الدئمة / الاستخدامات المستقرة
2. **نسبة التمويل الخاص**	توضح هذه النسبة مدى اعتماد المؤسسة في تمويل استثماراتها بإمكانياتها الخاصة وكلما كانت هذه النسبة اكبر من 1 كان ذلك دليل على الاستقلالية المالية للمؤسسة في تمويل استثماراتها.	نسبة التمويل الخاص = الاموال الخاصة / الاستخدامات المستقرة
3. **نسبة الاستقلالية المالية**	تقيس هذه النسبة درجة استقلالية المؤسسة عن دائنيها، وعادة ما يفضل الماليون أن تكون هذه النسبة اكبر من 0.5 فإذا كانت كذلك فالبنك يوافق على إقراض المؤسسة.	نسبة الاستقلالية المالية = الاموال الخاصة / مجموع الموارد
4. **نسبة قابلية السداد**	تقيس هذه النسبة مدى تمويل المؤسسة لاستخداماتها من خلال الاقتراض وكلما انخفضت هذه النسبة دلت على قدرة المؤسسة على تسديد ديونها بحيث تعبر عن ضمان اكبر لديون الغير لدى المؤسسة، وبالتالي حظ اكبر للحصول على ديون أخرى في حالة طلبها وبالتالي فان هذه النسبة تقيس قدرة المؤسسة على تلبية التزاماتها.	نسبة قابلية السداد = الديون المالية / مجموع الاستخدامات

المصدر: (بن فرحات، 2021)

2. **نسب الهيكل التمويلي واليسر المالي**: يقصد بالهيكل التمويلي التوزيع النسبي لمصادر التمويل المتمثلة في الالتزامات قصيرة الأجل والالتزامات طويلة الأجل، ومن أهم هذه النسب نذكر:

الجدول رقم (07): نسب الهيكل التمويلي واليسر المالي

النسب	التعريف	القانون
1. نسبة المديونية العامة	تعبر هذه النسبة عن مدى ضمان ديون الغير وكلما كانت اقل من 0.5 كان ذلك أفضل للمؤسسة ويعني ذلك أن المؤسسة تمول ميزانيتها بأكثر من النصف من أموالها الخاصة وان هذه الأخيرة اكبر من الديون المالية.	نسبة المديونية العامة = الديون المالية / الاموال الخاصة
2. نسبة المديونية الطويلة والمتوسطة الأجل	تستخدم هذه النسبة كمؤشر على مدى المخاطرة التي يقوم بها المقرضين فكلما كانت هده النسبة ضعيفة وقريبة من 0 كلما زادت ثقة المقرضين.	نسبة المديونية طويلة ومتوسطة الأجل = الديون المالية + الموارد المتداولة / الاموال الخاصة
3. نسبة المديونية قصيرة الأجل	تبرز هذه النسبة العلاقة بين مقدار الأموال المقدمة من طرف أصحاب المؤسسة ومقدار الأموال الخارجية قصيرة الأجل.	نسبة الديون قصيرة الأجل = الموارد المتداولة / الاموال الخاصة

المصدر:(الجزوي، 2021)

3. نسب هيكلة الأصول: توضح هذه النسب تشكيلة الذمة المالية للمؤسسة أي طبيعة الاستخدامات وطبيعة تمويلها ومن بين النسب الشائعة الاستخدام ما يلي:

الجدول رقم (08): نسب هيكلة الأصول

النسب	التعريف	القانون
1. نسبة الاستخدامات المستقرة	تساعد هذه النسبة على توجيه سياسة الاستثمار داخل المؤسسة من اجل الاستغلال الأمثل للتثبيتات وبالتالي رفع المردودية الاقتصادية لها، وهذه النسبة مهمة لان درجة سيولتها ضعيفة جدا وعادة تكون اكبر من أو يساوي 0.6.	نسبة الاستخدامات الثابتة = الاستخدامات المستقرة / مجموع الاستخدامات
2. نسبة الاستخدامات المتداولة	توضح هذه النسبة سياسة تسيير رأسمال العامل الدائم.	نسبة الأصول المتداولة = الاستخدامات المتداولة / مجموع الاستخدامات
3. نسبة استخدامات الخزينة (المتاحات)	توضح هذه النسبة مدى أهمية الخزينة بالنسبة للاستخدامات ولكن لا يعتمد على هذه النسبة لوحدها لان الخزينة تتميز بعدم الاستقرار، وهذه النسبة تختلف من مؤسسة إلى أخرى حسب نشاطها.	نسبة استخدامات الخزينة = استخدامات الخزينة / مجموع الاستخدامات

المصدر: (قحطاني، 2009)

4. نسب السيولة: تقيس نسبة السيولة الملائمة المالية للمنشاة ومدى مقدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية وديونها المستحقة الدفع طويلة وقصيرة الأجل في ميعاد سدادها.وكذلك تقيس مدى كفاءة صافي رأس مال العامل في تغطية الديون أو الالتزامات المنشاة وهي موزعة لعدة نسب منها:

الجدول رقم (09): نسب السيولة

النسب	التعريف	القانون
1. نسبة التداول	وتسمى أيضا نسبة صافي رأس مال العامل وهي تقيس عدد مرات تغطية الاستخدامات المتداولة من الموجودات والالتزامات المتداولة ويجب أن تغطي الاستخدامات المتداولة الموارد المتداولة مرتين أي بنسبة 1.2 حسب المعيار النمطي.	نسبة التداول = الاستخدامات المتداولة / الموارد المتداولة
2. نسبة السيولة المختصرة	هو اقل سيولة وتقيس هذه النسبة مدى مقدرة المنشاة في سداد الالتزامات دون اللجوء إلى بيع المخزون السلعي والحد الأدنى المقبول لهذه النسبة هي 1.1 في تغطية الديون مرة أخرى.	نسبة السيولة المختصرة = (الاستخدامات المتداولة − المخزون) / الموارد المتداولة
3. نسبة السيولة السريعة	بين هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تسديد كل ديونها قصيرة الأجل بالاعتماد على السيولة الموجودة تحت تصرفها، وارتفاع هذه النسبة عن 1 يعني إما تراجع في نشاط المؤسسة أو نقص في تحديد الاستثمارات أو فائض في السيولة غي مستغل.	نسبة السيولة السريعة = استخدامات الخزينة / الموارد المتداولة

المصدر:(اندراوس، 2007، الصفحات 88-91)

خلاصة الفصل الثاني

حاولنا من خلال هذا الفصل تبيان الإطار النظري للمراجعة التحليلية من خلال تسليط الضوء على مفهومها وأنواع إجراءاتها، والعوامل المؤثرة في مدى الاعتماد عليها وخطوات تطبيقها، بإلقاء الضوء على إجراءات المراجعة التحليلية ، وإبراز نقاط الضعف ونقاط القوة، والتي يمكن أن تساهم في رفع كفاءة وفاعلية الممارسة العلمية لمهنة المراجعة لتواكب التطور العلمي.

كذلك حاولنا تبيان مختلف أساليب المراجعة التحليلية في أداء عملية المراجعة، ابتداء من أساليب التحليل المالي والتي تعتبر من الأساليب الأكثر شيوعا في المراجعة التحليلية، إلى الأساليب المتطورة والمتمثلة في التحليل الإحصائي الذي يعد من أهم أساليب المراجعة التحليلية المتطورة الذي يستخدم في تقدير قيم أرصدة الحسابات وتحديد ما إذا كانت هناك تحريفات في هذه القيم، وفي الأخير بينا العلاقة بين المراجعة التحليلية وتقييم الأداء المالي.ولتوضيح هذه العلاقة أكثر سنحاول تطبيق ما توصلنا اليه في الدراسة النظرية على مؤسسة صناعة الكوابل بسكرة في الفصل الموالي.

الفصل الثالث:
مساهمة المراجعة التحليلية في تقييم الاداء المالي لمؤسسة صناعة الكوابل (ENICAB) - بسكرة .

تمهيد

بعدما تناولنا في الفصول السابقة الإطار النظري لمتغيرات الدراسة والمتمثلة في تقييم الأداء المالي والمراجعة التحليلية، وكذا التطرق إلى العلاقة بينهما نظريا، سنحاول في هذا الفصل دراسة العلاقة بين متغيري الدراسة على ارض الواقع ومحاولة البرهنة عليها ميدانيا، لذا قمنا باختيار مؤسسة صناعة الكوابل بسكرة كمؤسسة دراسة حالة.

وسنحاول إبراز استخدام المراجعة التحليلية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة في هذا الفصل من خلال مبحثين:

المبحث الأول: تقديم المؤسسة محل الدراسة

المبحث الثاني: استخدام المراجعة التحليلية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة (ENICAB) –بسكرة–

المبحث الأول: تقديم المؤسسة محل الدراسة

يعد مركب صناعة الكوابل ببسكرة من أهم المركبات الصناعية ذات الطابع الاستراتيجي على المستوى الوطني والإفريقي، نظرا لقدرته التنافسية في مجال صناعة الكوابل وقدرته على تعويض المنتجات الأجنبية، بل براعته في تقنيات الإنتاج المتطورة والتي أدت إلى حصول المؤسسة على شهادات عالمية ووطنية بتقديمها لمنتجات عالية الجودة.

المطلب الأول: نشأة المؤسسة وهيكلها التنظيمي

الفرع الأول: نشأة المؤسسة وتطورها

استنادا للمرسوم رقم 242/80 الصادر بتاريخ 04 أكتوبر 1980 المتعلق بإعادة هيكلة المؤسسات العمومية الاقتصادية تم إعادة هيكلة المؤسسة الوطنية للصناعات الكهربائية والالكترونية (SONELEC) إلى عدة مؤسسات هي:

- ENIEM: المؤسسة الوطنية للصناعات الكهرومنزلية.
- ENIE:المؤسسة الوطنية لصناعة الأجهزة الإلكترونية.
- ENDIMEL:المؤسسة الوطنية لتوزيع العتاد الكهربائي.
- ENPEC:المؤسسة الوطنية لصناعة البطاريات.
- ENICAB:المؤسسة الوطنية لصناعة الكوابل.

وبمقتضى المرسوم رقم83/20 المؤرخ في 1980/01/01 أصبحت المؤسسة الوطنية لصناعة الكوابل مستقلة بذاتها ومقرها الجزائر العاصمة لتنبثق منها ثلاث وحدات هي:

- **وحدة جسر قسنطينة بالقبة:** وتختص في صناعة الأسلاك والكوابل الكهربائية ذات الضغط المنخفض والمتوسط وتبلغ طاقتها الإنتاجية 26000 طن سنويا.
- **وحدة واد السمار بالحراش:** والمختصة في صناعة الأسلاك والخيوط الهاتفية وتقدر طاقتها الإنتاجية بـ: 5500 طن سنويا.
- **وحدة بسكرة:** والمختصة في صناعة الكوابل الكهربائية. هذه الأخيرة انطلقت أشغالها ضمن المخطط الرباعي للتنمية الاقتصادية(1984/1980)بطاقة إنتاجية تقدر بـ: 28600 طن سنويا.

وقد انفصلت وحدة بسكرة عن المؤسسة الأم (المؤسسة الوطنية لصناعة الكوابل) بالعاصمة سنة 1998، لتصبح مؤسسة صناعة الكوابل EN.I.CA.Biskra.

تقع مؤسسة صناعة الكوابل بسكرة غرب مدينة بسكرة في المنطقة الصناعية وتتربع على مساحة 42 هكتار منها 16هكتار مغطاة في شكل ورشات إنتاج، ومباني إدارية ومخازن.

وفي سنة 2008 تم بيع 70% من أسهمها إلى مجمع جنرال كابل الأمريكية، والباقي بقي في يد شركات مساهمة الدولة SGP، وفي سنة 2017 استحوذ مجمع كوندور على 70% من الأسهم التي كانت في يد جنرال كابل، والباقي بقي كما هو.

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي للمؤسسة

يتكون الهيكل التنظيمي لمؤسسة الكوابل بسكرة من المديريات التالية:

1. **المديرية العامة:** تهتم بالإشراف والتنسيق بين الدوائر وذلك بمساعدة مجموعة استشارية مكونة من:
   - **السكرتارية:** لها علاقة مباشرة بالمدير العام، وتعتبر حلقة وصل بين المدير وباقي المديريات الأخرى.
   - **مكتب مساعد رئيس المدير العام للشؤون القانونية والمنازعات:** يهتم بمعالجة وحل النزاعات الداخلية بين العمال، الإدارات الخارجية وبين المؤسسة وموردیها وزبائنها.
   - **مكتب مساعد رئيس ضمان النوعية (الجودة):** مسؤول عن كل ما يتعلق بالجودة في المؤسسة وينوب عن الرئيس في حالة غيابه.
   - **مكتب رئيس مشروع المعلوماتية:** تتمثل مهمته في الخدمات التي تستفيد منها المؤسسة بالنسبة لمختلف النشاطات.
   - **مكتب مراقبة الحسابات:** يقوم بعملية المراجعة المحاسبية.
2. **المديرية التقنية:** تعتبر هذه الدائرة أساسية للمؤسسة، حيث أنها تتكون من 07 مصالح وكل مصلحة مختصة بمرحلة معينة في صنع الكوابل، ومصالح دائرة الإنتاج، كالآتي:
   - مصلحة تسيير وتخطيط الإنتاج.
   - مصلحة القلد والظفر.
   - مصلحة العزل والتغليف (PVC).
   - مصلحة العزل والتغليف (PVC/PRC).
   - مصلحة تحضير المادة العازلة.
   - مصلحة صنع البكرات.
   - مصلحة التوزيع.
3. **مديرية الموارد البشرية:** تقوم بتنظيم عمل الدوائر والمصالح، تأهيل العاملين وتوفير الشروط الحسنة للعمل (الترقية، التكوين، ...)، وكذلك تامين محيط العمل وتتكون من أربع مصالح، وهي:
   - مصلحة الوسائل العامة.
   - مصلحة الوقاية والأمن.
   - مصلحة المستخدمين.
   - مصلحة التكوين والخدمات الاجتماعية.
4. **مديرية الصيانة:** مهمتها صيانة الآلات والعتاد، تتكون من خمسة مصالح:
   - مصلحة الصيانة الكهربائية.
   - مصلحة المنهجية والمراقبة.
   - مصلحة توزيع المنافع.

- مصلحة الصيانة.
- مصلحة الدراسات.

5. **مديرية مراقبة الجودة:** مهمتها مراقبة جودة منتجات المؤسسة، تتكون من مصلحتين، هما:
   - مصلحة المخابر.
   - مصلحة حقل التجارب.
6. **مديرية التموين والمبيعات:** مهمتها تموين المؤسسة بالمواد الأولية، أو قطع الغيار، أو مواد العمل، وتتكون من أربعة مصالح، تتمثل في:
   - مصلحة مشتريات المواد الأولية.
   - مصلحة تسيير المخزون.
   - مصلحة العبور.
   - مصلحة قطع الغيار.
7. **مديرية المالية والمحاسبة:** مهمتها تسجيل العمليات المالية والمحاسبية، وتهدف إلىإعطاء صورة واضحة للوضع المالي والمحاسبي للمؤسسة، تتكون من أربع مصالح:
   - مصلحة الميزانية.
   - مصلحة المالية.
   - مصلحة المحاسبة التحليلية.
   - مصلحة المحاسبة العامة.

ويمكن تلخيص المصالح والمديريات التي تتكون منها مؤسسة صناعة الكوابل في الشكل التالي:

الشكل رقم (12): الهيكل التنظيمي لمؤسسة (ENICAB)

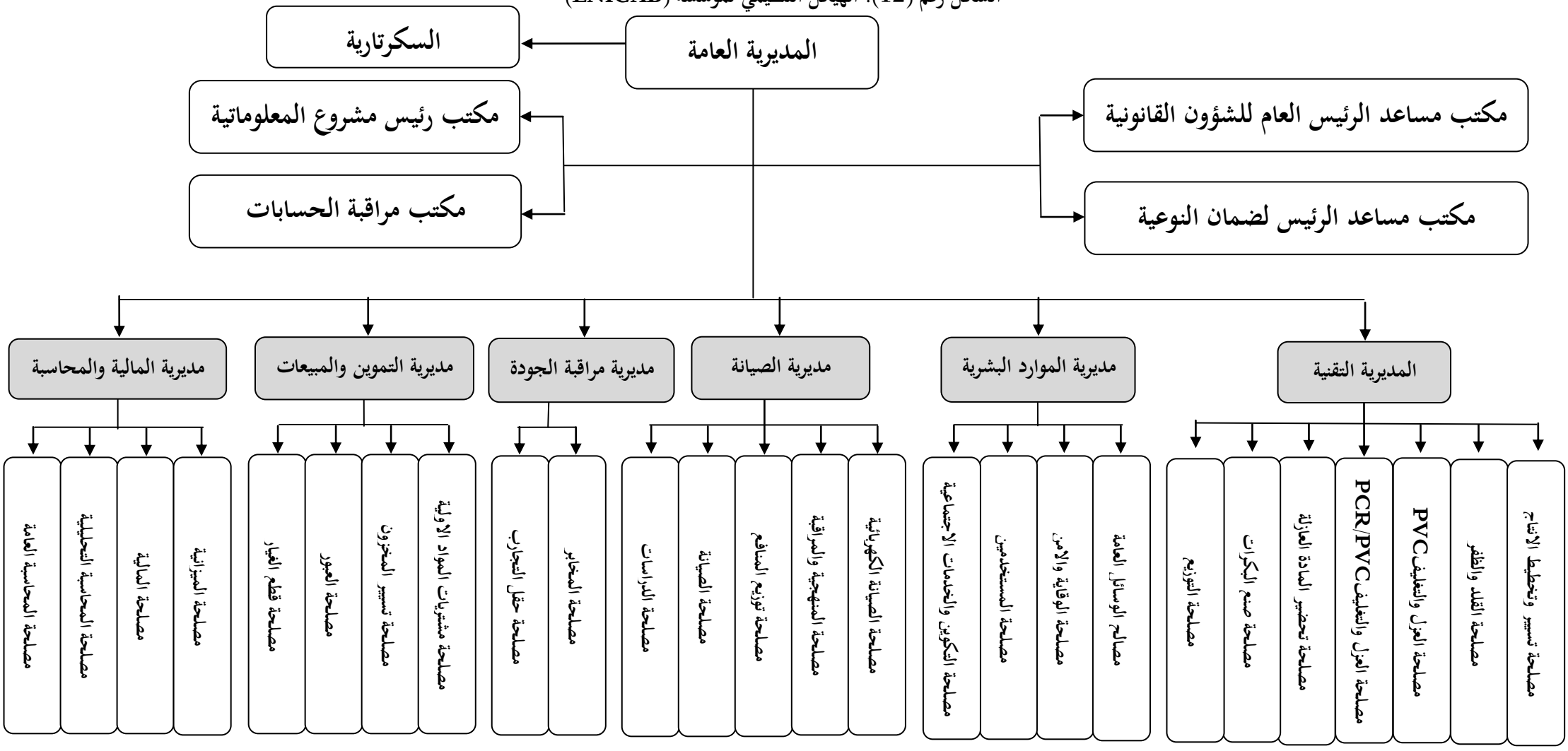

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معلومات مصلحة التكوين بالمؤسسة

المطلب الثاني: نشاط المؤسسة وأهميتها الاقتصادية

الفرع الأول: نشاط المؤسسة

يقوم نشاط المؤسسة على إنتاج عدة أصناف من الكوابل الكهربائية وهذا نتيجة لاستعمالها لتكنولوجيا متطورة في هذا المجال، إذ تمكنت المؤسسة من التخصص في إنتاج أكثر من 400 نوع من الكوابل الكهربائية حيث يمكن ترتيبها وجمعها في ثلاث مجموعات كبيرة، وهي:

1. **كوابل منزلية:** تستعمل في البنايات والاستخدام المنزلي يتراوح ضغطها من 250 إلى 750 فولط، شبكت توزيع هذه المجموعة مكونة من 30 موزع معتمد عبر كامل التراب الوطني، تجدر الإشارة هنا أن ايرادات هذه المجموعة تمثل 50% من إيرادات المؤسسة وباقي الإيرادات تأتي من المجموعات المتبقية.
2. **كوابل صناعية (اختصاص):** وهي كوابل مخصصة لغرض صناعي، كتشغيل الآلات، المحركات، ... الخ، من هذه المجموعة نجد فرعين مهمين هما:
   - كوابل كهربائية ذات التوتر المتوسط والعالي.
   - كوابل التوزيع أو الشبكات الكهربائية.
3. **كوابل حسب الطلب:** هنا يكون المنتوج حسب طلب الزبون، مثل: سفينة طارق بن زياد، وهنا تكمن خبرة وتنافسية المؤسسة حيث القيمة المضافة تظهر في هذا النوع من المنتجات.

كما تنتج المؤسسة بكرات خشبية بأحجام مختلفة لتلف حولها الكوابل، وتنتج أيضا مادة الـ PVCالتي تستعمل كمادة حشو أو كمادة عازلة.

الفرع الثاني: الأهمية الاقتصادية للمؤسسة

إن مؤسسةENICAB تعتبر واحدة من بين المؤسسات الوطنية الهامة نظرا للأهمية الاقتصادية التي تتميز بها، ويتضح ذلك من خلال الأهداف التي أنشأت من أجلها.

فإنشاء مؤسسةENICABجاء لتحقيق جملة من الأهداف أهمها:

- تلبية احتياجات السوق الوطنية من الكوابل الكهربائية.
- إمكانية توزيع المنتجات الوطنية من الكوابل الكهربائية في السوق العالمية.
- القضاء على البطالة بتشغيل عدد كبير من العمال.
- إدخال التكنولوجيا الحديثة والمتطورة في صناعة الكوابل.
- تدعيم هيكل الاقتصاد الوطني.
- تخفيف نسبة استراد الكوابل من السوق الخارجية، والقضاء على التبعية الاقتصادية.
- المساهمة في جلب العملة الصعبة.
- تحسين صورة المنتجات الوطنية في السوق العالمية.
- تزويد الدول الإفريقية وخاصة دول المغرب العربي باحتياجاتها من الكوابل.

الفرع الثالث: موردي المؤسسة وزبائنها

تمتلك المؤسسة مجموعة من الموردين أجانب ومحليين، نذكر منهم:

- SARCUYSAN: هي مؤسسة تركية تستورد منها النحاس.
- CABLE MIDAL: هي مؤسسة بحرينية تستورد منها الألمنيوم.
- TEKFEN: هي مؤسسة تركية تستورد منها مادةPVC.
- تستورد مادة PRC من مؤسسة BOREALIS البلجيكية وكذا من مؤسسة PLASCOM السعودية.
- تتحصل على مادة PVC والخشب من مؤسسة ENAB بسكيكدة.
- تتزود بمادة PVC ومادة النحاس أيضا من مؤسسة ENG بالخروب.

أما من أهم زبائن المؤسسة نجد:

- المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز SONELGAZ.
- مؤسسة KAHRIF.
- المؤسسات الخاصة والعمومية التي تستهلك الكوابل أو تعيد تسويقها.

بعد التعرف على المؤسسة ونظام العمل فيها، والوظائف الموجودة وطريقة القيام بها،تم ملاحظة وجود جدية وصرامة وتطبيق ممتاز لكل الأعمال، إلا أنه تم مصادفة عراقيل في الحصول على المعلومات التي تخص موضوع دراستنا، والتي تتمثل في صعوبة الاتصال برئيس قسم المحاسبة لإجراء المقابلة وطرح مجموعة من الأسئلة حول الموضوع.

المبحث الثاني: مساهمة المراجعة التحليلية في تقييم الأداء المالي لمؤسسة (ENICAB) –بسكرة–

تشير المراجعة التحليلية إلى عملية فحص انتقادي للعلاقات القائمة بين أرصدة القوائم المالية وذلك بغرض التأكد من اتساق الأرصدة مع بعضها واتساقها مع الاتجاهات الاقتصادية السائدة، وأيضا اتساقها مع معرفة المراجع وخبرته وحكمه الشخصي، وهي توفر للمراجع إثباتا في مجالات كانت نتائج اختباراتها غير مقنعة.

ونظرا لتعدد القوائم المالية فقط ركزنا في دراستنا على جدول الميزانية أو قائمة المركز المالي لأنها تمثل أهم القوائم المستخدمة في التقييم والحكم على الأداء المالي للمؤسسة.

يهتم تحليل الميزانية بدراسة التغيرات التي تحدث لعناصرها للمقارنة حتى يمكن قياس وتحديد مدى النمو او الانخفاض في المركز المالي للمؤسسة.

المطلب الأول: إجراءات المراجعة المتبعة في المؤسسة

تعتمد المؤسسة على المراجعة الداخلية من خلال مدققين داخليين مؤهلين مستقلين عن المصالح والتابعين للمديرية العامة للمؤسسة، ويقومون بإعداد تقارير دورية لفائدة المسئول الأول على المؤسسة، وتتضمن هاته التقارير إبداء رأيه باستقلالية وحيادية ،وذلك بإتباعهم لمعايير المراجعة الداخلية، إذ يقومون بفحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية، وفحص كل ما يتعلق بالمؤسسة من أنشطة وخطط وسياسات وقرارات، و مراجعة حسابات المؤسسة بصفة دورية.

وعند قيامهم بعملية المراجعة يقومون أوال بإعداد برنامج سنوي شامل لجميع عمليات ومراحل المراجعة وتحديد أهم المصالح التي سوف يتم مراجعتها، وتواريخ تنفيذ جميع عمليات المراجعة الداخلية.

ويتم توزيع هذا البرنامج على جميع مستويات المؤسسة لكي يتفرغ جميع الموظفين ويحضر أنفسهم لتقديم أية معلومات يحتاجها المراجع الداخلي، وفي حالة عدم تلاءم برنامج المراجع مع توقيت المصالح محل المراجعة فإنه يتم تغيير التوقيت وإعداده بما يتوافق مع تلك المصالح، وبذلك يصبح المراجع والمصالح المعنية ملتزمة بهذا البرنامج.(بن مسعود، 2015، صفحة 99)

مما سبق يمكن القول ان المؤسسة لا تطبق المراجعة التحليلية، ولذلك سنحاول تطبيق المراجعة التحليلية على معلومات المؤسسة محل الدراسة من خلال المطالب الموالية.

المطلب الثاني: تحليل تطور عناصر ميزانية المؤسسة للفترة (2017-2019)

من أجل دراسة مساهمة الميزانية كأسلوب للمراجعة التحليلية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة قمنا باختيار ميزانية هاته الأخيرة للفترة ما بين 2017-2019 .

الفرع الأول: إعداد الميزانية الوظيفية

لمعرفة مدى تطور عناصر ميزانيات المؤسسة خلال الفترة المدروسة قمنا بتحويل هاته الأخيرة إلى ميزانيات وظيفية، حسب التحليل الوظيفي الذي جاء به النظام المحاسبي الجديد SCF

أولا: جانب الأصول

تعمل الميزانية الوظيفية على تصنيف أصول المؤسسة التي تمثل استخدامات حسب انتمائها الوظيفي (استثمار، تمويل، استغلال، خارج الاستغلال)، وبالاعتماد على (الملحق رقم 01) (الملحق رقم 02) (الملحق رقم 03) قمنا بتحويل ميزانية المؤسسة جانب الأصول لتلك الفترة إلى ميزانية وظيفية لجانبها الأصول كما هو موضح في الشكل التالي:

الجدول رقم (10): أصول ميزانية مؤسسة (ENICAB) للفترة (2017-2019) الوحدة: دج

الاستخدامات ACTIFS	2019	2018	2017
الاستخدامات المستقرة			
أصول غير جارية "ثابتة"ACTIFS NON COURANTI			
فارق الشراء Ecart d'acquisition «good Will			
تثبيتات معنوية immobilisations incorporelles	**42335425**	**42335425**	**41983425**
تثبيتات مادية immobilisations Corporelles			
أراضي	8389680000	37098639	37098639
مباني	2218384636	2198870548	2198870548
الممتلكات والمنشآت والمعدات الأخرى	3183084013	3552081309	3526051939
الأصول الثابتة الامتياز			
تثبيتات قيد التقدم immobilisationsencours	**35156379**	**23242769**	**10953266**
تثبيتات مالية immobilisations financiéres			
الأوراق المالية التي تم المحاسبة عنها باستخدام طريقة حقوق الملكية			
استثمارات حقوق الملكية الأخرى والذمم المدينة ذات الصلة			
الأوراق المالية الثابتة الأخرى			
القروض والأصول المالية غير المتداولة الأخرى	6886831	2741388	225335811
الأصول الضريبية المؤجلة	144859571	182841879	206254130
مجموع الاستخدامات المستقرة	**14020386855**	**6039211957**	**6246547758**
الاستخدامات المتداولة			
الاستخدامات المتداولة للاستغلال	**6728558248**	**5939301487**	**4575227532**
المخزونات والمنتجات قيد الصنع	6080512282	4668731569	3745141525
الزبائن	614317133	1187281232	737859373
المدينين الآخرين	33728833	83288686	92226634
الاستخدامات المتداولة خارج الاستغلال	**345728809**	**124723013**	**154481572**
الضرائب وما شابه ذلك	345728809	124723013	154481572
ذمم مدينة أخرى واستخدامات مماثلة			
استخدامات الخزينة	**313419539**	**1323746199**	**1492491437**
الاستثمارات والأصول المالية المتداولة الأخرى			
الخزينة	313419539	1323746199	1492491437
مجموع الاستخدامات المتداولة	**7387706596**	**7387770699**	**6222200541**
المجموع العام للاستخدامات	**21408093451**	**13426982656**	**12468748299**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق من المؤسسة

ثانيا: جانب الخصوم

تعمل الميزانية الوظيفية على تصنيف خصوم المؤسسة التي تمثل موارد حسب انتمائها الوظيفي (استثمار، تمويل، استغلال، خارج الاستغلال)، وبالاعتماد على (الملحق رقم 04) (الملحق رقم 05) (الملحق رقم 06) قمنا بتحويل ميزانية المؤسسة جانب الخصوم لتلك الفترة إلى ميزانية وظيفية لجانبها الخصوم كما هو موضح في الشكل التالي:

الوحدة: دج

الجدول رقم (11): خصوم ميزانية مؤسسة (ENICAB) للفترة (2017-2019)

الخصوم	2019	2018	2017
الموارد الدائمة			
الاموال الخاصة	**19854047063**	**11753426863**	**10598610667**
رأس المال الصادر	1010000000	1010000000	1010000000
رأس المال لم يسمى			
أقساط التأمين والاحتياطيات - احتياطيات مجمعة (1)	4338963757	4224728430	4224728430
إعادة التقييم	8352581360		
فرق التكافؤ (1)			
صافي الدخل - نصيب مجموعة الدخل الصافي (1)	216835180	375330886	131126135
حقوق الملكية الأخرى - الأرباح المحتجزة	1004383147	1004383147	198048056
حصة الشركة المندمجة (1)			
حصة حقوق الأقلية (1)			
مجموع الاهتلاكات والمؤونات	**4931283619**	**5138984400**	**5034708046**
الديون المالية	**232446680**	**223274341**	**325500698**
القروض والديون المالية			
الضرائب (المؤجلة والمخصصة)			
الديون الأخرى غير الجارية			
المخصصات والدخل المؤجل	232446680	223274341	325500698
مجموع الموارد الدائمة	**20086493743**	**11976701204**	**10924111365**
الموارد المتداولة			
الموارد المتداولة للاستغلال	**182171768**	**320246772**	**388821536**
الضرائب	59725663	12523522	10334311
ديون أخرى	122446105	307723250	378487225
الموارد المتداولة خارج الاستغلال	**325890182**	**994334365**	**1155815398**
حسابات الدفع	325890182	994334365	1155815398
موارد الخزينة	**813537758**	**135700314**	**-**
خزينة الخصوم	813537758	135700314	-
مجموع الموارد المتداولة	**1321599708**	**1450281451**	**1544636934**
المجموع العام للموارد	**21408093451**	**13426982655**	**12468748299**

(1) لا تستعمل إلا في القوائم المالية المدمجة. **المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق من المؤسسة**

الفرع الثاني: إعداد الميزانية الوظيفية المختصرة

من خلال هذا الجزء سنقوم بعرض الميزانية الوظيفية المختصرة خلال فترة الدراسة (2017-2019)، حيث يجدر بنا أن نشير بان الميزانية المختصرة هي الجدول الذي يظهر لنا المجاميع الكبرى للميزانية الوظيفية المعدة سابقا.

أولا: الميزانية الوظيفية المختصرة للمؤسسة جانب الأصول للفترة (2017-2019):تظهر في الجدول التالي:

الجدول رقم (12): الميزانية الوظيفية المختصرة جانب الأصول لمؤسسة (ENICAB) للفترة (2017-2019)

الأصول	2017		2018		2019	
	المبالغ	النسبة المالية	المبالغ	النسبة المالية	المبالغ	النسبة المالية
الاستخدامات المستقرة	6246547758	50.10%	6039211957	44.98%	14020386855	65.49%
الاستخدامات المتداولة	6222200541	49.90%	7387770699	55.02%	7387706596	34.51%
إ م للاستغلال	4575227532	36.69%	5939301487	44.23%	6728558248	31.43%
إ م خارج الاستغلال	154481572	1.24%	124723013	0.93%	345728809	1.61%
إ الخزينة	1492491437	11.97%	1323746199	9.86%	313419539	1.46%
المجموع الأصول	12468748299	%100	13426982656	100%	21408093451	100%

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

انطلاقا من الجدول أعلاه نلاحظ التطور الذي طرأ على عناصر الأصول سواء بالزيادة أو النقصان، حيث في سنة 2017 تم توزيع مجموع الأصول مناصفة بين الاستخدامات المستقرة والاستخدامات المتداولة حيث تم توزيع المجموع حسب النسب التالية **50.10%** و**49.90%**على الترتيب،بينما في سنة 2018 نلاحظ ارتفاع طفيف في مجموع الأصول مقارنة بسنة 2017 بنسبة تقدر بـ **7.68%**بسبب ارتفاع طفيف في الاستخدامات المتداولة بنسبة تقدر بـ **5.12%**، وانخفاض طفيف في الاستخدامات المستقرة بنسبة تقدر بـ (**3.31%-**)، أما في سنة 2019 ارتفع مجموع الأصول ارتفاعا ملحوظا مقارنة بسنة 2018 بنسبة تقدر بـ **59.44%** وذلك بسبب ارتفاع في الاستخدامات المستقرة مقارنة بسنة 2018 بنسبة تقدر بـ **20.51%** مع ثبات في قيمة الاستخدامات المتداولة مقارنة بسنة 2018.

ثانيا: الميزانية الوظيفية المختصرة للمؤسسة جانب الأصول للفترة (2017-2019):تظهر في الجدول التالي:

الجدول رقم (13): الميزانية الوظيفية المختصرة جانب الخصوم لمؤسسة (ENICAB) للفترة (2017-2019)

الأصول	2017		2018		2019	
	المبالغ	النسبة المالية	المبالغ	النسبة المالية	المبالغ	النسبة المالية
الموارد الدائمة	10924111365	87.61%	11976701204	89.20%	20086493743	93.83%
الموارد الخاصة	10598610667	85.00%	11753426863	87.54%	19854047063	92.74%
الديون المالية	325500698	2.61%	223274341	%1.66	232446680	1.09%
الموارد المتداولة	1544636934	%12.39	1450281451	%10.80	1321599708	6.17%
م م للاستغلال	388821536	%3.12	320246772	%2.39	182171768	0.85%
م م خارج الاستغلال	1155815398	%9.27	994334365	%7.41	325890182	1.52%
موارد الخزينة	-	-	135700314	%1.01	813537758	3.80%
المجموع الخصوم	12468748299	%100	13426982656	100%	21408093451	100%

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

انطلاقا من الجدول أعلاه نلاحظ التطور الذي طرأ على عناصر الخصوم سواء بالزيادة أو النقصان، حيث في سنة 2017 نلاحظ أن الموارد الدائمة تمثل **87.61%** من مجموع الخصوم و**12.39%** تمثل الموارد المتداولة وقد يعود السبب إلى انعدام في موارد الخزينة، بينما في سنة 2018 نلاحظ ارتفاع طفيف في مجموع الأصول مقارنة بسنة 2017 بنسبة تقدر بـ **7.68%**بسبب ارتفاع طفيف في الموارد المتداولة بنسبة تقدر بـ **1.59%**، وانخفاض طفيف في الموارد الدائمة بنفس نسبة ارتفاع الموارد المتداولة، أما في سنة 2019 ارتفع مجموع الخصوم ارتفاعا ملحوظا مقارنة بسنة 2018 بنسبة تقدر بـ **59.44%** وذلك بسبب ارتفاع في الموارد الدائمة مقارنة بسنة 2018 بنسبة تقدر بـ **4.63%** وانخفاض طفيف في الموارد المتداولة مقارنة بسنة 2018 بنسبة تقدر بـ (**-4.63%**).

المطلب الثالث:استخدام مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية كأسلوب للمراجعة التحليلية لتقييم الأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة

الفرع الأول: استخدام مؤشرات التوازن المالي

في هذا الجزء سوف نقوم بحساب مؤشرات التوازن للمؤسسة حلال الفترة (2017-2019) والتي تتمثل في: مؤشر رأسمال العامل وأنواعه، مؤشر احتياجات رأسمال العامل وأنواعه، والخزينة.

أولا: رأسمال العامل:يعتبر رأس المال العامل كهامش أمان مالي يمكن للمؤسسة من تحقيق التوازن المالي، كما أنه يساعد على إعطاء حكم ملائم على الحالة الاقتصادية والمالية للمؤسسة، والجدول التالي يوضح تطور رأس المال العامل للمؤسسة خلال فترة الدراسة كما يلي:

الجدول رقم (14): تطور رأسمال العامل وأنواعه للفترة (2017-2019)

البيان	2017	2018	2019
موارد دائمة	10924111365	11976701204	20086493743
- استخدامات مستقرة	6246547758	6039211957	14020386855
= رأسمال العامل الدائم	4677563607	5937489247	6066106888
أموال خاصة	10598610667	11753426863	19854047063
- استخدامات مستقرة	6246547758	6039211957	14020386855
= رأسمال العامل الخاص	4352062909	5714214906	5833660208
استخدامات متداولة	6222200541	7387770699	7387706596
= رأسمال العامل الإجمالي	6222200541	7387770699	7387706596
رأسمال العامل الإجمالي	6222200541	7387770699	7387706596
- رأسمال العامل الخاص	4352062909	5714214906	5833660208
= رأسمال العامل الأجنبي	1870137632	1673555793	1554046388

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانية الوظيفية المختصرة

نلاحظ من خلال الجدول أن:

1. **تحليل رأسمال العامل الدائم (الصافي):** رأسمال العامل الصافي للمؤسسة موجب وفي حالة تصاعد خلال الفترة (2017-2019)، بلغت نسبة التغير من سنة 2017 إلى سنة 2018 إلى 26.94% بينما زادت من سنة 2018 إلى سنة 2019 بـ 2.17%.ويشير ذلك إلى أن المؤسسة متوازنة ماليا على المدى الطويل، وحسب هذا المؤشر تم تغطية جميع الاستخدامات الثابتة بواسطة الموارد الدائمة، وحققت فائضا ماليا يمكن استخدامه في تمويل الأصول المتداولة وبالتالي المؤسسة بعيدة عن خطر العسر المالي.
2. **تحليل رأسمال العامل الخاص:**إن رأسمال العامل الخاص موجب خلال الفترة (2017-2019)، كما لاحظنا ان رأسمال العامل الخاص متصاعد خلال فترة الدراسة حيث بلغت نسبة التغير من سنة 2017 إلى سنة 2018 إلى 31.30% بينما زادت من سنة 2018 إلى سنة 2019 بـ 2.09%.وهي الوضعية المثلى للمؤسسة على المدى الطويل، وحسب هذا المؤشر تم تغطية جميع الاستخدامات الثابتة بواسطة الأموال الخاصة، وحققت فائضا ماليا يمكن استخدامه في تمويل جزء من الاستخدامات المتداولة.
3. **تحليل رأسمال العامل الإجمالي:** إن رأسمال العامل الإجمالي موجب خلال الفترة (2017-2019)،كما لاحظنا أن رأسمال العامل الإجمالي متصاعد خلال فترة الدراسة حيث بلغت نسبة التغير من سنة 2017 إلى سنة 2018 إلى 18.73% بينما من سنة 2018 إلى سنة 2019 لم يتغير رأسمال العامل الإجمالي وبقي على نفس المستوى.وهذا يدل على أن للمؤسسة سيولة معتبرة.
4. **تحليل رأسمال العامل الأجنبي:** إن رأسمال العامل الأجنبي موجب خلال الفترة (2017-2019)،كما لاحظنا أن رأسمال العامل الأجنبي متنازل خلال فترة الدراسة حيث بلغت نسبة التغير من سنة 2017 إلى سنة 2018 إلى (10.51%-) بينما انخفضت من سنة 2018 إلى سنة 2019 بـ (7.14%-) وهذا يدل على أن المؤسسة تعتمد بشكل كبير على

الديون لتمويل احتياجاتها خاصة في المدى القصير. فإذا بقي هذا المؤشر على هذه الوتيرة (متنازل) قد تقع المؤسسة في عسر مالي.

ثانيا: احتياجات رأسمال العامل: إن الاحتياجات من رأس المال العامل تشير إلى رأس المال العامل الأمثل. أي ذلك الجزء من الموارد الدائمةالممول لجزء من الاستخداماتالاستغلال، والذي يضمن للمؤسسة توازنها المالي الضروري.

والجدول التالي يوضح تطور احتياجات رأس المال العامل للمؤسسة خلال فترة الدراسة كما يلي:

الجدول رقم (15): تطور احتياجات رأسمال العامل وأنواعه للفترة (2017-2019)

البيان	2017	2018	2019
استخدامات الاستغلال	**4575227532**	**5939301487**	**6728558248**
- موارد الاستغلال	**388821536**	**320246772**	**182171768**
احتياجات رأسمال العامل للاستغلال	**4186405996**	**5619054715**	**6546386480**
استخدامات خارج الاستغلال	**154481572**	**124723013**	**345728809**
- موارد خارج الاستغلال	**1155815398**	**994334365**	**325890182**
احتياجات رأسمال العامل خارج الاستغلال	**1001333826-**	**869611352-**	**19838627**
احتياجات رأسمال العامل للاستغلال	**4186405996**	**5619054715**	**6546386480**
- احتياجات رأسمال العامل خارج الاستغلال	**- 1001333826**	**- 869611352**	**19838627**
احتياجات رأسمال العامل	**3185072170**	**4749443363**	**6566225107**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانية الوظيفية المختصرة

نلاحظ من خلال الجدول أن:

1. **تحليل احتياجات رأسمال العامل للاستغلال:** إن احتياجات رأسمال العامل للاستغلال موجب خلال الفترة (2017-2019)، كما لاحظنا أن احتياجات رأسمال العامل للاستغلال متصاعد خلال فترة الدراسة حيث بلغت نسبة التغير من سنة 2017 إلى سنة 2018 إلى 34.22% بينما زادت من سنة 2018 إلى سنة 2019 بـ 16.50%.وهذا يدل على أن آجال دوران كل من المخزون والحقوق أبطأ من أجال دفع الموردين.
2. **تحليل احتياجات رأسمال العامل خارج الاستغلال:** إن احتياجات رأسمال العامل خارج الاستغلال سالب بمبلغ قدره (-1001333826) دج في سنة 2017 وقد ارتفع بمعدل 13.15%خلال الفترة (2017-2018)إلا انه في سنة 2018 سجلت مبلغ سالب يقدر بـ (-869611352) دج، وهذه المبالغ السالبة ناتج عن النشاط غير العادي للمؤسسة، وهذا ما خفض من حدة العجز في السيولة السابق.أما في سنة 2019 نلاحظ انه أعطى نتيجة موجبة وقد بلغ مبلغها إلى 19838627 دج حيث ارتفع بمعدل 102.28% بالنسبة لسنة 2018.

3. تحليل احتياجات رأسمال العامل: إن احتياجات رأسمال العامل موجب خلال الفترة (2017-2019)، ، حيث أن احتياجاتها اكبر من مواردها. حيث في سنة 2017 سجلت مبلغ قدر بـ 3185072170 دج ثم ارتفعت في سنة 2018 بمعدل 49.12% لتصل إلى مبلغ قدره 4749443363 دج ثم ارتقت مرة أخرى في سنة 2019 بمعدل 38.25% لتصل إلى مبلغ قدره 6566225107 دج.وهذا يدل على أن الدورة تحتاج إلى موارد

ثالثا: الخزينة:تشير الخزينة إلى مجموع الأموال الجاهزة التي توجد تحت تصرف المؤسسة لمدة دورة استغلالية، أي مجموع الأموال السائلة التي تستطيع المؤسسة استخدامها فورا .

والجدول التالي يوضح تطور خزينة المؤسسة خلال فترة الدراسة كما يلي:

الجدول رقم (16): تطور الخزينة للفترة (2017-2019)

البيان	2017	2018	2019
استخدامات الخزينة	1492491437	1323746199	313419539
- موارد الخزينة	-	135700314	813537758
الخزينة	1492491437	1188045885	-500118219

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانية الوظيفية المختصرة

نلاحظ من الجدول أعلاه أن الخزينة موجبة خلال الفترة (2017-2018)، حيث في سنة 2017 سجلت مبلغ قدره 1492491437 دج، ثم ارتفعت في سنة 2018 بمعدل قدره 20.40% لتصل إلى مبلغ 1188045885 دج، وهذا يدل على أنرأسمال العامل اكبر من احتياج رأسمال العامل وهي وضعية حسنة ومقبولة. إلا أنها ليست الوضعية المثلى لأنها تدل على وجود أموال معطلة يمكن استغلالها. وفي سنة 2019 انخفضت إلى مبلغ (- 500118219) دج أي بمعدل (- 142.10%). وهذا يدل على أنرأسمال العامل اقل من احتياج رأسمال العامل وهي أسوء وضعية لان المؤسسة تصبح عاجزة عن الوفاء بالتزاماتها والديون قصيرة الأجل وهي وضعية قد تؤدي إلى إفلاس المؤسسة في حال استمرارها لمدة زمنية طويلة.

وبعد دراسة مؤشرات التوازن المالي للمؤسسة خلال الفترة (2017-2019) وتحليلها وتفسيرها نضع الجدول التالي الذي يشمل تلخيص لجميع مؤشرات التوازن المالي المتعلقة بالمؤسسة محل الدراسة ونسب نموها وتطورها كما يلي:

الجدول رقم (17): مؤشرات التوازن المالي للمؤسسة للفترة (2017-2019)

البيان	2017	التغير	2018	التغير	2019
رأس مال العامل الدائم	4677563607	%26.94	5937489247	2.17%	6066106888
رأس مال العامل الخاص	4352062909	31.30%	5714214906	2.09%	5833660208
رأس مال العامل الإجمالي	6222200541	18.73%	7387770699	0.00%	7387706596
رأس مال العامل الأجنبي	1870137632	10.51%	1673555793	-7.14%	1554046388
احتياجات راسمال العامل للاستغلال	4186405996	34.22%	5619054715	16.50%	6546386480
احتياجات راسمال العامل خارج الاستغلال	-1001333826	-13.15%	-869611352	-102.28%	19838627
احتياجات راسمال العامل	3185072170	49.12%	4749443363	38.25%	6566225107
الخزينة	1492491437	-20.40%	1188045885	-142.10	-500118219

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معلومات المؤسسة

الفرع الثاني: :استخدام مؤشرات النسب المالية

بعد أن قمنا بتحليل الميزانية الوظيفية بواسطة مؤشرات التوازن المالي سنقوم في هذا الجزء بالتحليل بواسطة النسب المالية.

أولا: نسب التمويل والاستقلالية المالية: تظهر في الجدول التالي:

الجدول رقم (18): نسب التمويل والاستقلالية المالية للمؤسسة للفترة (2017-2019)

البيان	2017	2018	2019
الموارد الدائمة / الاستخدامات المستقرة	10924111365 / 6246547758	11976701204 / 6039211957	20086493743 / 14020386855
نسبة التمويل الدائم	**1.75**	**1.98**	**1.43**
أموال خاصة / استخدامات مستقرة	10598610667 / 6246547758	11753426863 / 6039211957	19854047063 / 14020386855
نسبة التمويل الخاص	**1.70**	**1.95**	**1.42**
الأموال الخاصة / مجموع الخصوم	10598610667 / 12468748299	11753426863 / 13426982655	19854047063 / 21408093451
نسبة الاستقلالية المالية	**0.85**	**0.88**	**0.93**
الديون المالية / مجموع الأصول	325500698 / 12468748299	223274341 / 13426982655	232446680 / 21408093451
نسبة قابلية السداد	**0.03**	**0.02**	**0.01**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معلومات المؤسسة

نلاحظ من خلال الجدول ما يلي:

1. **تحليل نسبة التمويل الدائم:**نلاحظ أن نسبة التمويل الدائم عرفت تغير موجب خلال سنة 2018 بمقدار 0.23 لتنخفض سنة 2019 بمقدار 0.55 مقارنة بسنة 2018، كما أن هذه النسبة جاءت اكبر من 1 خلال الفترة (2017-2019) وهذا دليل على أن الحد الأدنى للتوازن محقق ما يدل على أن الاستخدامات الثابتة التي تمتلكها المؤسسة تقوم بتمويلها كلها عن طريق الموارد الدائمة مع وجود هامش أمان يعبر عن فائض تغطية الاستخدامات الثابتة تمول به الاستخدامات المتداولة للمؤسسة.
2. **تحليل نسبة التمويل الخاص:** نلاحظ أن نسب التمويل الخاص عرفت تغير موجب خلال سنة 2018 بمقدار 0.25 لتنخفض سنة 2019 بمقدار 0.53 مقارنة بسنة 2018،كما أن هذه النسبة جاءت اكبر من 1 خلال الفترة (2017-2019) ما يعني أن المؤسسة طوال هذه المدة تعتمد على الأموال الخاصة لتمويل استخداماتها المستقرة، أي أن المؤسسة مستقلة ماليا.
3. **تحليل نسبة الاستقلالية المالية:** نلاحظ أن هذه النسبة عرفت تغير موجب خلال سنة 2018 بمقدار 0.03 لتنخفض سنة 2019 بمقدار 0.05 مقارنة بسنة 2018، كما أن هذه النسبة جاءت اكبر من النسبة المعيارية 0.5 خلال الفترة

(2017-2019) وهذا يدل على أن المؤسسة في وضعية جيدة وتتمتع باستقلالية مالية مقبولة وتفسير ذلك أنها تعتمد في تمويل استثماراتها على أموالها الخاصة بالدرجة الأولى.

4. **تحليل نسبة قابلية السداد:** نلاحظ أن هذه النسبة عرفت تغير سالب خلال سنة 2018 بمقدر 0.01 وبنفس المقدار في سنة 2019 مقارنة بسنة 2018، حيث تعبر هذه النسبة عن الضمان الذي تمنحه المؤسسة لدائنيها مما يزيد من ثقتهم لها، والمؤسسة في وضعية جيدة لأنها حققت نسب اقل من النسبة المعيارية 0.5 وهي نسب صغيرة جدا.

ثانيا: نسب الهيكل التمويلي واليسر المالي: تظهر في الجدول التالي:

الجدول رقم (19): نسب الهيكل التمويلي واليسر المالي للمؤسسة للفترة (2017-2019)

البيان	2017	2018	2019
الديون المالية / الأموال الخاصة	325500698 / 10598610667	223274341 / 11753426863	232446680 / 19854047063
نسبة المديونية العامة	**0,03**	**0,02**	**0,01**
الديون المالية + الموارد المتداولة / الأموال الخاصة	1870137632 / 10598610667	167355792 / 11753426863	1554046388 / 19854047063
نسبة المديونية الطويلة والمتوسطة الآجل	**0,18**	**0,14**	**0,08**
الموارد المتداولة / الأموال الخاصة	1544636934 / 10598610667	1450281451 / 11753426863	1321599708 / 19854047063
نسبة المديونية قصيرة الأجل	**0,15**	**0,12**	**0,07**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معلومات المؤسسة

نلاحظ من خلال الجدول ما يلي:

1. **نسبة المديونية العامة:** نلاحظ أن نسبة المديونية العامة عرفت تغير موجب خلال سنة 2018 بمقدر 0.01 لتنخفض في سنة 2019 بنفس المقدار مقارنة بسنة 2018، كما أن هذه النسبة حققت نسب اقل من النسبة المعيارية 0.5 خلال الفترة (2017-2019) وهذا يدل على أن المؤسسة في وضعية سليمة وتسمح لها بطلب قروض جديدة لان الدائنين يثقون في قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها.
2. **نسبة المديونية الطويلة والمتوسطة الأجل:** نلاحظ أن نسبة المديونية الطويلة والمتوسطة الأجل عرفت تغير سالب خلال سنة 2018 بمقدر 0.04 لتنخفض سنة 2019 بمقدار 0.06 مقارنة بسنة 2018، كما أن المؤسسة حققت نتائج منخفضة خلال الفترة (2017-2019) وهذا دليل على أن الخطر الذي يتعرض له المقرضون منخفض في المؤسسة.
3. **المديونية قصيرة الأجل:** نلاحظ أن نسبة المديونية قصيرة الأجل عرفت تغير سالب خلال سنة 2018 بمقدر 0.03 لتنخفض سنة 2019 بمقدار 0.05 مقارنة بسنة 2018، كما أن المؤسسة خلال الفترة (2017-2019) سجلت نسب صغيرة جدا وهذا يعني أن الديون القصيرة الأجل لا تساهم في ارتفاع نسبة المديونية العامة للمؤسسة.

ثالثا: نسب هيكلة الأصول:تظهر في الجدول التالي:

الجدول رقم (20): نسب هيكلة الأصول للمؤسسة للفترة (2017-2019)

البيان	2017	2018	2019
الاستخدامات المستقرة / مجموع الاستخدامات	6246547758 / 12468748299	6039211957 / 13426982656	14020386855 / 21408093451
نسبة الاستخدامات المستقرة	**0.5**	**0.45**	**0.65**
الاستخدامات المتداولة / مجموع الاستخدامات	6222200541 / 12468748299	7387770699 / 13426982656	7387706596 / 21408093451
نسبة الاستخدامات المتداولة	**0.5**	**0.55**	**0.35**
استخدامات الخزينة / مجموع الاستخدامات	1492491437 / 12468748299	1323746199 / 13426982656	313419539 / 21408093451
نسبة استخدامات الخزينة	**0.12**	**0.1**	**0.01**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معلومات المؤسسة

نلاحظ من خلال الجدول ما يلي:

1. **نسبة الاستخدامات المستقرة:**نلاحظ أن نسبة الاستخدامات المستقرة عرفت تغير سالب خلال سنة 2018 بمقدر 0.05 لترتفع سنة 2019 بمقدار 0.20 مقارنة بسنة 2018، كما أن المؤسسة خلال الفترة (2017-2018)سجلت نسب اقل من النسبة المعيارية 0.6 وهذا يدل على أن المؤسسة لا تملك سيولة، بينما في سنة 2019 سجلت نسب اكبر من النسبة المعيارية 0.6 وهذا يدل على أن المؤسسة تملك سيولة.
2. **نسبة الاستخدامات المتداولة:**نلاحظ أن المؤسسة في سنة 2017 سجلت تساوي بين نسبة الاستخدامات المستقرة ونسبة الاستخدامات المتداولة بمعدل قدره 0.5 وهذا يدل على أن المؤسسة لم تعتمد على أصل عن غيره، أما في سنة 2018 نلاحظ أنها سجلت نسبة الاستخدامات المستقرة اقل من نسبة الاستخدامات المتداولة بمعدل قدره 0.10 وهذا يدل على وجود أموال مجمدة لا تستفاد منها المؤسسة، أما في سنة 2019 نلاحظ أنها سجلت نسبة الاستخدامات المستقرة اكبر من نسبة الاستخدامات المتداولة بمعدل قدره 0.30 وهذا يدل على أن المؤسسة حولت جزء من السيولة إلى استثمارات.
3. **نسبة استخدامات الخزينة:** نلاحظ أن نسبة استخدامات الخزينة عرفت تغير سالب خلال سنة 2018 بمقدر 0.02 ثم انخفضت سنة 2019 بمقدار 0.09 مقارنة بسنة 2018، كما نلاحظ أن المؤسسة خلال الفترة (2017-2019) سجلت نسب ضعيفة وهذا دليل على أن المؤسسة تعتمد على خزينة الأصول في تسديد الديون، ولتجنب العجز يجب على المؤسسة أن تُعَجِل في تواريخ تحصيل قيم الزبائن، وتأجيل في تواريخ تسديد قيم الموردين.

رابعا: نسب السيولة: تظهر في الجدول التالي:

الجدول رقم (21): نسب السيولة المالية للمؤسسة للفترة (2017-2019)

البيان	2017	2018	2019
الاستخدامات المتداولة / الموارد المتداولة	6222200541 / 1544636934	7387770699 / 1450281451	7387706596 / 1321599708
نسبة السيولة العامة	**4,03**	**5,09**	**5,59**
الاستخدامات المتداولة – المخزون / الموارد المتداولة	2477059016 / 1544636934	2719039130 / 1450281451	1307194314 / 1321599708
نسبة السيولة المختصرة	**1,60**	**1,87**	**0,99**
استخدامات الخزينة / الموارد المتداولة	1492491434 / 1544636934	1323746199 / 1450281451	313419539 / 1321599708
نسبة السيولة السريعة	**0,97**	**0,91**	**0,24**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معلومات المؤسسة

نلاحظ من خلال الجدول ما يلي:

1. **نسبة السيولة العامة:** نلاحظ أن هذه النسبة عرفت تغير موجب خلال سنة 2018 بمقدر 1.06ثم ارتفعت سنة 2019 بمقدار 0.50 مقارنة بسنة 2018، كما نلاحظ أن المؤسسة خلال الفترة (2017-2019) سجلت نسب اكبر من 1.2 وهي النسبة المعيارية ، وهذا دليل على أنرأسمال العامل موجب، أي أن الأصول المتداولة غطت جميع الخصوم المتداولة، وهو مؤشر على وجود سيولة في المؤسسة.
2. **نسبة السيولة المختصرة:** نلاحظ أن هذه النسبة عرفت تغير موجب خلال سنة 2018 بمقدر 0.27ثم انخفضت سنة 2019 بمقدار 0.12 مقارنة بسنة 2018، كما نلاحظ أن المؤسسة خلال الفترة (2017-2018) سجلت نسب اكبر من 1.1 وهي النسبة المعيارية، وهذا دليل على أن المؤسسة تستطيع تسديد التزاماتها، ولن تلجأ إلى التنازل عن جزء من المخزون لتسديد التزاماتها. بينما نلاحظ أنها سجلت سنة 2019 نسبة اقل من 1.1 بـ 0.11 نسبيا يمكن اعتبارها نسبة مقبولة نوعا ما ولكن يجب على المؤسسة أن ترفع من هذه النسبة في السنة الموالية كي لا تقع في العجز.
3. **نسبة السيولة السريعة:** نلاحظ أن هذه النسبة عرفت تغير سالب خلال سنة 2018 بمقدر 0.06ثم انخفضت سنة 2019 بمقدار 0.67 مقارنة بسنة 2018، كما نلاحظ أن المؤسسة خلال الفترة (2017-2018) سجلت نسب قريبة جدا إلى الواحد فيمكن القول أن المؤسسة قادرة على مواجهة صعوباتها المالية، بينما في سنة 2019 سجلت نسبة اقل من الواحد وهذا يعني أن المؤسسة تراجعت سيولتها وأنها تواجه صعوبة في تسديد ديونها، وإذا لم ترفعها في أسرع وقت ممكن قد تقع في الإفلاس.

المطلب الرابع: الحكم على الأداء المالي للمؤسسة

تعمل مؤسسة صناعة الكوابل كباقي المؤسسات على مزاولة نشاطها بصفة دائمة ومستمرة ، من أجل البقاء والاستمرار.حيث يمكن أن يرتبط هذا البقاء والاستمرار بعدة مؤشرات مالية كالعسر المالي، فإذا كانت المؤسسة قادرة على سداد التزاماتها في تاريخ استحقاقها، وتجيد تسيير مدخلاتها بطريقة عقلانية، فسوف يساعدها ذلك أن تستمر، والعكس صحيح.

ومن خلال نتائج المراجعة التحليلية وباستعمال مؤشرات المؤسسة المالية اعتمادا على **الجدول رقم (17)** يمكننا القول أن المؤسسة متوازنة ماليا على المدى الطويل إذ كان **رأسمال العامل** لها موجب خلال الفترة (2017-2019) ، إلا أنه نلاحظ أن المؤسسة بحاجة لأموال إضافية لتغطية الجزء المتبقي، إذ كانت **احتياجات رأسمال العامل** موجب خلال الفترة (2017-2019) وهو مؤشر يدل على أنالاستخدامات تفوق الموارد أي أن القروض القصيرة لا تغطي احتياجات الدورة ،كما نلاحظ أن للمؤسسة موجودات تسمح لها بمواجهة احتياجاتها والتزاماتها (توازن مالي جيد). أما بالنسبة **للخزينة** فقد كانت موجبة خلال الفترة (2017-2018) وهو مؤشر يدل على أن رأسمال العامل الصافي اكبر من احتياجات رأسمال العامل، بينما في سنة 2019 أصبحت سالبة وهو مؤشر يدل على أن المؤسسة في حالة عجز.

كما يمكن الحكم على الأداء المالي للمؤسسة من خلال عدة جوانب، هي:

التمويل والاستقلالية المالية: انطلاقا من **الجدول رقم (18)** نلاحظ أن شروط تحقق التمويل المناسب للمؤسسة محققة من خلال نسب **التمويل الدائم** التي كانت نسبها اكبر من 1 خلال الفترة (2017-2019) وهذا دليل على أن الحد الأدنى للتوازن محقق ما يدل على أن الاستخدامات الثابتة التي تمتلكها المؤسسة تقوم بتمويلها كلها عن طريق الموارد الدائمة مع وجود هامش أمان يعبر عن فائض تغطية الاستخدامات الثابتة تمول به الاستخدامات المتداولة للمؤسسة، كذلك بالنسبة لنسب **التمويل الخاص** التي كانت نسبها اكبر من 1 خلال الفترة (2017-2019) ما يعني أن المؤسسة طوال هذه المدة تعتمد على الأموال الخاصة لتمويل استخداماتها المستقرة، أي أن المؤسسة مستقلة ماليا،أما بالنسبة لنسب **الاستقلالية المالية** هي الأخرى اكبر من النسبة المعيارية 0.5 خلال الفترة (2017-2019) وهذا يدل على أن المؤسسة في وضعية جيدة وتتمتع باستقلالية مالية مقبولة وتفسير ذلك أنها تعتمد في تمويل استثماراتها على أموالها الخاصة بالدرجة الأولى، وأخيرا نسب **القدرة على السداد** التي تعبر هذه النسبة عن الضمان الذي تمنحه المؤسسة لدائنيها مما يزيد من ثقتهم لها، والمؤسسة في وضعية جيدة لأنها حققت نسب اقل من النسبة المعيارية 0.5 وهي نسب صغيرة جدا. وبالتالي يمكن القول أن المؤسسة مستقلة ماليا ويمكن أن تمول نفسها بنفسها.

الهيكل التمويلي واليسر المالي: انطلاقا من **الجدول رقم (19)** نلاحظ أن شروط تحقيق اليسر المالي المناسبة للمؤسسة محققة من خلال نسب **المديونية العامة** التي كانت نسبها اقل من النسبة المعيارية 0.5 خلال الفترة (2017-2019) وهذا يدل على أن المؤسسة في وضعية سليمة وتسمح لها بطلب قروض جديدة لان الدائنين يثقون في قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها، كذلك بالنسبة لنسب **المديونية طويلة ومتوسطة الأجل** والتي كانت نسبها قريبة من الصفر وهي النسبة المعيارية وهذا دليل على أن الخطر الذي يتعرض له المقرضون منخفض في المؤسسة، أما بالنسبة لنسب **المديونية قصيرة الأجل** فخلال الفترة (2017-2019) سجلت نسب صغيرة جدا وهذا يعني أن الديون القصيرة الأجل لا تساهم في ارتفاع نسبة المديونية العامة للمؤسسة.

وبناء على ما سبق يمكن القول أن المؤسسة في وضعية مالية جيدة.

هيكلة الأصول: انطلاقا من **الجدول رقم (20)** نلاحظ أن من خلال نسب **الاستخدامات المستقرة** فخلال الفترة (2017-2018) سجلت نسب اقل من النسبة المعيارية 0.6 وهذا يدل على أن المؤسسة لا تملك سيولة، بينما في سنة 2019 سجلت نسب اكبر من النسبة المعيارية 0.6 وهذا يدل على أن المؤسسة تملك سيولة، أما بالنسبة لنسب **الاستخدامات المتداولة** فالمؤسسة في سنة 2017 سجلت تساوي بين نسبة الاستخدامات المستقرة ونسبة الاستخدامات المتداولة وهذا يدل على أن المؤسسة لم تعتمد على أصل عن غيره، أما في سنة 2018 فسجلت نسبة الاستخدامات المستقرة اقل من نسبة الاستخدامات المتداولة وهذا يدل على وجود أموال مجمدة لا تستفاد منها المؤسسة، أما في سنة 2019 نلاحظ أنها سجلت نسبة الاستخدامات المستقرة اكبر من نسبة الاستخدامات المتداولة وهذا يدل على أن المؤسسة حولت جزء من السيولة إلى استثمارات، وبخصوص نسب **الاستخدامات الخزينة** فالمؤسسة خلال الفترة (2017-2019) سجلت نسب ضعيفة وهذا دليل على أن المؤسسة تعتمد على خزينة الأصول في تسديد الديون، ولتجنب العجز يجب على المؤسسة أن تُعَجِل في تواريخ تحصيل قيم الزبائن، وتأجيل في تواريخ تسديد قيم الموردين. وبالتالي يمكن القول بان هيكلة الأصول ليست مستقرة وقد تكون سبب في عجز المؤسسة.

السيولة: من خلال **الجدول رقم (21)** نلاحظ أن شروط تحقيق السيولة المناسبة للمؤسسة محققة من خلال نسب **السيولة العامة** خلال الفترة (2017-2019) سجلت نسب اكبر من 1.2 وهي النسبة المعيارية، وهذا دليل على أن رأسمال العامل موجب، أي أن الأصول المتداولة غطت جميع الخصوم المتداولة، وهو مؤشر على وجود سيولة في المؤسسة. أما بالنسبة **للسيولة المختصرة** فخلال الفترة (2017-2018) سجلت نسب اكبر من 1.1 وهي النسبة المعيارية، وهذا دليل على أن المؤسسة تستطيع تسديد التزاماتها، ولن تلجأ الى التنازل عن جزء من المخزون لتسديد التزاماتها. بينما سجلت سنة 2019 نسبة اقل من 1.1 نسبيا يمكن اعتبارها نسبة مقبولة نوعا ما ولكن يجب على المؤسسة أن ترفع من هذه النسبة في السنة الموالية كي لا تقع في العجز. كذلك بالنسبة لنسب **السيولة السريعة** فخلال الفترة (2017-2018) سجلت نسب قريبة جدا إلى الواحد فيمكن القول أن المؤسسة قادرة على مواجهة صعوباتها المالية، بينما في سنة 2019 سجلت نسبة اقل من الواحد وهذا يعني أن المؤسسة تراجعت سيولتها وأنها تواجه صعوبة في تسديد ديونها، وإذا لم ترفعها في أسرع وقت ممكن قد تقع في الإفلاس. وفي الأخير يمكن القول أن سيولة المؤسسة متوسطة ويجب عليها أن تجد حلول لرفع سيولتها قبل فوات الأوان.

خلاصة الفصل الثالث:

حاولنا من خلال هذا الفصل تقديم المؤسسة التي قمنا بدراسة العلاقة بين المراجعة التحليلية وتقييم الأداء المالي فيها، وهي مؤسسة تعتبر من المؤسسات الهامة في مجالها، ألا وهو مجال صناعة الكوابل، كما قمنا بتحليل ميزانية المؤسسة للفترة 2017-2019 ومحاولة تقييم أدائها من خلال التوازنات المالية والنسب المالية .

وفي الأخير استنتجنا أن أساليب المراجعة التحليلية تقدم نتائج دقيقة تساهم في تقييم الأداء المالي وإبراز نقاط القوة والضعف فيه.

خاتمة

من خلال دراستنا النظرية والتطبيقية لموضوع المراجعة التحليلية و تقييم الأداء المالي للمؤسسة ، تبين لنا بأن تقيم الوضعية المالية للمؤسسة أمرا ضروريا والذي يمكن من خلالها مراقبة نشاط المؤسسة واتخاذ القرارات الصحيحة اللازمة لتحقيق الأهداف المحددة،كما أن استعمال المراجعة التحليلية كأداة تأكيد على مصداقية المعلومات المتحصل عليها في يد الإدارة وخاصة المتعاملين معها، نظرا لاستعمالها أدوات أو أساليب عديدة وحديثة أيضا .ولقد اخترنا للبرهنة على دور المراجعة التحليلية في تقييم الأداء المالي مؤسسة صنعة الكوابل بسكرة.

أولا:اختبار الفرضيات:

من خلال ما تم التطرق إليه في هذا البحث، نجد:

الفرضية الفرعية الأولى: تساهم التوازنات المالية كأسلوب للمراجعة التحليلية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة.

من خلال تطبيق أساليب المراجعة التحليلية لمعلومات المؤسسة والمتمثلة في تحليل الميزانية الوظيفية للمؤسسة خلال الفترة المدروسة 2019/2017 باستخدام مؤشرات التوازن، لاحظنا أن شروط التوازن تحققت في سنتي 2017 و2018 حيث كان رأسمال العامل موجب واكبر من احتياجات رأسمال العامل وبالتالي فالخزينة موجبة، وهذا يعني ان المؤسسة خلال 2017-2018 في وضعية مالية جيدة، بينما في سنة 2019 لم تتحقق شروط التوازن برغم من ان رأسمال العامل كان موجب ولكنه كان اقل من احتياجات رأسمال العامل وبالتالي فالخزينة سالبة، وهذا يعني أن المؤسسة تعاني ماليا وقد تتعرض للعجز والإفلاس إذا لم تحسن وضعيتها المالية في اقرب وقت ممكن، وذلك بتأجيل مواعيد دفع التزاماتها للموردين وتعجيل في مواعيد استحقاق زبائنها.

وبالتالي يمكن القول أن **الفرضية الفرعية الأولى مقبولة.**

الفرضية الفرعية الثانية: تساهم النسب المالية كأسلوب للمراجعة التحليلية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة.

من خلال تطبيق أساليب المراجعة التحليلية لمعلومات المؤسسة والمتمثلة في تحليل الميزانية الوظيفية للمؤسسة خلال الفترة المدروسة 2019/2017 باستخدام النسب المالية، لاحظنا أن المؤسسة مستقلا ماليا من خلال نسب التمويل والاستقلالية المالية حيث أنها أعطت نتائج جد مقبولة خلال فترة الدراسة وطبقت جميع الشروط الخاصة بها، كما ان المؤسسة تتمتع بوضعية مالية جيد وذلك من خلال تحليل نسب الهيكل التمويلي واليسر المالي فهي الأخرى أعطت نتائج مقبولة وطبقت جميع الشروط الخاصة بها، ومع ذلك فالمؤسسة لا تجيد تسيير أموالها بالطريقة عقلانية ورشيدة حتى لا تضر نفسها في المستقبل وذلك من خلال نسب هيكلة الأصول فهذه النسب أعطت نتائج متذبذبة فأحيانا تكون نتائجها مرضية وأحيانا تكون غير مقبولا ولم تطبق الشروط الخاصة بها، كما لاحظنا أن المؤسسة تملك سيولة ولكن لا تجيد التصرف حيث خلال 2017-2018 كانت تجيد التصرف فيها وذلك من خلال تحليل نسب السيولة التي أعطت نتائج مرضية ومطبقا لشروطها ولكن في سنة 2019 أقلبت الأمور رأسا على عقب حيث كانت المؤسسة تعاني بسبب السيولة وذلك لعدم حسن تصرفها فيها وبالتالي إذا لم تعدل وضعها قد تعاني ماليا وربما سينتهي المطاف بها إلى الإفلاس.

وفي الأخير يمكن القول أن **الفرضية الفرعية الثانية مقبولة.**

الفرضية الفرعية الثالثة: يعد تقييم الأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة جيد.

من خلال تحليل الفرضيتين الفرعيتين الأولى والثانية وحسب النتائج المتوصل اليها تبين لنا بان الأداء المالي للمؤسسة غير جيد وان المؤسسة تعاني ماليا، وبالتالي ف**الفرضية الفرعية الثالثة مرفوضة.**

الفرضية الرئيسية: تساهم أساليب المراجعة التحليلية في تقييم الأداء المالي لمؤسسة ENICAB بسكرة.

بناءا على النتائج التي توصلنا إليها من خلال القيام بتطبيق أساليب المراجعة التحليلية بالمؤسسة محل الدراسة وتحليلنا وتفسيرنا لمختلف التوازنات المالية التي تبين لنا ما إذا استوفت المؤسسة شروط التوازن المالي أو تعاني من عجز، تبين لنا بأن الأداء المالي للمؤسسة غير جيد، كما هناك احتمال كبير لوقوعها في فشل مالي. كما أن تطبيق أساليب المراجعة التحليلية وتحليلنا وتفسيرنا لمختلف النسب المالية كنسب السيولة نجد بأن المراجعة التحليلية تساهم في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، **ومنه فالفرضية الرئيسية مقبولة.**

ثانيا: النتائج والتوصيات:

1-النتائج النظرية: تتمثل في:

-يعتمد المسيرون على نتائج تقييم الأداء المالي لاتخاذ القرارات في المؤسسة.

-يمكن للمؤسسات الاعتماد على أساليب المراجعة التحليلية الحديثة لما تقدمه من نتائج أدق من الأساليب التقليدية، مع بقاء تطبيق هذه الأخيرة دون شطبها.

-تساعد المراجعة التحليلية المراجعين على إعطاء رأي محايد ومنطقي ومعقول بخصوص البيانات المالية.

2-النتائج الميدانية:

- ✓ على المؤسسة (ENICAB) أن تتعلم كيفية التصرف الجيد والعقلاني والرشيد لأموالها حتى لا تصبح عاجزة على تمويل احتياجاتها.
- ✓ المؤسسة غير قادرة على تمويل احتياجات الدورة من خلال رأس المال العامل فالخزينة سالبة في سنة 2019، ومنه فالمؤسسة لم يتوفر فيها شروط التوازن المالي، إذن فهي تعاني من عسر مالي.

ثالثا: توصيات الدراسة:

- الاهتمام بالمراجعة التحليلية بجميع أساليبها والأخذ بنتائجها في تقييم الأداء المالي.
- تشجيع المؤسسات الاقتصادية على الاعتماد على المراجعة التحليلية لما لها من أهمية كبيرة في توفير معلومات أكثر دقة عن أداء المؤسسة.
- على الباحثين الاهتمام بصورة اكبر بموضوع المراجعة التحليلية من خلال عقد الندوات والمؤتمرات فيها.

رابعا: آفاق الدراسة: انطلاقا من أهداف دراستنا وعلى ضوء النتائج المتوصل إليها، يمكننا القول ان هذه الدراسة لا تقدم رؤية كاملة أو نهائية عن موضوع المراجعة التحليلية ودورها في تقييم الأداء المالي للمؤسسة ، استكمالا لدراستنا يمكن أن نقترح الدراسات المستقبلية التالية:

-دور المراجعة التحليلية في كشف الغش والأخطاء المحاسبية.

- أثر المراجعة التحليلية على إدارة المخاطر المالية.

- تطبيق أساليب المراجعة التحليلية المتطورة في تقييم الأداء المالي.

فهرس المحتويات

العناوين	الصفحة
إهداء	
ملخص الدراسة	
قائمة الجداول والأشكال	
مقدمة	**أ–هـ**
الفصل الأول: الإطار النظري لتقييم الأداء المالي	**21-02**
تمهيد	**02**
المبحث الأول: ماهية الأداء المالي	**03**
المطلب الأول: ماهية الأداء	***03***
الفرع الأول: مفهوم الأداء المالي	03
الفرع الثاني: مكونات الأداء ومعايير قياسه	05
الفرع الثالث: أنواع الأداء	07
المطلب الثاني: ماهية الأداء المالي	***09***
الفرع الأول: مفهوم الأداء المالي	09
الفرع الثاني: أهمية الأداء المالي وأهدافه	10
الفرع الثالث: معايير الأداء المالي والعوامل المؤثرة فيه	11
المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي	**14**
المطلب الأول: ماهية تقييم الأداء المالي	***14***
الفرع الأول: مفهوم تقييم الأداء المالي	14
الفرع الثاني: أهمية تقييم الأداء المالي وأهدافه	16
المطلب الثاني: عملية تقييم الأداء المالي	***17***
الفرع الأول: القواعد الأساسية لتقييم الأداء المالي وخطواته	17
الفرع الثاني: أساليب تقييم الأداء المالي	20
خلاصة الفصل الأول	**21**
الفصل الثاني: مساهمة المراجعة التحليلية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة	**54-23**
تمهيد	**23**
المبحث الأول: المراجعة	**24**
المطلب الأول: ماهية المراجعة	***24***
الفرع الأول: مفهوم المراجعة	24
الفرع الثاني: أهداف المراجعة وفروضها	26
المطلب الثاني: مقومات المراجعة	***28***
الفرع الأول: طرق ومعايير المراجعة	28

الفرع الثاني: أنواع المراجعة	31
المبحث الثاني: المراجعة التحليلية	**35**
المطلب الأول: ماهية المراجعة التحليلية	***35***
الفرع الأول: مفهوم المراجعة التحليلية	35
الفرع الثاني: أهداف المراجعة التحليلية وأهميتها	38
المطلب الثاني: عملية المراجعة التحليلية	***39***
الفرع الأول: أنواع المراجعة التحليلية وتوقيتها	39
الفرع الثاني: محددات تطبيق المراجعة التحليلية	41
المبحث الثالث: استخدام المراجعة التحليلية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة	**43**
المطلب الأول: مصادر معلومات المراجعة التحليلية والمراحل المؤثرة فيها	***43***
الفرع الأول: مصادر معلومات المراجعة التحليلية لتقييم الأداء المالي	43
الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في المراجعة التحليلية	44
المطلب الثاني: استخدام إجراءات المراجعة التحليلية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة	***44***
الفرع الأول: إجراءات المراجعة التحليلية	44
الفرع الثاني: استخدام التوازنات المالية كأسلوب للمراجعة التحليلية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة	47
الفرع الثالث: استخدام النسب المالية كأسلوب للمراجعة التحليلية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة	50
خلاصة الفصل الثاني	**54**
الفصل الثالث: مساهمة المراجعة التحليلية في تقييم الأداء المالي لمؤسسة صناعة الكوابل (ENICAB) –بسكرة–	**77–56**
تمهيد	**56**
المبحث الأول: تقديم المؤسسة محل الدراسة	**57**
المطلب الأول: نشأة المؤسسة وهيكلها التنظيمي	***57***
الفرع الأول: نشأة المؤسسة وتطورها	57
الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي للمؤسسة	58
المطلب الثاني: نشاط المؤسسة وأهميتها الاقتصادية	***61***
الفرع الأول: نشاط المؤسسة	61
الفرع الثاني: الأهمية الاقتصادية للمؤسسة	61
الفرع الثالث: موردو المؤسسة وزبائنها	62
المبحث الثاني: مساهمة المراجعة التحليلية في تقييم الأداء المالي لمؤسسة (ENICAB) – بسكرة–	**63**
المطلب الأول: إجراءات المراجعة المتبعة في المؤسسة	***63***
المطلب الثاني: تحليل تطور عناصر ميزانية المؤسسة للفترة (2017–2019)	***63***
الفرع الأول: إعداد الميزانية الوظيفة	63

الفرع الثاني: إعداد الميزانية الوظيفية المختصرة	66
المطلب الثالث: استخدام مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية كأسلوب للمراجعة التحليلية لتقييم الأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة	***67***
الفرع الأول: استخدام مؤشرات التوازن المالي	67
الفرع الثاني: استخدام النسب المالية	71
المطلب الرابع: الحكم على الأداء المالي للمؤسسة	***75***
خلاصة الفصل الثالث	**77**
الخاتمة	**81-79**
فهرس المحتويات	**85-83**
قائمة المراجع	**91-87**
الملاحق	

قائمة المراجع

أولا: المراجع بالعربية

I. المقالات:

1. المخادمة احمد عبد الرحمن والرشيد حاكم. (2007). أهمية تطبيق إجراءات المراجعة التحليلية في رقع كفاءة أداء عملية التدقيق. المجلة الأردنية في إدارة الأعمال. جامعة مؤتة. الأردن. المجلد 03. العدد 04. الصفحات 484-497.
2. عبد الحساني وعد هادي، حمدان خولة حسين والشمري حسين كريم. (2018). استعمال الإجراءات التحليلية وفقا لمعيار التدقيق الدولي (520) في التحقق من الاستمرارية الشركات المساهمة. بحث تطبيقي في "الشركة العراقية للأعمال الهندسية و شركة بغداد للمشروبات الغازية". العراق.
3. لقليطي لخضر ودردوري لحسن. (2017). أهمية تطبيق الإجراءات التحليلية في عملية المراجعة. مجلة الاقتصاد الصناعي. الجزائر. المجلد 03. العدد 12. الصفحات 121-136.
4. مزهوده عبد المليك. (2001). الأداء بين الكفاءة والفعالية (مفهوم وتقييم). مجلة العلوم الإنسانية ،جامعة محمد خيضر – بسكرة -. الصفحات 85-100.
5. موسى على محمد. (2013). إجراءات المراجعة التحليلية ودورها في ترشيد الحكم الشخصي للمراجع. المجلة الجامعة. جامعة الزاوية. المجلد 02. العدد 15، الصفحات 300-320.

II. الكتب:

1. التهامي طواهر محمد، و صديقي مسعود. (2003). المراجعة وتدقيق الحسابات الإطار النظري والممارسة التطبيقية. بن عكنون-الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
2. الجيران نادر. (2011). المراجعة بين النظرية والتطبيق. الكويت: مكتبة أفاق.
3. الزبيدي حمزة محمد. (2004). الادارة المالية المتقدمة. الاردن: الوراق للنسر والتوزيع.
4. السقا السيد احمد وجعيصة نصر احمد. (2007). المراجعة وخدمات التأكيد مدخل متكامل. طنطا.مصر.
5. السعيد فرحات جمعة. (2000). الأداء المالي لمنظمات الأعمال (والتحديات الراهنة). الرياض-المملكة العربية السعودية: دار المريخ للنشر.
6. الكرخي مجيد. (2007). تقويم الأداء باستخدام النسب المالية. عمان- الأردن: دار المناهج للنشر والتوزيع.
7. النعيمي عدنان تايه و التميمي ارشد فؤاد. (2009). الإدارة المالية المتقدمة. عمان-الأردن: دار اليازوري العلمية.
8. أمين السيد احمد لطفي. (2006). المراجعة بين النظرية والتطبيق. القاهرة: الدار الجامعية.
9. أمين السيد احمد لطفي. (2010-2011). المراجعة الإدارية وتقييم الأداء. الإسكندرية-مصر: الدار الجامعية.
10. اندراوس عاطف وليم. (2007). التمويل والادارة المالية للمؤسسات. الاسكندرية – مصر: دار الفكر الجامعي.

11. رفاعه تامر مزيد. (2017). أصول تدقيق الحسابات وتطبيقاته على دوائر العمليات في المنشأة. عمان-الأردن: دار المناهج.
12. شيحة خميسي. (2010). التسيير المالي للمؤسسة (دروس ومسائل محلولة). الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع.
13. طالب علاء فرحان و المشهداني إيمان شيحان. (2011). الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع. الطبعة الأولى.
14. كردودي سهام وبن قدور علي. (2017). المراجعة التحليلية باستخدام الشبكات العصبية الاصطناعية. عمان-الأردن: دار أسامة. الطبعة الأولى.
15. مبارك لسلوس. (2012). التسيير المالي. بن عكنون - الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية. ط2.
16. محمد بدران سناء. المراجعة المتقدمة برنامج محاسبة البنوك والبورصات الجزء الثاني. مصر: كلية التجارة، جامعة بنها.
17. محمود منصور حامد و فراج ثناء عطية. (1997). المراجعة الإدارية وتقييم الأداء. القاهرة/ مصر: كلية التجارة - جامعة القاهرة.
18. مسعد محمد فضل والخطيب خالد راغب. (2009). دراسة متعمقة في تدقيق الحسابات. عمان - الاردن: دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع. الطبعة الأولى.
19. ناظم حسن عبد السيد. (2009). محاسبة الجودة - مدخل تحليلي -. عمان - الاردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع. الطبعة الأولى.
20. وائل محمد صبحي ادريس وطاهر محسن منصور الغالبي. (2009). أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن. الاردن: دار وائل للنشر والتوزيع. الطبعة الأولى.

III. المذكرات والأطروحات:

1. ابو سمهدانة نيفين عبد الله. (2006). مجالات مساهمة استخدام المراجعة التحليلية في تخطيط وأداء عملية المراجعة. دراسة تحليلية: لأراء مراجعي الحسابات بمكاتب وشركات المراجعة في قطاع غزة.رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل. الجامعة الإسلامية. غزة-فلسطين.
2. ازمور رقية وكريم نسرين. (2018/2017). دور التشخيص المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية. دراسة حالة: المؤسسة الوطنية للدهن ENAP . مذكرة الماستير في المالية والمحاسبة. جامعة اكلي امحند اولحاج. البويرة.
3. براهيمي سمية. (2015-2016). مساهمة المراجعة التحليلية في اتخاذ القرارات الاستثمارية للمؤسسة الاقتصادية. دراسة حالة: مؤسسة المطاحن الكبرى لجنوب بسكرة . رسالة دكتوراه في المحاسبة. جامعة محمد خيضر. بسكرة.

4. بلغالي عائشة. (2017/2016). تقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة: مديرية توزيع الكهرباء والغاز لولاية عين تيموشنت (2013-2015). مذكرة ليسانس في المناجمنت. معهد التكنولوجيا. جامعة قاصدي مرباح -ورقلة-.

5. بوعزيز فيروز. (2019/2018). استخدام الادوات الحديثة في التحليل المالي لتقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة: مؤسسة سونلغاز -ام البواقي-. مذكرة ماستر اكاديمي في العلوم المالية والمحاسبية . جامعة العربي بن مهيدي-ام البواقي-.

6. تالي رزيقة. (2012/2011). تقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة: مؤسسة التجهيزات المنزلية "EDIED". مذكرة ماسترفي علوم التسيير . المركز الجامعي العقيد اكلي محند اولحاج-البويرة-.

7. حمدوش خديجة و دفوس دنيا. (2020/2019). دور الادارة بالعمليات في تحسين الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية. دراسة حالة: مؤسسة مطاحن بني ءيهارون - القرارم قوقة - .مذكرة الماستر في علوم التسيير (ل م د). المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف. ميلة.

8. دزايت خديجة ومعطاالله مبروكة. (2013/2012). تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية. دراسة حالة: شركة البناء للجنوب والجنوب الكبير BATISUD بورقلة. مذكرة ليسانس في علوم التسيير. جامعة قاصدي مرباح. ورقلة.

9. رزقي محمد. (2018/2017). تحليل تاثير راس المال الفكري على الاداء المالي للمؤسسة. دراسة تجريبية على عينة من المؤسسات الجزائرية.رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. جامعة محمد خيضر. بسكرة.

10. زاية عبد النور. (2018/2017). محاسبة التكاليف وتحسين الاداء المالي للمؤسسة. دراسة حالة: المؤسسة الوطنية للصناعة الكهروكيميائية ENPEC - سطيف. رسالة ماجستير في علوم التسيير. جامعة محمد خيضر. بسكرة.

11. سايحي الخامسة. (2018/2017). اثر الهيكل التنافسي للسوق على اداء الصناعة، دراسة حالة: قطاع الهاتف النقال في الجزائر. رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. جامعة محمد خيضر- بسكرة.

12. سلمي نور الهدى و فتاح عبير. (2020/2019). دور المراجعة الداخلية في تحسين الاداء المالي، دراسة حالة: مؤسسة النسيج والتجهيز (TIFIB) -بسكرة-. مذكرة ماستر في العلوم المالية والمحاسبة. جامعة محمد خيضر -بسكرة-.

13. شدري سعاد معمر. (2018/2017). التقارير المالية للمراجع واثارها على اتخاذ القرارات في ظل الازمات المالية العالمية، دراسة حالة: تقرير المراجع حول سونلغاز. رسالة دكتوراه في علوم التسيير. جامعة امحمد بوقرة - بومرداس-.

14. عشي عادل. (2002/2001). الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية: قياس وتقييم، دراسة حالة: مؤسسة صناعات الكوابل- بسكرة (2000-2002). مذكرة ماجستير في علوم التسيير . جامعة محمد خيضر- بسكرة-.

15. عيساوي حياة. (2015/2014). أهمية تقييم الأداء المالي بواسطة المراجعة التحليلية في المؤسسة الاقتصادية. دراسة حالة: مؤسسة البناء للجنوب والجنوب الكبير (2002-2012). مذكرة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية. جامعة محمد خيضر. بسكرة.

16. كردودي سهام .(2014/2015. دور المراجعة التحليلية في تحسين اداء عملية التدقيق في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات، دراسة حالة :مركب تكرير الملح لوطاية –بسكرة-. رسالة دكتوراه في علوم التسيير.جامعة محمد خيضر –بسكرة.-

17. مهني اشواق. (2018/2017). مساهمة ممارسات وظيفة الموارد البشرية في تحسين اداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة: عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية. رسالة دكتوراه . جامعة محمد خيضر-بسكرة.

18. هلايلي اسلام. (2020/2019). دور نظام المعلومات المحاسبية في تطوير الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية. دراسة ميدانية بمؤسسة التسيير السياحي بسكرة (B T G E). رسالة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية. جامعة محمد خيضر. بسكرة.

19. هويدي حورية، فاضل عائشةوعبد اللاوي هناء. (2018/2017). دور اليات المراجعة والتدقيق في محاربة الغش والفساد، دراسة ميدانية في بيئة المراجعة الجزائرية. مذكرةماستر اكاديميفي العلوم المالية والمحاسبية. جامعة الشهيد حمه لخضر –الوادي-.

IV. المطبوعات العلمية:

1. سعودي بلقاسم. (2017/2016). المراجعة الداخلية. مطبوعة مقدمة لطلبة السنة الثانية علوم التسيير . تخصص مراقبة التسيير، قسم : علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف: المسيلة.

V. المواقع الالكترونية:

1. ابو الفتوح تميم احمد. (30 12، 2014). المراجعة التحليلية.منتدى المحاسب العربي. تاريخ الاسترداد 24 11، 2021، من https://accdiscussion.com/acc13083.html.

2. الجزوي صلاح ابو بكر. (22 01، 2021). التحليل المالي (7) : تحليل الهيكل التمويلي والقدرة على الدفع في المدى الطويل. تاريخ الاسترداد 10 06، 2022، من https://www.youtube.com/watch?v=VC90YGWov0c.

3. القرا صالح محمد. (12 ماي، 2008). مدونة العلوم المالية والادارية. تاريخ الاسترداد 09 جوان، 2022، من https://sqarra.wordpress.com/audit2/.

4. بن فرحات عبد المنعم. (24 01، 2021). FACULTY OF ECMS- UNIVERSITY OF BISKRA. تاريخ الاسترداد 10 06، 2022، من https://www.youtube.com/watch?v=QFcNxAbmP7I.

5. قحطاني جلال. (24 09، 2009). مجموعه القحطاني للاستشارات الاداريه والتنميه البشريه والتطوير. تاريخ الاسترداد 10 06، 2022، من https://groups.google.com/g/qahtany/c/5A1wz0rsFl0?pli=1.

6. هارون عبد المجيد. (02 اكتوبر، 2018). الاكاديمية العربية الدولية. تاريخ الاسترداد 10 فيفري، 2022، من https://aiacademy.info/.

7. Center for performance Excellence: Business Criteria Glossary of key Terms. (2004). The universitu of Texas. تاريخ الاسترداد 10 02، 2022، من www.nap.edu.

ثانيا: المراجع الأجنبية

1. Jacky Mailler ،MichelRemailler .(1992) .Analyse Financière de L'entreprise . Paris: Donald. 6eme Édition.
2. Gladstone David" .(1988) .Venture Capital Inversing ."New jersey: prentice – Hall Englewood dcliffs.
3. Lionnel C ،Gerard v .(1992) .Audit et Control Interne, Aspects Financiers, Opération et Stratégiques .Paris: Dalloze. 4eme édition

الملاحق

الملحق رقم (01)

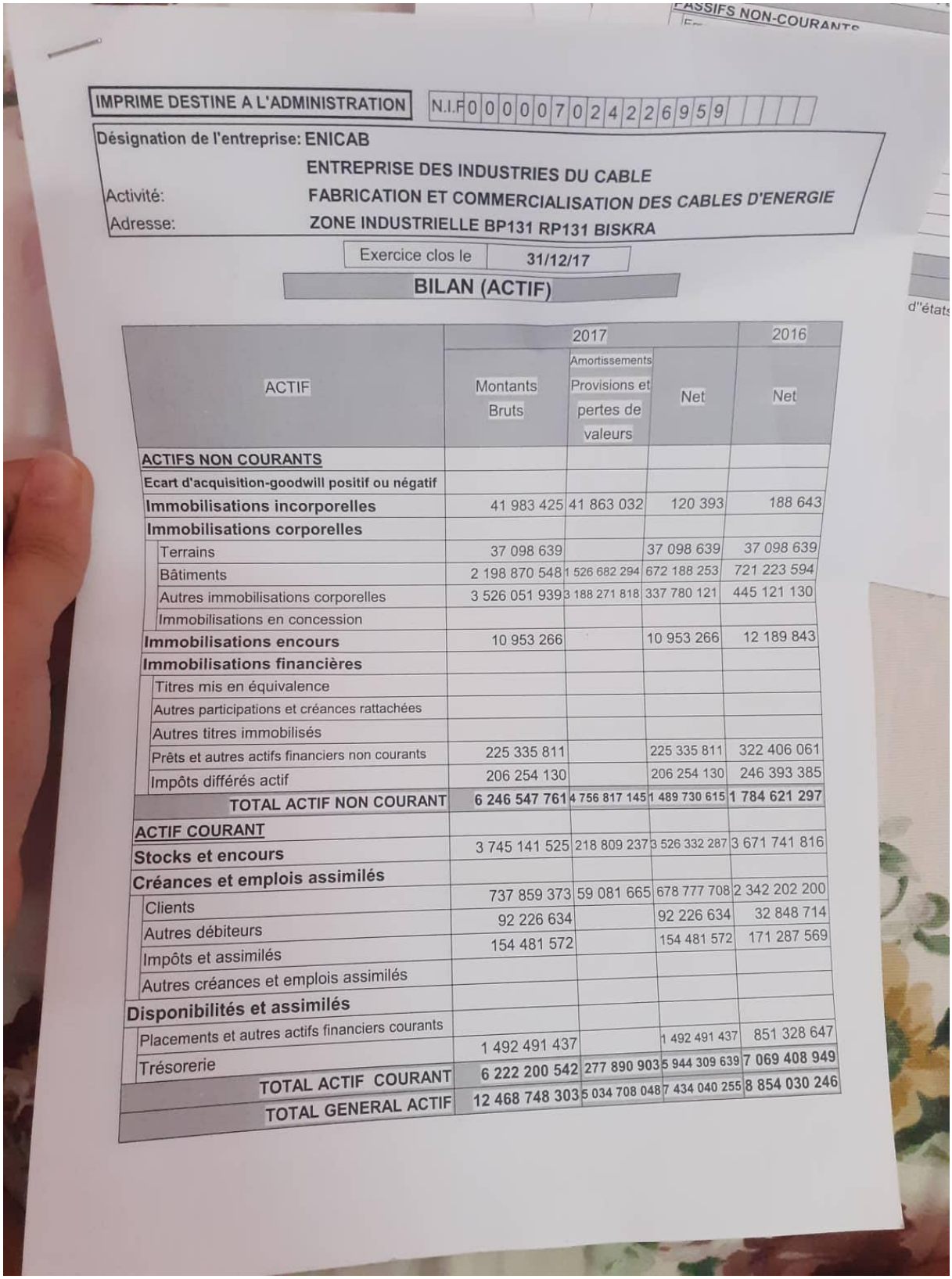

PASSIFS NON-COURANTS

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION N.I.F 0 0 0 0 0 7 0 2 4 2 2 6 9 5 9

Désignation de l'entreprise: ENICAB
ENTREPRISE DES INDUSTRIES DU CABLE
Activité: FABRICATION ET COMMERCIALISATION DES CABLES D'ENERGIE
Adresse: ZONE INDUSTRIELLE BP131 RP131 BISKRA

Exercice clos le 31/12/17

BILAN (ACTIF)

ACTIF	2017			2016
	Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles	41 983 425	41 863 032	120 393	188 643
Immobilisations corporelles				
Terrains	37 098 639		37 098 639	37 098 639
Bâtiments	2 198 870 548	1 526 682 294	672 188 253	721 223 594
Autres immobilisations corporelles	3 526 051 939	3 188 271 818	337 780 121	445 121 130
Immobilisations en concession				
Immobilisations encours	10 953 266		10 953 266	12 189 843
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants	225 335 811		225 335 811	322 406 061
Impôts différés actif	206 254 130		206 254 130	246 393 385
TOTAL ACTIF NON COURANT	**6 246 547 761**	**4 756 817 145**	**1 489 730 615**	**1 784 621 297**
ACTIF COURANT				
Stocks et encours	3 745 141 525	218 809 237	3 526 332 287	3 671 741 816
Créances et emplois assimilés				
Clients	737 859 373	59 081 665	678 777 708	2 342 202 200
Autres débiteurs	92 226 634		92 226 634	32 848 714
Impôts et assimilés	154 481 572		154 481 572	171 287 569
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	1 492 491 437		1 492 491 437	851 328 647
TOTAL ACTIF COURANT	**6 222 200 542**	**277 890 903**	**5 944 309 639**	**7 069 408 949**
TOTAL GENERAL ACTIF	**12 468 748 303**	**5 034 708 048**	**7 434 040 255**	**8 854 030 246**

الملحق رقم (02)

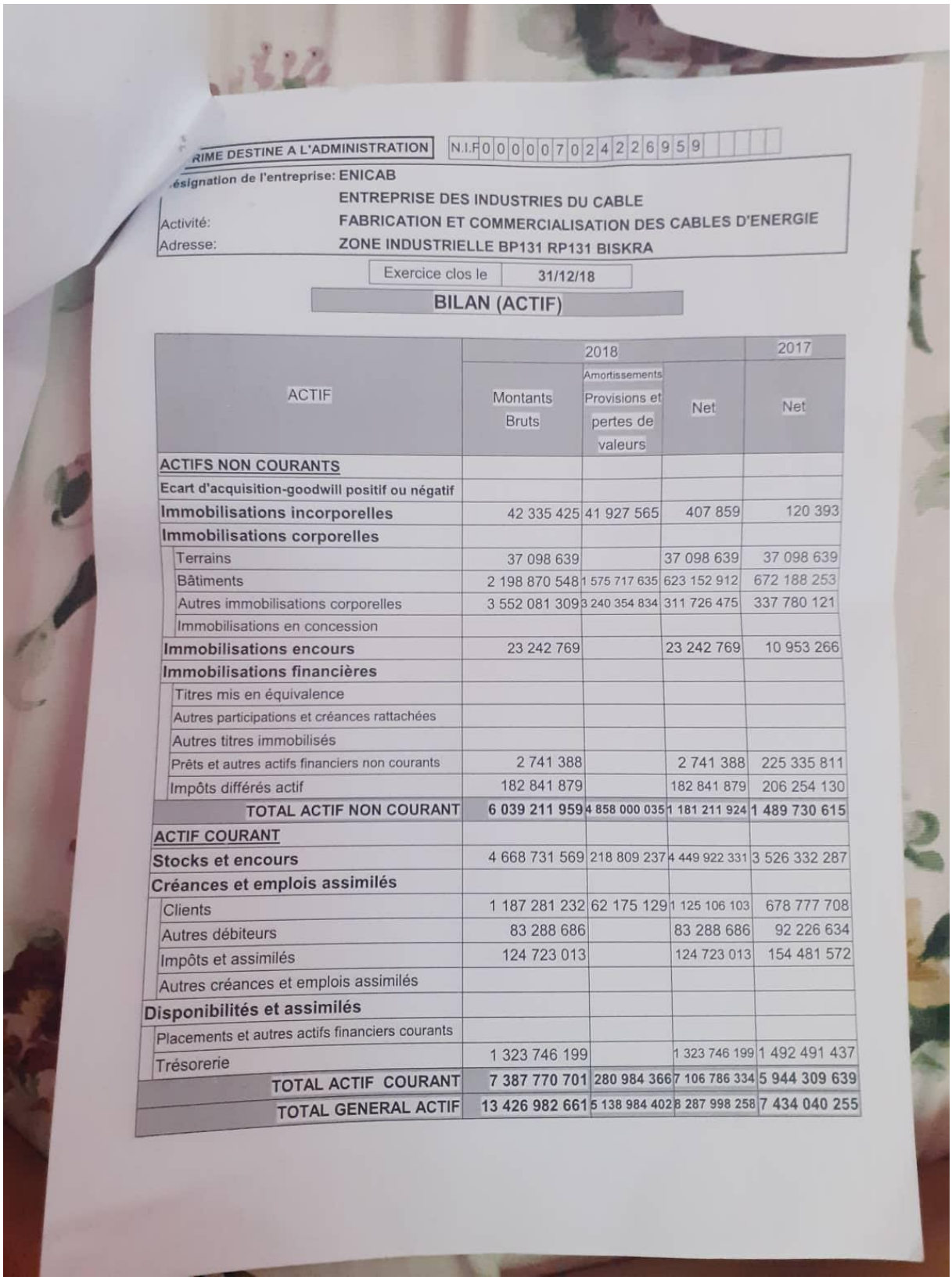

RIME DESTINE A L'ADMINISTRATION N.I.F 0 0 0 0 0 7 0 2 4 2 2 6 9 5 9

ésignation de l'entreprise: ENICAB
ENTREPRISE DES INDUSTRIES DU CABLE
Activité: FABRICATION ET COMMERCIALISATION DES CABLES D'ENERGIE
Adresse: ZONE INDUSTRIELLE BP131 RP131 BISKRA

Exercice clos le 31/12/18

BILAN (ACTIF)

ACTIF	2018			2017
	Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles	42 335 425	41 927 565	407 859	120 393
Immobilisations corporelles				
Terrains	37 098 639		37 098 639	37 098 639
Bâtiments	2 198 870 548	1 575 717 635	623 152 912	672 188 253
Autres immobilisations corporelles	3 552 081 309	3 240 354 834	311 726 475	337 780 121
Immobilisations en concession				
Immobilisations encours	23 242 769		23 242 769	10 953 266
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants	2 741 388		2 741 388	225 335 811
Impôts différés actif	182 841 879		182 841 879	206 254 130
TOTAL ACTIF NON COURANT	**6 039 211 959**	**4 858 000 035**	**1 181 211 924**	**1 489 730 615**
ACTIF COURANT				
Stocks et encours	4 668 731 569	218 809 237	4 449 922 331	3 526 332 287
Créances et emplois assimilés				
Clients	1 187 281 232	62 175 129	1 125 106 103	678 777 708
Autres débiteurs	83 288 686		83 288 686	92 226 634
Impôts et assimilés	124 723 013		124 723 013	154 481 572
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	1 323 746 199		1 323 746 199	1 492 491 437
TOTAL ACTIF COURANT	**7 387 770 701**	**280 984 366**	**7 106 786 334**	**5 944 309 639**
TOTAL GENERAL ACTIF	**13 426 982 661**	**5 138 984 402**	**8 287 998 258**	**7 434 040 255**

الملحق رقم (03)

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION N.I.F 000007024226959

Désignation de l'entreprise: ENICAB

ENTREPRISE DES INDUSTRIES DU CABLE

Activité: FABRICATION ET COMMERCIALISATION DES CABLES D'ENERGIE

Adresse: ZONE INDUSTRIELLE BP131 RP131 BISKRA

Exercice clos le 31/12/19

BILAN (ACTIF)

ACTIF	2019			2018
	Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles	42 335 425	41 997 965	337 459	407 859
Immobilisations corporelles				
Terrains	8 389 680 000		8 389 680 000	37 098 639
Bâtiments	2 218 384 636	1 624 752 977	593 631 659	623 152 912
Autres immobilisations corporelles	3 183 084 013	2 930 845 814	252 238 199	311 726 475
Immobilisations en concession				
Immobilisations encours	35 156 379		35 156 379	23 242 769
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants	6 886 831		6 886 831	2 741 388
Impôts différés actif	144 859 571		144 859 571	182 841 879
TOTAL ACTIF NON COURANT	**14 020 386 859**	**4 597 596 756**	**9 422 790 102**	**1 181 211 924**
ACTIF COURANT				
Stocks et encours	6 080 512 282	249 115 724	5 831 396 558	4 449 922 331
Créances et emplois assimilés				
Clients	614 317 133	84 571 139	529 745 994	1 125 106 103
Autres débiteurs	33 728 833		33 728 833	83 288 686
Impôts et assimilés	345 728 809		345 728 809	124 723 013
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	313 419 539		313 419 539	1 323 746 199
TOTAL ACTIF COURANT	**7 387 706 598**	**333 686 863**	**7 054 019 735**	**7 106 786 334**
TOTAL GENERAL ACTIF	**21 408 093 457**	**4 931 283 619**	**16 476 809 838**	**8 287 998 258**

الملحق رقم (04)

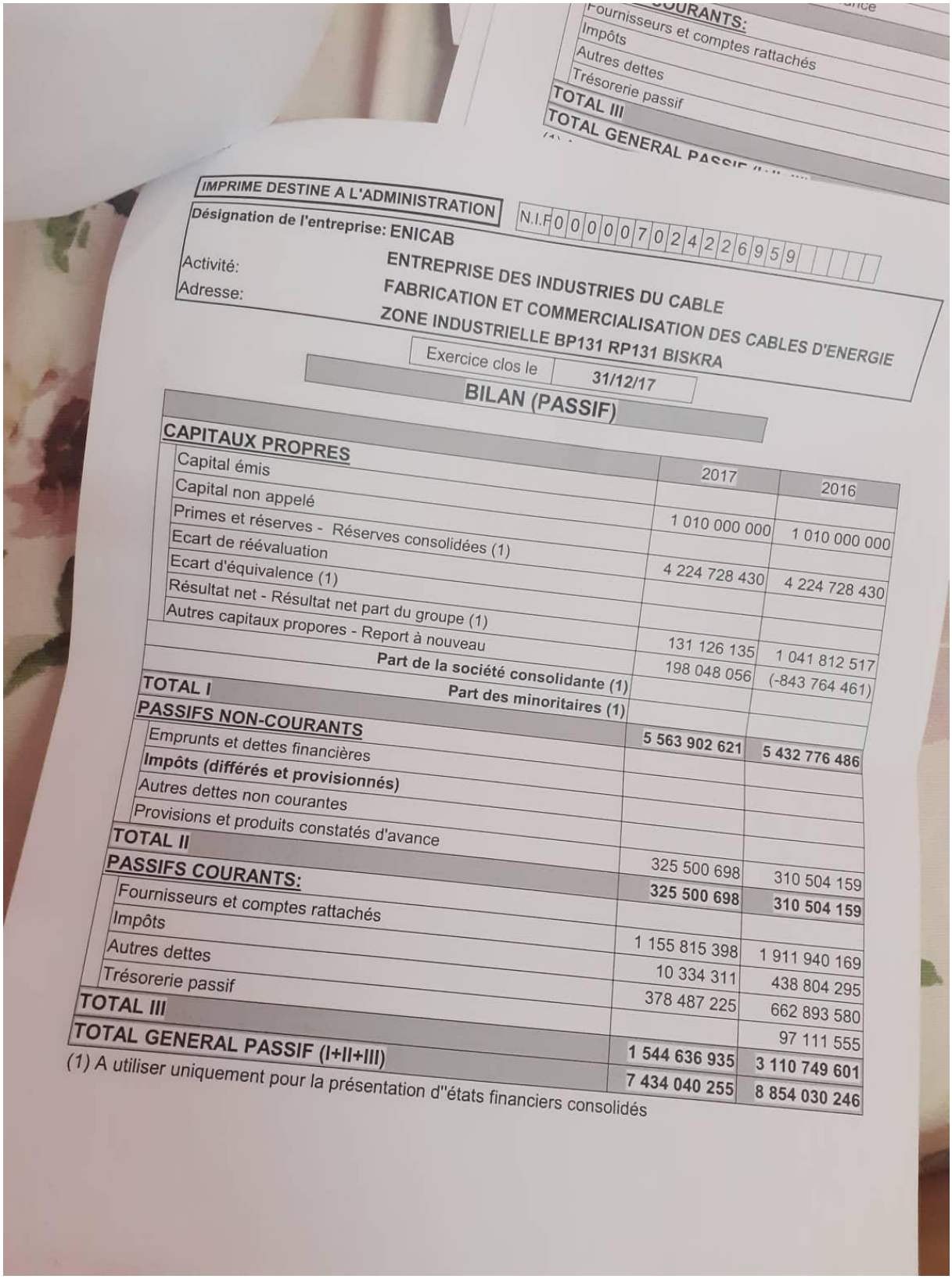

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 000007024226959

Désignation de l'entreprise: ENICAB

Activité: ENTREPRISE DES INDUSTRIES DU CABLE

Adresse: FABRICATION ET COMMERCIALISATION DES CABLES D'ENERGIE
ZONE INDUSTRIELLE BP131 RP131 BISKRA

Exercice clos le 31/12/17

BILAN (PASSIF)

	2017	2016
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	1 010 000 000	1 010 000 000
Capital non appelé		
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)	4 224 728 430	4 224 728 430
Ecart de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	131 126 135	1 041 812 517
Autres capitaux propores - Report à nouveau	198 048 056	(-843 764 461)
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I	**5 563 902 621**	**5 432 776 486**
PASSIFS NON-COURANTS		
Emprunts et dettes financières		
Impôts (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance		
TOTAL II	325 500 698	310 504 159
PASSIFS COURANTS:	**325 500 698**	**310 504 159**
Fournisseurs et comptes rattachés		
Impôts	1 155 815 398	1 911 940 169
Autres dettes	10 334 311	438 804 295
Trésorerie passif	378 487 225	662 893 580
TOTAL III		97 111 555
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)	**1 544 636 935**	**3 110 749 601**
	7 434 040 255	**8 854 030 246**

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d''états financiers consolidés

الملحق رقم (05)

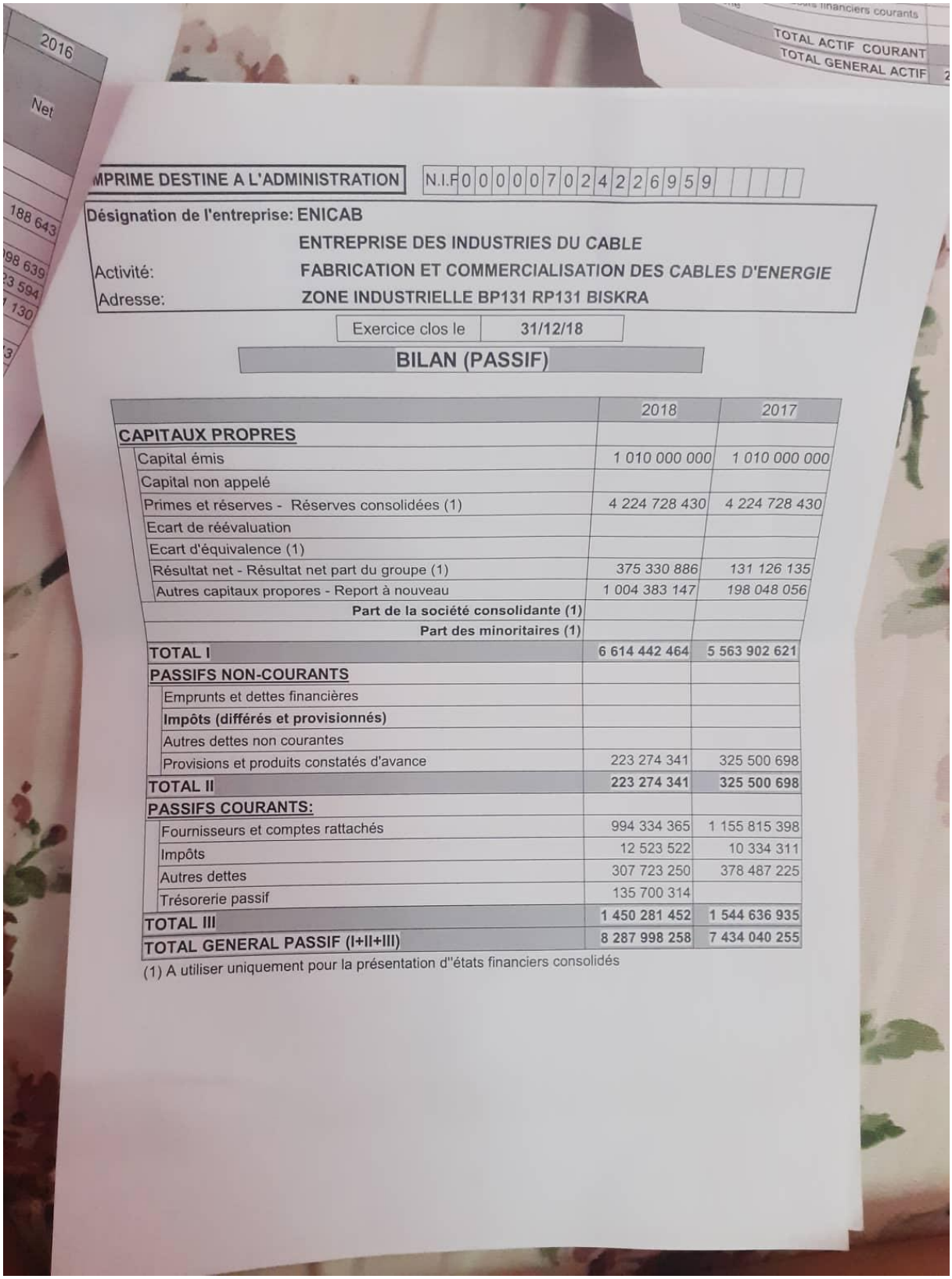

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION N.I.F 0 0 0 0 0 7 0 2 4 2 2 6 9 5 9

Désignation de l'entreprise: ENICAB

ENTREPRISE DES INDUSTRIES DU CABLE

Activité: FABRICATION ET COMMERCIALISATION DES CABLES D'ENERGIE

Adresse: ZONE INDUSTRIELLE BP131 RP131 BISKRA

Exercice clos le 31/12/18

BILAN (PASSIF)

	2018	2017
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	1 010 000 000	1 010 000 000
Capital non appelé		
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)	4 224 728 430	4 224 728 430
Ecart de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	375 330 886	131 126 135
Autres capitaux propores - Report à nouveau	1 004 383 147	198 048 056
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I	**6 614 442 464**	**5 563 902 621**
PASSIFS NON-COURANTS		
Emprunts et dettes financières		
Impôts (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance	223 274 341	325 500 698
TOTAL II	**223 274 341**	**325 500 698**
PASSIFS COURANTS:		
Fournisseurs et comptes rattachés	994 334 365	1 155 815 398
Impôts	12 523 522	10 334 311
Autres dettes	307 723 250	378 487 225
Trésorerie passif	135 700 314	
TOTAL III	**1 450 281 452**	**1 544 636 935**
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)	**8 287 998 258**	**7 434 040 255**

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d''états financiers consolidés

الملحق رقم (06)

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION N.I.F 000007024226959

Désignation de l'entreprise: ENICAB
ENTREPRISE DES INDUSTRIES DU CABLE
Activité: FABRICATION ET COMMERCIALISATION DES CABLES D'ENERGIE
Adresse: ZONE INDUSTRIELLE BP131 RP131 BISKRA

Exercice clos le 31/12/19

BILAN (PASSIF)

	2019	2018
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	1 010 000 000	1 010 000 000
Capital non appelé		
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)	4 338 963 757	4 224 728 430
Ecart de réévaluation	8 352 581 360	
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	216 835 180	375 330 886
Autres capitaux propores - Report à nouveau	1 004 383 147	1 004 383 147
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I	**14 922 763 446**	**6 614 442 464**
PASSIFS NON-COURANTS		
Emprunts et dettes financières		
Impôts (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance	232 446 680	223 274 341
TOTAL II	**232 446 680**	**223 274 341**
PASSIFS COURANTS:		
Fournisseurs et comptes rattachés	325 890 182	994 334 365
Impôts	59 725 663	12 523 522
Autres dettes	122 446 105	307 723 250
Trésorerie passif	813 537 758	135 700 314
TOTAL III	**1 321 599 711**	**1 450 281 452**
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)	**16 476 809 838**	**8 287 998 258**

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d''états financiers consolidés

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة محمد خيضر – بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية
وعلوم التسيير
عمادة الكلية

الرقم : 51 / ك.ق.ت.ت / 2022

بسكرة في : 02 - 02 - 2022

إلى السيد : مدير اتصالات الجزائر
وكالة بسكرة

طلب مساعدة لاستكمال مذكرة التخرج

دعما منكم للبحث العلمي، نرجو من سيادتكم تقديم التسهيلات اللازمة للطالبان :

1 – زعبوبي بدر الدين

2 – الهولي نريمان

المسجلان بالسنة : ثالثة ليسانس تخصص : تسويق

و ذلك لاستكمال الجانب الميداني لتقرير التربص المعنون بـ :

" واقع التسويق الإلكتروني - دراسة حالة اتصالات الجزائر - "

تحت إشراف : د/ رايس عبدالحق

في الأخير تقبلوا منا أسمى عبارات التقدير والاحترام

تأشيرة المؤسسة المستقبلة

إتصالات الجزائر
المدير العملي ولاية بسكرة
إمضاء و ا. فرحي

عميد الكلية

نائب العميد للدراسات و المسائل المرتبطة بالطلبة
د . غربي وهيبة

جامعة بسكرة
ص.ب 145 ق.ر - بسكرة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

بسكرة في: 2022/06/20

جامعة محمد خيضر-بسكرة

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المحاسبية والمالية

إذن بالطبع

أنا الممضي أسفله الأستاذ: صورية زاوي

الرتبة: أستاذة محاضرة

قسم الارتباط: قسم علوم المالية والمحاسبة

أستاذ مشرف على مذكرة ماستر/الليسانس-للطالب (ة): زعبوبي إحلام

الشعبة: المالية والمحاسبة

التخصص: محاسبة

بعنوان: دور المراجعة التحليلية في تقييم الأداء المالي في المؤسسة الإقتصادية دراسة حالة: مؤسسة صناعة الكوابل (ENTCAB) - بسكرة -

ارخص بطبع المذكرة المذكورة.

الاستاذ المشرف

رئيس القسم

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر بسكرة

تصريح شرفي

(خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث)

أنا الممضي أسفله،

السيد (ة): **زعبوبي إخلاص** الصفة: **انثى** **طالبة ماستر**

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: **207752587** والصادرة بتاريخ: **11/04/2022**

المسجل بكلية: **العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير**

قسم: **العلوم المالية والمحاسبة**

والمكلف بإنجاز مذكرة تخرج في الماستر عنوانها: **دور المراجعة التحليلية في تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية**

دراسة حالة: **مؤسسة صناعة الكوابل (ENICAB) – بسكرة.**

للفترة: **2019/2017**

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ: **2022/06/20**

توقيع المعني: